الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبو بكر بلقايد–تلمسان
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر2 في العلوم التجارية

تخصص مالية وتجارة دولية

بعنوان:

# أثر سياسة الانفتاح التجاري على تنافسية التجارة الخارجية في الجزائر2000–2023

من إعداد الطالب:
مولاي حاج خالد.

تحت إشراف الأستاذة:
بوشنتوف نوال .

لجنة المناقشة :

| الإسم واللقب | الدرجة العلمية | الجامعة | الصفة |
|---|---|---|---|
| د.بلبشير وفاء | أستاذة محاضرة ب | جامعة تلمسان | رئيسا |
| د.بوشنتوف نوال | أستاذة محاضرة أ | جامعة تلمسان | مشرفة |
| د.بن يوب آمنة | أستاذة محاضرة ب | جامعة تلمسان | ممتحنا |

السنة الجامعية: 2024–2025

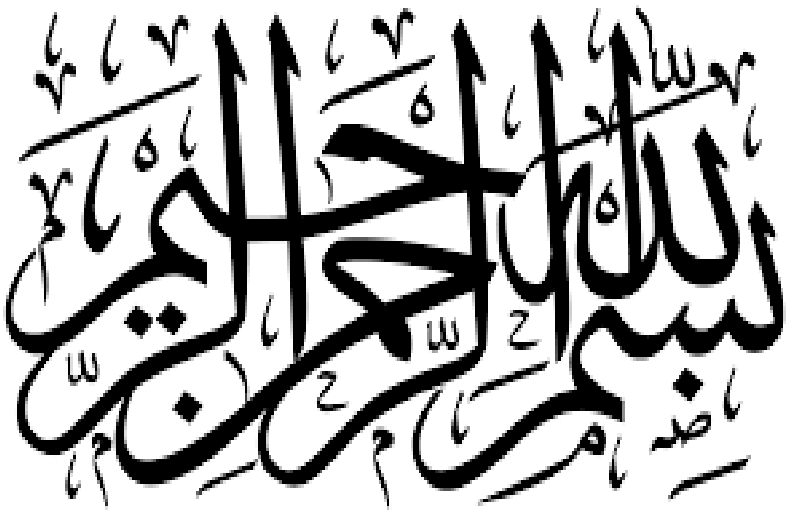
بسم الله الرحمن الرحيم

# الإهـــــــــداء

هي لحظات تصادر فيها الأشياء ولا يبقى سوى كلمات للذكرى هي محطات من الحياة يتوقف فيها القلم كي يخطى هو الآخر معاني الحب والأمل، إلى من يعجز القلم إلى وصفهما وتعجز الأوصاف على نعتهما وأعجز عن رد جزيلها.

إلى من قال فيهما الله تعالى :" وقضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا..."

إلى من رسمت في قلبي حروفا من ذهب إلى التي كان بطنها لي مهدا وصدرها شفاء إلى الإنسانة التي غمرتني بحبها وحنانها ألى أمي رحمها الله و أسكنها فسيح الجنان.

إلى والدي أنبل رجل فبطيبته تمكنت من مواجهة العقبات و بدعمه المادي و المعنوي استطعت الوصول الى هذا المستوى.

الى ضمت الرحم اخواتي و أخي و حبيبي رحمه الله و أسكنه فسيح الجنان ، الى كل عائلة دون تخصيص، الى كل الأصدقاء و الصديقات

الى كل من يعرفني من قريب او بعيد.

فإن أصبت من الله وإن أخطأت فمن نفسي.

# شكر وتقدير

الحمد لله الذي تواضع لعظمته كل شيءالحمد لله الذي خضع لملكه كل شيء

الحمد لله الذي دل لعزته لكل شيءالحمد لله الذي استسلم لقدرته كل شيء

واللهم صلي على سيدنا وحبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم في الأولين وفي الآخرين والى يوم الدين وبعد:

نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من الأستاذة المشرفة التي كان لها الفضل في انجاز مذكرتنا الأستاذة الدكتورة

**بوشنتوف نوال**

كما لا ننسى عمال أساتذة جامعة ابوبكر بلقايد،كلية علوم اقتصادية و التجارية وعلوم التسيير تلمسان.

والى كل من ساعدنا في انجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

# فهرس المحتويات


| | |
|---|---|
| **اهداء** | |
| **شكر وتقدير** | |
| **فهرس المحتويات** | |
| **قائمة الاشكال** | |
| **قائمة الجداول** | |
| **الملخص** | |
| **مقدمة عامة** | أ |
| **الفصل الأول: الانفتاح التجاري والتجارة الخارجية** | |
| **تمهيد** | **01** |
| **المبحث الاول: الانفتاح التجاري** | **02** |
| المطلب الأول: مفهوم الانفتاح التجاري | **02** |
| 1-1 الانفتاح نحو التجارة الخارجية | **02** |
| 1-2 تعريف الانفتاح التجاري | **02** |
| المطلب الثاني أهمية الانفتاح التجاري. | **04** |
| المطلب الثالث: أسباب الانفتاح التجاري | **05** |
| **المبحث الثاني: التجارة الخارجية** | **06** |
| المطلب الاول: مفهوم التجارة الخارجية | **09** |
| 1-1 تعريف التجارة الخارجية | **11** |
| 1-2 الفرق بين التجارة المحلية و الخارجية: | **12** |
| 1-3 عوامل تطور التجارة الخارجية | **18** |
| المطلب الثاني: عناصر التجارة الخارجية | **18** |
| المطلب الثالث: سياسات التجارة الخارجية | **18** |
| 2-1 مفهوم السياسة التجارية الدولية | **20** |
| 2-2 أنواع سياسات التجارة الدولية | **21** |
| 2-3 أدوات سياسة التجارية الدولية | **23** |
| **المبحث الثالث: اثر الانفتاح التجاري على التجارة الخارجية** | **25** |
| المطلب الاول: اثر الانفتاح التجاري على الصادرات (احلال الصادرات) | **26** |
| المطلب الثاني: اثر الانفتاح التجاري على الواردات (احلال الواردات) | **26** |
| المطلب الثالث: الانفتاح التجاري ومؤشرات التجارة والحصة من السوق. | **26** |

| | |
|---|---|
| **خلاصة** | **29** |
| **الفصل الثاني : الدراسات السابقة** | |
| **تمهيد** | **31** |
| **المبحث الاول: الدراسات السابقة المتعلقة بالانفتاح التجاري** | **32** |
| المطلب الاول: الدراسات المحلية | **32** |
| المطلب الثاني: الدراسات الاجنبية | **32** |
| **المبحث الثاني: الدراسات السابقة المتعلقة بالتجارة الخارجية** | **33** |
| المطلب الاول: الدراسات المحلية | **38** |
| المطلب الثاني: الدراسات الاجنبية | **43** |
| **خلاصة** | **43** |
| **الفصل الثالث : تحليل مؤشرات الانفتاح التجاري وبيانات التجارة الخارجية 2000-2023** | |
| **تمهيد** | **44** |
| **المبحث الاول: سياسة الانفتاح التجاري في ظل المخططات التنموية 2000-2023** | **45** |
| المطلب الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 2001-2004 | **45** |
| 1-1/ تعريف برنامج الإنعاش الاقتصادي2001-2004 | **45** |
| 1-2/ اهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي2001-2004 | **45** |
| 1-3/ نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي2001-2004 | **51** |
| المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005-2009) | **51** |
| 2-1/ تعريف البرنامج التكميلي2005-2009 | **51** |
| 2-2/ اهداف البرنامج التكميلي2005-2009 | **52** |
| 2-3/ نتائج البرنامج التكميلي2005-2009 | **56** |
| المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 | **56** |
| 3-1/ تعريف برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 | **56** |
| 3-2/ أهداف برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 | **58** |
| 3-3/ نتائج برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 | **60** |
| المطلب الرابع: برنامج الاستثمارات العمومية في الجزائر خلال فترة 2015-2022 | **64** |
| 4-1/ تعريف برنامج الاستثمارات العمومية 2015-2020 | **64** |
| 4-2/ أهداف برنامج الاستثمارات العمومية 2015-2020 | **70** |
| 4-3/ نتائج برنامج الاستثمارات العمومية 2015-2022 | **72** |
| **المبحث الثاني: المؤشرات الاقتصادية الداخلية في الجزائر خلال الفترة 2000-2023** | **74** |
| المطلب الاول: تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر | **75** |

| | |
|---|---|
| المطلب الثاني: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر | **76** |
| المطلب الثالث: تطور معدلات البطالة والتضخم في الجزائر | **77** |
| **المبحث الثالث: المؤشرات الاقتصادية الخارجية في الجزائر 2000-2023** | **78** |
| المطلب الاول: تطور الميزان التجاري في الجزائر | **78** |
| المطلب الثاني: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر | **79** |
| المطلب الثالث: تطور ميزان المدفوعات في الجزائر | **80** |
| **خلاصة** | **80** |
| **خاتمة عامة** | **81** |
| **قائمة المراجع والمصادر** | **83** |

# قائمة الجداول


| رقم الجدول | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| .1 | مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001–2004 | 33 |
| .2 | السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004 | 37 |
| .3 | معدل النمو و معدل البطالة | 38 |
| .4 | تطور حجم العمالة و معدلات البطالة في الجزائر 2001–2004 | 41 |
| .5 | مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005– 2009) | 44 |
| .6 | برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010– 2014) | 46 |
| .7 | نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي | 48 |
| .8 | مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة 2015–2023 | 52 |
| .9 | تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000–2023) | 56 |
| .10 | تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة (2000–2023) | 58 |
| .11 | معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000–2023) | 60 |
| .12 | تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة (2000–2023) | 62 |
| .13 | تطور قيمة الصادرات في الجزائر خلال فترة (2000–2023) | 64 |
| .14 | تطور قيمة الواردات في الجزائر خلال فترة (2000–2023) | 66 |
| .15 | تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2000–2023 | 68 |
| .16 | تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000–2023) | 70 |
| .17 | تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة 2000–2023. | 72 |

# قائمة الأشكال


| رقم الشكل | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| .1 | مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001–2004 | 33 |
| .2 | السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004 | 37 |
| .3 | معدل النمو و معدل البطالة | 38 |
| .4 | تطور حجم العمالة و معدلات البطالة في الجزائر 2001–2004 | 41 |
| .5 | مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005– 2009) | 44 |
| .6 | برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010– 2014) | 46 |
| .7 | نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي | 48 |
| .8 | مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة 2015–2023 | 52 |
| .9 | تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000–2023) | 56 |
| .10 | تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة (2000–2023) | 58 |
| .11 | معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000–2023) | 60 |
| .12 | تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة (2000–2023) | 62 |
| .13 | تطور قيمة الصادرات في الجزائر خلال فترة (2000–2023) | 64 |
| .14 | تطور قيمة الواردات في الجزائر خلال فترة (2000–2023) | 66 |
| .15 | تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2000–2023 | 68 |
| .16 | تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000–2023) | 70 |
| .17 | تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة 2000–2023. | 72 |

**الملخص**

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر سياسة الانفتاح التجاري على تنافسية التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2023. وقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، من خلال استعراض أبرز المفاهيم والنظريات المتعلقة بالانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، إلى جانب تحليل تطور المبادلات التجارية خلال الفترة محل الدراسة.

ولأجل بناء نموذج تحليلي، تم استخدام مجموعة من المتغيرات المستقلة تمثلت في: نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر إجمالي التجارة الخارجية، مؤشر الانفتاح التجاري، وسعر الصرف. في حين اعتُبر الناتج المحلي الإجمالي المتغير التابع الذي يعكس النمو الاقتصادي. وقد تم صياغة النموذج الاقتصادي التحليلي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) وتم تطبيقه على سلاسل زمنية سنوية

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، من أبرزها أن كلًا من الانفتاح التجاري ومؤشر الصادرات يرتبطان بعلاقة عكسية ذات دلالة إحصائية مع النمو الاقتصادي، مما يشير إلى تأثيرهما السلبي على الناتج المحلي الإجمالي. في المقابل، أظهر كل من مؤشر الواردات وسعر الصرف تأثيرًا إيجابيًا على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة

## مقدمة عامة

تلعب التجارة الخارجية دوراً محورياً في تعزيز التنمية الاقتصادية، إذ تُعد من الدعائم الأساسية للنهوض باقتصادات الدول. فهي تسهم بشكل فعال في تحسين مستويات المعيشة وزيادة رفاهية المجتمعات، وذلك من خلال تبني .سياسات تهدف إلى تحرير الأسواق وتعزيز الانفتاح التجاري

ساهم الانفتاح التجاري في توثيق العلاقات الاقتصادية بين الدول الصناعية والدول النامية، خاصة في ظل الإطار الذي وفرته منظمة التجارة العالمية، والتي انضمت إليها غالبية دول العالم. وقد أدى ذلك إلى تقليص القيود .الجمركية، وزيادة حجم التبادل التجاري بين الدول من خلال تنشيط حركتي الصادرات والواردات

غير أن هذا الانفتاح قد يؤدي في بعض الحالات إلى ارتفاع كبير في حجم الواردات مقابل ضعف القدرة .التصديرية، مما يسبب مشكلات اقتصادية مثل العجز في الميزان التجاري وتفاقم المديونية الخارجية

ويُقصد بالانفتاح التجاري تبني سياسات وإجراءات تهدف إلى دعم التجارة الحرة وتعزيز المنافسة العادلة بين الأسواق والشركات. ويتحقق ذلك عبر إزالة الحواجز التجارية كالتعريفات الجمركية والمعوقات غير الجمركية، إلى جانب الحد من التدخل الحكومي في الأنشطة الاقتصادية، بما يسمح بتدفق السلع والخدمات بين الدول بشكل .أكثر سلاسة وحرية

يعتبر الانفتاح التجاري أسلوبًا فعالًا لتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، حيث يتيح للشركات والمؤسسات فرصًا أكبر للوصول إلى الأسواق العالمية والتنافس بشكل أكبر فيها. كما يسهم الانفتاح التجاري والتنافسية في تحسين جودة المنتجات والخدمات وتقليل التكاليف، لأن الشركات ستكون مجبرة على تحسين جودة منتجاتها وتقليل تكاليف الإنتاج للتنافس بشكل فعال .

من الجدير بالذكر أن الانفتاح التجاري قد يؤدي إلى بعض الآثار السلبية، مثل فقدان الوظائف في بعض القطاعات التي لا تستطيع المنافسة في سوق مفتوح وكذلك تفاقم الفوارق الاجتماعية في بعض الدول. لذلك، يجب أن تتبنى الدول سياسات اجتماعية واقتصادية للحد من هذه الآثار الجانبية وتعزيز المنافسة العادلة والمستدامة في الأسواق الدولية.

تشهد الجزائر منذ فترة إصلاحات اقتصادية ومجالات للنمو والتنمية، وقد تم تبني العديد من الإجراءات التي تهدف إلى تعزيز الانفتاح التجاري في البلاد .

من بين هذه الإجراءات، تم تحسين بيئة الأعمال وتسهيل الإجراءات الإدارية لتشجيع الاستثمار الأجنبي في البلاد. كما تم إطلاق العديد من المشاريع الاستثمارية الكبرى في مختلف القطاعات الاقتصادية، مما يعزز فرص الاستثمار والتجارة في البلاد.

فيما يتعلق بالتجارة الخارجية، فقد تم التوقيع على اتفاقيات تجارية مع عدد من الدول والمنظمات الدولية، وتم تطبيق العديد من الإجراءات لتسهيل التجارة والاستيراد والتصدير، مثل تبسيط الإجراءات الجمركية وتنظيم التداول الحر للسلع والخدمات.

ومع ذلك، تواجه الجزائر بعض التحديات في تعزيز الانفتاح التجاري، مثل ضعف القطاع الخاص والاعتماد الشديد على القطاع النفطي في الاقتصاد الوطني. كما أن بعض الصعوبات الإدارية والبيروقراطية وغياب الشفافية في الإجراءات الحكومية قد تعوق تطوير القطاع الخاص وتحسين بيئة الأعمال في البلاد.

ولمعرفة علاقة الإنفتاح التجاري وتنافسية المؤسسة الاقتصادية تتضح لنا الاشكالية التالية :

**الإشكالية :**

**ما مدى تأثير الانفتاح التجاري وإستراتجياته على تنافسية التجارة الخارجية خلال الفترة الممتدة من 2000 الى 2023 ؟**

وعليه تتبع الإشكالية بالأسئلة الفرعية التالية :

-ما مفهوم الانفتاح التجاري ؟

- ماهي مختلف المؤشرات والإستراتجيات للانفتاح التجاري ؟

- هل توجد مكاسب من الانفتاح التجاري و إستراتجية إحلال الواردات على تنافسية التجارة الخارجية؟.

**فرضيات الدراسة :**

- زيادة درجة الانفتاح التجاري تؤدي إلى زيادة تنافسية التجارة الخارجية .

- زيادة درجة الانفتاح التجاري لا تؤدي إلى زيادة تنافسية التجارة الخارجية.

**الهدف من الدراسة :**

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم الانفتاح التجاري، واستعراض أبرز إيجابياته وسلبياته، بالإضافة إلى تحليل تأثيراته على تنافسية التجارة الخارجية. كما تسعى إلى قياس العلاقة بين الانفتاح التجاري وتنافسية التجارة الخارجية، بهدف التحقق من صحة الفرضية المطروحة. وتأتي هذه الدراسة كمحاولة لتقديم توصيات تسهم في توجيه صانعي القرار والسياسات الاقتصادية نحو تبني سياسات أكثر فاعلية تدعم الأداء التجاري وتعزز القدرة التنافسية للاقتصاد..

**أسباب إختيار الموضوع :**

يرجع سبب اختياري الموضوع على سببين :

- **سبب ذاتي** : ويتمثل في رغبتي الكبيرة في تناول هدا الموضوع لأنه يتعلق بالتخصص .

**– سبب موضوعي** : في الأهمية التي يكتسي بها الموضوع ، من خلال الجانب النظري للانفتاح التجاري والتجارة الدولية ، ومحاولة البحث عن مدى تتبع الجزائر للعديد من الإصلاحات للسياسات التجارية و إدراك خطوات الانتقال التجاري من الاقتصاد الاشتراكي التخطيطي إلى الاقتصاد الحر ، بالإضافة إلى تتبع تطورات كل من الصادرات ، الواردات ، الميزان التجاري ، الاستثمار .

**منهج الدراسة:**

تم اعتماد المنهج الوصفي كأداة أساسية للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات .

**-هيكل الدراسة:**

وبغية الإلمام بالموضوع وتحقيق أهدافها لمتوخاة، والإجابة على إشكاليته المطروحة، ومن ثم اختيار الفرضيات قمنا بتقسيم الدراسةالى ثلاثة فصول.

الفصل الأول: الانفتاح التجاري والتجارة الخارجية

المبحث الاول: الانفتاح التجاري

المبحث الثاني: التجارة الخارجية

المبحث الثالث: اثر الانفتاح التجاري على التجارة الخارجية

الفصل الثاني : الدراسات السابقة

المبحث الاول: الدراسات السابقة المتعلقة بالانفتاح التجاري

المبحث الثاني: الدراسات السابقة المتعلقة بالتجارة الخارجية

الفصل الثالث : تحليل مؤشرات الانفتاح التجاري وبيانات التجارة الخارجية 2000-2023

المبحث الاول: سياسة الانفتاح التجاري في ظل المخططات التنموية 2000-2023

المبحث الثاني: المؤشرات الاقتصادية الداخلية في الجزائر خلال الفترة 2000-2023

المبحث الثالث: المؤشرات الاقتصادية الخارجية في الجزائر 2000-2023

# الفصل الأول

## الإنفتاح التجاري والتجارة الخارجية

**تمهيد**

ان التجارة الخارجية يمكن اعتبارها ذات أهمية كبيرة، من خلال اهتمام المفكرين الاقتصاديين بها، حيث كانت لها عدة أسباب أدت إلى قيامها، إذ يمكن القول أن للتجارة الخارجية تاريخ طويل منذ قيام الحضارات القديمة، ولقد تباينت آراء الاقتصاديين على توالي العصور حول منافع التجارة الخارجية من خلال السياسات التجارية، والأسباب التي أدت إلى قيامها، وكذا آثار ها على المتغيرات الاقتصادية المختلفة، فلقد برزت مجموعة من النظريات كل منها يعطي تفسيرا ألسباب قيام التجارة بين الدول التي تختلف عن النظريات الأخرى من خلال سياساتها التي طبقت من خلال هاته النظريات.

تُعدّ التجارة أحد العوامل الرئيسية في الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر عالميًا. فالبلدان التي تنتهج سياسات الانفتاح على التجارة الدولية غالبًا ما تشهد معدلات نمو أسرع، وتتمتع بقدرة أكبر على الابتكار وتحسين الكفاءة الإنتاجية، مما يؤدي إلى زيادة الدخول وتوفير فرص أوسع لشعوبها. كما يُسهم الانفتاح التجاري في تيسير حصول البلدان منخفضة الدخل على السلع والخدمات بأسعار مناسبة. ويساعد الاندماج في الاقتصاد العالمي، من خلال التجارة وسلاسل القيمة العالمية، في تعزيز النمو الاقتصادي والحد من الفقر على الصعيدين المحلي والدولي

## المبحث الاول: سياسة الانفتاح التجاري

سنتعرض في هذا المبحث لبعض الجوانب النظرية الخاصة بالانفتاح التجاري من مفاهيمه، أهميته وكذا أسبابه.

### المطلب الأول: مفاهيم حول سياسة الانفتاح التجاري

تباينت وجهات النظر حول وضع تعريف شامل لمفهوم الانفتاح التجاري ، وتضاربت بين مؤيد ومعارض للفكرة مما جعل هذه السياسة تلاقي إقبالا كبيرا بين مفكري الاقتصاد والدول العظمى .

#### 1-1/ الانفتاح نحو التجارة الخارجية

تُعدّ التجارة الخارجية ركيزة أساسية لأي اقتصاد، إذ بات العالم اليوم يعيش في ظل سوق عالمية موحدة مفتوحة أمام جميع القوى الاقتصادية، وتخضع لمبدأ التنافس الحر، وذلك من خلال إزالة الحواجز الجمركية .والحدود التجارية، مما أدى إلى تحقيق العديد من الفوائد المرتبطة بالتجارة الدولية

مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين، ونتيجة لعوامل عدة، أبرزها الثورة في مجال الاتصالات وانهيار النظام الاشتراكي، برزت مفاهيم العولمة الاقتصادية التي ركّزت بالأساس على تحرير التجارة، خاصة في مجالات السلع، والخدمات، ورؤوس الأموال. وقد بدأ تطبيق هذه المبادئ على الصعيد العالمي وكذلك داخل حدود كل دولة على حدة. ونظرًا لهيمنة الدول الصناعية الكبرى وشركاتها متعددة الجنسيات على مفاصل الاقتصاد العالمي، خصوصًا التجارة الخارجية، لم تجد الدول النامية بدًّا من الانخراط في هذا النظام الاقتصادي العالمي المفتوح، رغم محدودية تأثيرها في صياغة المبادئ أو تحديد آليات تطبيقها.

وقد قبلت معظم الدول بفكرة حرية التجارة الخارجية من خلال انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، مما أدّى إلى بروز تحديات كبيرة استلزمت تنفيذ إصلاحات هيكلية وجذرية في السياسات والمؤسسات الوطنية، لمواكبة متطلبات الانفتاح التجاري.

ويستند الانفتاح التجاري إلى مبدأ الحرية الاقتصادية الذي ساد خلال القرن التاسع عشر، إذ تُقاس درجة انفتاح بلد ما وفقًا لمستوى إنتاجيته وتقدمه التكنولوجي، وفقًا لنظرية الميزة النسبية ومدى إزالة القيود الجمركية. ويُعتبر الاقتصادي "دافيد ريكاردو" أول من نادى بأهمية فتح الأسواق أمام التجارة الخارجية الحرة، من خلال نظريته المتعلقة بالتكاليف النسبية.

هناك العديد من الاقتصاديين يخلطون بين سياسة الانفتاح التجاري وسياسات أخرى تتخذها الحكومة، مثل سياسات سعر الصرف إلا أن مفهوم تحرير التجارة لا يقتصر فقط بالتعريفة الجمركية المنعدمة أو المنخفضة فقط ولكن زيادة على ذلك فإن تخفيض التعريفة أو إلغاءها ما هو إلا جزء بسيط من تعريف تحرير التجارة، كما أن إقامة الحواجز الجمركية المنخفضة أمام التجارة الخارجية له تأثير خفي على الواردات قد يصل إلى كساد الصادرات، في حين أن الحواجز المرتفعة أمام الواردات قد تحسن مؤقتا وضعية الميزان التجاري[1] ، مما يقوي الوضع التنافسي للصادرات الوطنية .

فيما يخص الانغلاق التجاري أو ما يعرف بالحماية التجارية فإنه يزيد من إضعاف الوضع التنافسي للمصدرين المحليين، وتتفاقم أخطار الانغلاق إلى الحد الذي تخسر فيه الدولة المنغلقة أسواقا كان من السهل عليها ولوجها وأخذ نصيب فيها .

إن سياسة الانغلاق التجاري ليست سياسة متوازنة وإيجابية لكل الاقتصاديات وإنما هي سياسة سلبية، يمكن القول أن تحرير التجارة يعني دفع التكامل العالمي خاصة ما بين الدول النامية، لأن الانفتاح التجاري لا تقتصر

1الميزان التجاري هو الفرق بين قيمة واردات بلد ما خلال فترة ما و بين قيمة صادراته ويعتبر هذا الميزان من المؤشرات الاقتصادية الهامة

مزاياه على المنافع التي تجنيها الدولة من خلال المكاسب والتخصص فحسب، بل يعتبر حافزا مهما لإرساء قواعد الحكم الرشيد وتطبيق أنظمة التسيير الجيدة ويشجع السياسيين على فتح اقتصادياتهم على المنافسة الأجنبية .

**1-2/ تعريف الانفتاح التجاري**

تعددت الآراء حول المفهوم الشامل للانفتاح التجاري، كما تعددت كذلك حول مدى استفادة التجاري، وبين الدول من تحرير التجارة الخارجية وتضاربت بين مؤيد ومعارض لفكرة الانفتاح التجاري [1].و بين مؤيد ومعارض زاد توجه الآراء الاقتصادية في الآونة الأخيرة نحو الانفتاح التجاري ولاقت هذه السياسة إقبالا كبيرا بين مفكري الاقتصاد ومن الدول العظمى من خلال السعي نحو التجارة عن طريق اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية، حيث يؤكد الداعون لتحرير التجارة على وجود علاقة إيجابية بين تحرير التجارة والتنمية الاقتصادية .

في استعراض نظري لمفهوم الانفتاح التجاري تجدر الملاحظة إلى أنه قد تعددت محاولات تعريف تحرير التجارة وفقا للتوجهات الاقتصادية للتجارة من جهة، ومن جهة أخرى انتشرت مفاهيم خاطئة لتعريف الانفتاح التجاري التي انتشرت لدى غير المتخصصين بشكل كبير، فهناك فهم خاطئ لكثير من المصطلحات المرتبطة بالانفتاح التجاري كما نجد أن هناك من يخلط بين سياسة الانفتاح التجاري وسياسات أخرى تتخذها الحكومة مثل سياسات سعر الصرف أو سياسة الانفتاح المالي على سبيل المثال، كما يرتبط مفهوم تحرير التجارة في أذهان الكثيرين بالتعريفة المنعدمة أو المنخفضة وقد يكون ذلك صحيحا إلى حد ما ولكن الحقيقة أن تخفيض التعريفة أو إلغاءها ما هو إلا جزء بسيط من المقصود بتحرير التجارة والسبب في ذلك أن مفهوم تحرير التجارة أوسع وأشمل، يشمل أمورا عديدة مثل تخفيض التعريفة، التغلب على العوائق الغير تعريفية التي تأخذ أشكالا عديدة، وانتشرت في الآونة لأخيرة الإصلاحات الداخلية والتي ترتبط مباشرة بالتعريفة الجمركية مثل التغلب على الإجراءات البيروقراطية على الحدود والمتعلقة بالجمارك وإجراءاتها، مثل إجراءات الفحص والتفتيش وشهادات المنشأ وبالتالي نجد أن تحرير التجارة هو مفهوم واسع يتضمن نواحي وجوانب كثيرة لا ترتبط بالضرورة بالتخفيض الجمركي .

ومن التعاريف الأكثر انتشارا للانفتاح التجاري نجد :

**-تعريف الانفتاح التجاري حسب Krueger – Baghawati**

1أحمد فاروق غنيم، دور تحرير التجارة الخارجية، مركز المشروعات الدولية، واشنطن، 2006، ص 10

تحرير التجارة هو السياسة التي تهدف إلى تقليص القيود المفروضة على الصادرات، غير أن هذا لا يعني بالضرورة أن تكون التعريفات الجمركية معدومة أو منخفضة جدًا. ووفقًا لهذا المفهوم، يمكن للاقتصاد أن يكون مفتوحًا ومحررًا ، حتى مع وجود رسوم جمركية

فإن تحرير التجارة يُقصد به أي A.M. Choksiو PaparGeorgion، Michelalyأما وفقًا لتعريف تعديل يؤدي إلى جعل النظام التجاري للدولة محايدًا، أي أن يتسم الاقتصاد بوضع لا تتدخل فيه الحكومة بصورة تؤثر على التجارة. وقد حددوا أربعة مناهج لتفسير عملية تحرير التجارة، وهي

1. **تقليص استخدام القيود الكمية.**
2. **تعديل الأدوات السعرية.**
3. **تغيير نظام سعر الصرف.**
4. **تعديل السياسات الاقتصادية.**

**-تعريف الانفتاح التجاري حسب نوعية الانفتاح**

يفرّق الاقتصاديون بين نوعين من الانفتاح التجاري، هما الانفتاح السطحي والانفتاح العميق

**الانفتاح التجاري السطحي** : يقتصر على إزالة الحواجز التقليدية مثل الرسوم الجمركية، لكنه غالبًا لا يكون كافيًا لتحقيق الفوائد الكاملة للانفتاح التجاري.

في المقابل، **الانفتاح التجاري العميق** : يتجاوز مجرد إزالة التعريفات الجمركية، ليشمل أيضًا تسهيل حركة الأشخاص، وتوحيد القوانين ذات الصلة بالتجارة، بالإضافة إلى إزالة العوائق الإدارية والبيروقراطية، خصوصًا تلك المرتبطة بالإجراءات الجمركية. وقد أصبحت هذه الجوانب ذات أهمية متزايدة في ظل انتشار الحواجز غير الجمركية، والتي تعرقل جهود تحرير التجارة.

لم يعد الانفتاح السطحي كافيًا لبناء علاقات تجارية دولية فعالة، كما يتضح من تجربة منطقة التجارة الحرة العربية، التي لم تحقق الأهداف المرجوة رغم إلغاء التعريفات الجمركية منذ عام 2005، وذلك بسبب غياب قواعد موحدة وآليات تكامل فعّالة. وينطبق الأمر ذاته على محاولات إقامة تكتلات إقليمية أو تحقيق انفتاح تجاري بين الدول النامية والدول المتقدمة، حيث تواجه نفس التحديات والعوائق.

**-تعريف الانفتاح التجاري حسب المعهد العربي للتخطيط**

يقصد بالانفتاح التجاري تبني سياسة تهدف إلى التخلي عن السياسات التي تعارض التصدير، والاعتماد على سياسات محايدة تجاه التصدير والاستيراد، مع تقليص التعريفة الجمركية المرتفعة.

## المطلب الثاني: أهمية الانفتاح التجاري.

تكمن أهمية الانفتاح التجاري في تحقيق العديد من المكاسب منها[1]:

- تغطية تكاليف الواردات من خلال العمل على تنمية الصادرات أي العمل على إحداث التوازن في الميزان التجاري.
- تشجيع المنافسة في الأسواق المحلية، مما يدفع بالمنتجين إلى التحسين والابتكار في المنتجات .
- العمل على تحقيق أكبر مستويات من الكفاءة إضافة غلى منح المستهلكين نطاقا أوسع من الاختيار .
- المساح للشركات من أن تشغل مقدرتها بشكل كامل بما يتوافق مع ميزتها النسبية واقتصاديات الحجم الكبير .
- التمكين من دخول التكنولوجيا الجديدة واستخدامها .
- جعل الأسعار المحلية منافسة للأسعار العالمية، مما يؤدي غلى انخفاض إحداهما عن الأخرى وهذا ما يمكن المستهلكين من شراء السلع المنخفضة الأثمان وذات الجودة العالية .
- اكتساب الخبرات والمهارات والحصول على التقنيات الجديدة .

من خلال ما تم ذكره، يتبين أن معظم الدول، بناءً على إدراكها للفوائد المحققة من تحرير التجارة والانفتاح على الأسواق العالمية، قد سعت إلى تبني هذا التوجه بهدف تعزيز منافعها. ومع تزايد تأثير العولمة والتشابك الاقتصادي في العلاقات الدولية، أصبحت هذه الدول تعتمد على استراتيجيات تجمع بين التحرير الذاتي والمشاركة في اتفاقيات تحرير التجارة متعددة الأطراف وثنائية. كما تشارك في التجمعات الإقليمية التي تهدف إلى تعزيز التكامل الاقتصادي وصولاً إلى إنشاء أسواق مشتركة ووحدات اقتصادية.

والملاحظ في البلدان النامية أن هذا المسعى يظهر قدرا من التفاوت فيما بين الأقاليم النامية، ذلك أننا نجد بعض الأقاليم قد حققت فعلا المكاسب من تحرير التجارة لديها وأخرى مازالت تعاني أو أنها تبذل جهدا لم يتوج بعد

1محمد حامد الحاج، دراسة إنشاء تسهيل دعم الإصلاح التجاري في الدول العربية، تقرير صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2000، ص 6.

كغيره، والسبب في ذلك هو أن ضمان نجاح التنفيذ والتأكيد على النجاح مرهون بمدى تحفيز عمليات التغيير في عناصر الإصلاح الشامل بشكل منهجي ومدروس.[1]

## المطلب الثالث: أسباب الانفتاح التجاري

ترجع الأسباب وراء تحرير التجارة إلى ما يلي[2]:

- بعد الانفتاح التجاري جزءا من برامج الإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى دفع عجلة التنمية والنمو .
- تدهور شروط التبادل التجاري، خاصة الاتجاه المستمر لانخفاض أسعار البترول والمواد الأولية مع مرور الزمن .
- تفاقم أزمة الديون في البلدان النامية في فترة الثمانينات والضغوط الممارسة عليها من طرف المؤسسات الدولية والدول الدائنة الغربية، بحيث أجمعت على أن الانفتاح التجاري هو العنصر الأساسي في إنعاش الاقتصاد .
- إثبات الدراسات بوجود علاقة طردية بين الانفتاح التجاري وبوادر التنمية والنمو الاقتصاديين، ومثالا عن ذلك التجارب الدولية الناجحة في هذا الميدان مثل دول جنوب والتي كشفت بأن الدول التي تركز على الانفتاح التجاري وتشجيع الصادرات تحقق تنمية ونموا أكبر من تلك التي تعمل على حماية الصناعات المحلية.

## المبحث الثاني: التجارة الخارجية

عرفت التجارة الخارجية منذ القدم وتعاظمت أهميتها على مر العصور، وهناك أسباب عديدة دفعت الدول لتبادل السلع والخدمات فيما بينها، كما أن هناك عدة عوامل من شأنها أن تزيد من حركة هذه السلع والخدمات بين دول العالم أو تحد من حجمها وتدفقها.

## المطلب الاول: مفهوم التجارة الخارجية

### 1-1/ تعريف التجارة الخارجية

لقد تعددت تعاريف التجارة الدولية ويمكن أن نورد هنا على الرغم من ذلك التعاريف التالية:

- التجارة الدولية هي عملية التبادل التجاري الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي[3].

1 محمد حامد الحاج، مرجع سبق ذكره، ص .6

2محمد قويدري، انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد ،1 ،2015 ص .21

[3]موسى سعيد مطر واخرون ،التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع- عمان،2001، ص 13.

- وتعرف كذلك على أنها المعاملات التجارية الدولية المتمثلة في انتقال السلع والأف راد ورؤوس الأموال بين دول العالم[1].

- تعرف التجارة الدولية على أنها عملية تشمل عمليتين رئيسيتين: الأولى تتعلق بتصدير السلع والخدمات خارج حدود الدولة بشكل رسمي من قبل الدولة أو أي كيان طبيعي أو معنوي، مقابل قيمة مالية متفق عليها تُدفع بالعملات الأجنبية. أما الثانية، فترتبط بالاستيراد من دول خارج الحدود الوطنية.

وبناءً على ذلك، يمكن تلخيص تعريف التجارة الخارجية في تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال وحتى الأفراد عبر الحدود السياسية للدولة، من خلال عمليتي التصدير والاستيراد.

ويتم التفريق بين التجارة الخارجية والتجارة الدولية من قبل الاقتصاديين؛ حيث يُفهم أن التجارة الدولية تشير إلى التبادل التجاري بين دولة واحدة وعدة دول أخرى تتعامل معها تجارياً، أو بين مجموعة من الدول فيما بينها. بينما التجارة الخارجية تشير إلى العلاقات التجارية العالمية الشاملة، التي تتم من خلال تبادل تجاري يشمل جميع دول العالم مجتمعة.

## 1-2/ الفرق بين التجارة المحلية و الخارجية:

تعد كل من التجارة المحلية والدولية نتيجة للتخصص وتقسيم العمل، مما يؤدي بدوره إلى التبادل التجاري. ومع ذلك، توجد بعض الفروقات بينهما، تتجلى في النقاط التالية:

- التجارة الداخلية تتم ضمن حدود الدولة الجغرافية أو السياسية، بينما التجارة الدولية تحدث على المستوى العالمي.
- التجارة الدولية تشمل التبادل مع نظم اقتصادية وسياسية مختلفة، بينما تتم التجارة الداخلية ضمن إطار نظام واحد.
- تتفاوت ظروف السوق والعوامل المؤثرة فيه بين التجارة الدولية والتجارة الداخلية.
- مرحلة النمو الاقتصادي العالمي (كالرواج أو الكساد) تؤثر بشكل مختلف على التجارة الدولية مقارنة بالتجارة الداخلية.
- تتيح التجارة الدولية فرصًا للتكتلات والاحتكارات التجارية، بينما تكون هذه الفرص أقل في التجارة الداخلية.
- يسهل انتقال عوامل الإنتاج داخل الدولة الواحدة، بينما يواجه هذا الانتقال صعوبات في التجارة الخارجية.

[1] رشاد العصار وآخرون ،التجارة الخارجية ،الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الأردن،2000، ص12.

- النظم القانونية والتشريعات الاقتصادية والضريبية والاجتماعية التي تنظم التجارة تختلف بين التجارة الداخلية والدولية.
- التجارة الداخلية تعتمد على عملة واحدة، بينما تتعدد العملات في التجارة الدولية.

### 1-3/ عوامل تطور التجارة الخارجية

تعددت عوامل تطور التجارة الدولية ومن أهمها[1]:

**رأس المال:** ويعد عامل أساسي في أي نشاط اقتصادي وقد يكون عبارة عن سيولة نقدية، أو عبارة عن وسائل انتاج تحقق فائض يستثمر في ميادين اقتصادية، تسمح بزيادة رأس المال وبالتالي ارتفاع حجم الاستثمارات على الصعيدين الداخلي والخارجي.

**حرية التصدير والاستيراد:** ويمثل هذا العامل في مجمل التسهيلات المساعدة على تنشيط عملية التصدير والاستيراد.

**التنظيم الجمركي:** ويتمثل في مجموع الرسوم الجمركية المطبقة على السلعة المصدرة أو المستوردة ويعتبرها بعض الاقتصاديين عائقا أمام التطور التجاري في حين يرى البعض الآخر أنها تخدم الاقتصاد الوطني.

.**وسائل النقل:** سواء كانت برية أو بحرية أو جوية تساهم في تطوير التجارة الخارجية.

.**الأسواق:** وهي الأماكن التي تتم فيها عملية بيع وشراء المنتجات سواء كانت سلع أو خدمات.

**الاستهلاك:** ويعتبر أهم عامل في تطوير التجارة الدولية بحيث كلما ارتفع دخل المستهلك ارتفعت قدرته الشرائية، الشيء الذي يدفعه إلى البحث عن منتجات ذات جودة عالية التي غالبا ما تتوفر في السلع المستوردة.

**وسائل الاتصال:** تلعب دورا هاما في نقل المعلومات عن السلع والخدمات وربح الوقت فهي تساعد في عمليات الترويج وذلك من خلال الدعاية والإشهار.

## المطلب الثاني: عناصر التجارة الخارجية

### 2-1/ الصادرات:

هي تلك العمليات التي تتعلق بالسلع والخدمات التي يؤديها المقيمون في البلد وذلك بغض النظر عن جنسيتهم؛ وهي عبارة عن اتفاق أجنبيا على السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن؛ الأمر الذي يؤدي إلى الزيادة في داخل

1 محمد زكي السيد، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، 1996، ص 551

البلد: لذا تصنف الصادرات ضمن عوامل الاضافة أي التي أضيف قوة جديدة إلى تيار الاتفاق؛ هذه الزيادة في الاتفاق تحدث زيادات متلاحقة في الداخل الوطني وتنقسم إلى1:

- **صادرات متطورة:** وتشمل السلع والبضائع التي يبيعها المقيمين إلى الخارج وتنتقل عبر الحدود الخاصة بها وقد سميت بهذه التسمية لأنها تمثل حركة السلع المادية عبر الحدود من داخل إلى خارج البلد؛ وتسمى كذلك الصادرات المرئية لكونها تقع تحت بصر رجال الجمارك ويحصونها في سجلاتهم.
- **صادرات غير متطورة:** تتمثل في حركة الخدمات التي تتم بين المقيمين في الدولة وآخرين موجودين خارج حدودها وتشمل هذه الصادرات النقل، التأمين، السياحة، الدراسة أو العمل في الخارج خروج رأس المال للاستثمار في الخارج النفقات الدبلوماسية والبعثات ... كما تسمى بالغير المرئية لأنها لا تخضع لرقابة جمركية.

### 2-2/ الواردات:

تمثل الواردات اتفاقا محليا على السلع والخدمات المنتجة في الخارج وتعتبر تسربا من تيار الانفاق الكلي، لذا تصنف ضمن عوامل التسرب بحيث يؤدي الاستيراد إلى سحب جزء من القوة الشرائية الوطنية اتفاقه في الداخل ثم في الخارج، ويرتبط الاستيراد بميزان المدفوعات للدول على اعتبار هذا الأخير بعد أداة محاسبة تحتوي على جميع التدفقات العينية والنقدية هذه التدفقات في ميزان المدفوعات يتعلق بالتصدير والاستيراد معا، وبهذا في مجال الاستيراد يحتوي هذا الميزان على أنواع مختلفة من التدفقات أهمها:

- استيراد البضائع المختلفة
- استيراد مختلف الخدمات العامة نفقات الشحن، التأمين، مواد السياحة.
- استيراد رؤوس الأموال عن طريق الاقتراض أو دخول الاستثمارات المباشرة والاستثمارات المنخفضة.

## المطلب الثالث: سياسات التجارة الخارجية

من الناحية النظرية، توجد حالتان متطرفتان يمكن لأي دولة أو حكومة أن تتبناهما في تنظيم تجارتها الخارجية. الحالة الأولى تتمثل في عدم فرض أي قيود قد تعيق أو تحدّ من التبادل الاختياري للسلع والخدمات بين الدول، وتُعرف هذه الحالة بسياسة حرية التجارة .أما الحالة الثانية على الطرف المقابل، فتتمثل في فرض الحكومة لقيود صارمة تهدف إلى تقليص أو منع التجارة الدولية تمامًا، ويُطلق على هذا الوضع، في حال غياب كامل للتجارة الدولية، اسم الاكتفاء الذاتي المحلي، والذي يُعد شكلًا من أشكال العزلة الاقتصادية.

1 محمد يونس، "عناصر التجارة الخارجية" (أساسيات التجارة الدولية) الدار الجامعية للطباعة والنشر 1993، ص 125-126

غير أن هاتين الحالتين نادرتا التحقق بشكل كامل في الواقع. ففي معظم الحالات، تفرض الدول بعض القيود على التجارة الخارجية، لكنها لا تصل عادةً إلى حد المنع الكلي. ولهذا، يمكن تصنيف دول العالم على طيف يمتد بين هذين النقيضين. فعلى سبيل المثال، تقترب كل من هونغ كونغ وسنغافورة من نموذج حرية التجارة، بينما تميل كوبا وكوريا الشمالية نحو الاكتفاء الذاتي.

وبين هذين النموذجين، تتبنى مختلف الدول مزيجًا من السياسات التجارية التي تتفاوت بحسب ظروفها السياسية والاقتصادية، وطبيعة اقتصادها الوطني. وسنوضح في ما يلي أبرز الأسباب التي قد تدفع الدول إلى تبني إحدى هاتين السياستين أو المزج بينهما.

## 3-1/مفهوم سياسة التجارية الدولية

سبق أن تعرفنا على أفكار الاقتصاديين التجاريين (الميركنتليين)، الذين ركزوا على تقييد التجارة الخارجية، وبخاصة جانب الاستيراد، لاعتقادهم بأن أرباح طرف ما من التجارة الدولية تكون على حساب الطرف الآخر. إلا أن المفكرين الطبيعيين (الفيزيوقراط) مهدوا لظهور توجهات جديدة تقوم على مبدأ حرية النشاط الاقتصادي، بما في ذلك التجارة، مؤكدين أن التجارة يمكن أن تعود بالنفع على كلا الطرفين المتبادلين.

ومن الجدير بالذكر أن نظريات التجارة الخارجية الكلاسيكية تفترض وجود منافسة تامة في الأسواق، غير أن الواقع يشير إلى أن معظم الأسواق تتسم بالمنافسة غير التامة، أو ما يُعرف بالمنافسة الاحتكارية واحتكار القلة، وهي السمات السائدة في الأسواق العالمية اليوم. بناءً على ذلك، فإن معظم دول العالم تمارس أشكالاً متعددة من التدخل في المجال التجاري، وذلك لأسباب عدة، من أبرزها:

1. العلاقات النقدية الدولية :عندما يواجه ميزان المدفوعات في دولة ما اختلالاً، كالعجز مثلاً، قد تلجأ هذه الدولة إلى فرض قيود على الصرف الأجنبي كإجراء لمعالجة الخلل، وهو ما يمثل شكلاً من أشكال التدخل غير المباشر في التجارة الخارجية.
2. تحقيق أهداف استراتيجية :تسعى الحكومات أحياناً إلى تعديل حجم ونوع التجارة الخارجية لتحقيق أهداف متعددة، قد تكون اجتماعية، سياسية، صحية أو غيرها، وذلك باستخدام أدوات سياستها التجارية المباشرة.
3. القيود التجارية الناتجة عن طبيعة الأسواق :نتيجة لهيمنة المنافسة غير التامة، سواء عبر الاحتكار أو احتكار القلة، تفرض بعض القيود على التجارة كاستجابة لتركيبة الأسواق المعاصرة.

وتُعرَّف السياسات التجارية بأنها مجموعة الأدوات التي تستخدمها السلطات الاقتصادية للتأثير في اتجاهات التجارة الخارجية من حيث الكمية والنوعية، بغرض تحقيق أهداف معينة. كما يمكن تعريفها بأنها منظومة من القوانين والإجراءات والتشريعات التي تعتمدها الدولة لتنظيم علاقتها التجارية مع باقي دول العالم.

ويلاحظ أن بعض السياسات التجارية تُسهم في توسيع نطاق التجارة الخارجية، كسياسات دعم الصادرات أو إلغاء نظام الحصص، بينما تؤدي سياسات أخرى إلى تقليصها، كرفع الرسوم الجمركية أو تطبيق إجراءات الحظر.

## 3-2/ أنواع سياسات التجارة الدولية

تنقسم السياسات التجارية إلى نوعين رئيسيين:

أولًا: سياسة التجارة الحرة (الحرية التجارية)

تعني هذه السياسة السماح بحركة السلع والخدمات بين الدول دون فرض قيود أو عوائق، وتعكس تبني مبدأ الانفتاح الاقتصادي على العالم. تعود جذور هذه السياسة إلى الفكر الليبرالي الذي ساد في القرن التاسع عشر، والذي ارتكز على نظرية التكاليف النسبية التي طرحها "ريكاردو"، وأفكار "الفزيوقراط" (الطبيعيين) الذين آمنوا بأن المصلحة الفردية تتوافق بطبيعتها مع المصلحة العامة بفضل القوانين الطبيعية.

كما اعتمدوا على مبدأ "اليد الخفية" التي تقوم تلقائيًا بإعادة التوازن للاقتصاد دون تدخل حكومي، واعتبروا أن المنافسة الحرة كفيلة بتحقيق "السعر العادل" الذي يضمن ربحًا معقولًا للبائع ورضا المشتري في آنٍ واحد.

اتبعت بريطانيا هذه السياسة حتى اندلا ع الحرب العالمية الأولى، والتي أدت إلى أضرار اقتصادية استوجبت تدخل الدولة وفرض قيود حمائية لإعادة بناء الاقتصاد.

ثانيًا: سياسة الحماية التجارية

تهدف هذه السياسة إلى حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية، سواء لحماية الصناعات الوطنية أو الحفاظ على المنافع العامة.

وتبرز الحاجة إلى هذه السياسة في الحالات التي يكون فيها الاقتصاد الوطني في مرحلة نمو، وغير قادر بعد على مجاراة المنافسة العالمية، مما يستلزم فرض قيود لحمايته.

أهم دوافع اتباع سياسة الحماية:

- وجود تقسيم دولي للعمل يجعل الدول النامية تركز على تصدير المواد الخام، في حين تحتكر الدول المتقدمة إنتاج السلع الصناعية، مما يعيق فرص الدول النامية للنمو والتطور.

- دعمًا لأفكار الاقتصادي "كينز" الذي دعا إلى تدخل الدولة لمواجهة الأزمات الاقتصادية، كما حصل في الثلاثينيات من القرن الماضي، من أجل تحقيق التشغيل الكامل وتحفيز الاقتصاد من خلال أدوات مختلفة، من ضمنها الحماية التجارية.

في المقابل، يطرح أنصار التجارة الحرة عدة مبررات، أبرزها:

- تعزيز الإنتاج العالمي من خلال التخصص وتقسيم العمل بين الدول.
- زيادة الدخل القومي على مستوى العالم.
- خفض أسعار السلع والخدمات في الأسواق الدولية.
- تحقيق وفورات الحجم وتقليل تكاليف الإنتاج، نتيجة لتوسع المشروعات لتلبية الطلب المحلي والدولي في آنٍ واحد.

## 3-3/ أدوات سياسة التجارية الدولية

### 3-3-1/ أدوات سياسة الحماية التجارية

تعتمد هذه السياسة على مجموعة من الأدوات التي يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع رئيسية، وهي كما يلي:

أولًا :الأدوات السعرية

تؤثر هذه الأدوات بشكل مباشر على أسعار الصادرات والواردات، ومن أبرزها:

1. الرسوم الجمركية

وهي مبالغ تفرضها الدولة على السلع عند عبورها الحدود الجمركية، سواء عند دخولها (واردات) أو خروجها (صادرات). وتُعرف المنظومة القانونية التي تحتوي على جميع الرسوم المطبقة في الدولة بـ"التعريفة الجمركية". وتُصنّف الرسوم الجمركية حسب عدة معايير:

- حسب طريقة التقدير:
  - الرسوم القيمية :تُحدد كنسبة مئوية من قيمة السلعة.
  - الرسوم النوعية :تُفرض بناءً على الخصائص الفيزيائية للسلعة، مثل الوزن أو الحجم.
- حسب الهدف منها:

- الرسوم المالية :تهدف إلى توفير إيرادات مالية للدولة.
- الرسوم الحمائية :تهدف إلى حماية الصناعات الوطنية من المنافسة الأجنبية.

- حسب حرية الدولة في فرضها:
  - التعريفة المستقلة :تصدر من تشريع وطني.
  - التعريفة الاتفاقية :تُطبق بناءً على اتفاقيات دولية.

2.الإعانات

تُقدّم الدولة دعماً للمنتجين الوطنيين لتحسين قدرتهم التنافسية خارجيًا من خلال خفض أسعار صادراتهم. وقد تكون الإعانات:

- مباشرة :كالدفع النقدي حسب القيمة أو النوع.
- غير مباشرة :كالإعفاءات الضريبية أو التسهيلات الائتمانية.

إلا أن هذه الإعانات قد تُقابل بإجراءات مماثلة من الدول الأخرى أو برسوم تعويضية، مما قد يقلل من أثرها.

3.الإغراق

يُعرف الإغراق ببيع السلع في الأسواق الخارجية بأسعار أقل من تكلفة إنتاجها أو أقل من أسعار سلع مماثلة، بهدف السيطرة على الأسواق. وهناك ثلاثة أنواع رئيسية منه:

- الإغراق العارض :نتيجة ظروف مؤقتة مثل تصريف الفائض في نهاية الموسم.
- الإغراق قصير الأجل :يُستخدم لتحقيق هدف محدد، مثل دخول سوق جديدة.
- الإغراق الدائم :يُمارس بشكل مستمر ويعتمد على وجود احتكار داخلي يقيه من الخسائر.

4.الرقابة على الصرف وتخفيض قيمة العملة

تُستخدم هذه الوسائل بشكل غير مباشر للحد من التجارة الدولية. حيث تعمل الدولة على التحكم بمصادر واستخدامات العملة الأجنبية لتقييد الواردات.
كما قد تلجأ إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، مما يجعل الصادرات أرخص في الأسواق الدولية والواردات أغلى محليًا، فيساهم ذلك في تقليل الاستيراد وتحفيز التصدير.

ثانيًا :الأدوات الكمية

تشمل الأدوات التي تقيّد حجم أو قيمة السلع المتبادلة، ومن أبرزها:

1. نظام الحصص (الكوتا)

يهدف هذا النظام إلى تحديد كميات أو قيم معينة من السلع يُسمح باستيرادها خلال فترة محددة. وتُطبق الحصص بعدة طرق:

- الحصة الإجمالية :تُحدد الدولة الكمية الكلية المسموح باستيرادها دون تحديد الدولة المصدرة أو المستورد.
- الحصة الموزعة :تُوزع الكمية المسموح بها بين الدول المصدرة.
- الحصة الضريبية :تُفرض رسوم منخفضة على كمية محددة من السلع، بينما تُفرض رسوم أعلى على الكميات الزائدة.

2. تراخيص الاستيراد

يُطبق هذا النظام غالبًا مع نظام الحصص، حيث تُمنح تراخيص استيراد للمستوردين وفق معايير محددة، كحجم النشاط أو متوسط الواردات في الفترات السابقة.
ويُعد هذا النظام أداة فعالة عندما لا ترغب الدولة في الكشف عن حجم الحصة أو في حال كانت ترغب في فرض رقابة على المستوردين.

غير أنه يؤخذ على نظام الحصص وتراخيص الاستيراد أنه يفتح المجال لانتشار الفساد والرشوة للحصول على حصة أكبر، ويتيح الفرصة للمتاجرة في تراخيص الاستيراد بدل الإنشغال في الاستيراد الفعلي.

**ثالثا: الأدوات التنظيمية**

تلجأ بعض الدول إلى استخدام أدوات تنظيمية للتأثير على التجارة الدولية، وتُعد هذه الأدوات شائعة خاصة في الدول التي تتبع سياسة تجارية حمائية. ومن أبرز هذه الأدوات:

.1المعاهدات التجارية

هي اتفاقيات دبلوماسية بين دولتين أو أكثر تهدف إلى تنظيم التبادل التجاري، وتتضمن بنودًا تتعلق بالرسوم الجمركية والمعاملات الضريبية على السلع المتبادلة. تستند هذه المعاهدات إلى مبادئ عامة مثل:

- **المساواة في المعاملة**
- **المعاملة بالمثل**
- **مبدأ الدولة الأولى بالرعاية** :أي منح الدولة أفضل معاملة تمنحها لأي طرف ثالث.

.2الاتفاقيات التجارية

هي اتفاقيات أقل شمولاً من المعاهدات وتكون قصيرة الأجل نسبيًا. تتناول تفاصيل محددة مثل:

- قوائم السلع المتبادلة
- كيفية تبادل السلع
- المزايا المتبادلة بين الأطراف

وتُعد ذات طابع إجرائي تنفيذي في إطار المبادئ العامة التي تحددها المعاهدات.

.3اتفاقيات الدفع

ترتبط عادة بالاتفاقيات التجارية، وقد تكون مستقلة عنها، وتهدف إلى تنظيم كيفية تسوية الحقوق والالتزامات المالية بين دولتين. تشمل هذه الاتفاقيات عناصر مثل:

- عملة التعامل
- طرق تسوية الالتزامات (مثل فتح حسابات بالعملات المحلية أو الأجنبية(
- تحديد سعر الصرف
- تحديد أنواع العمليات الداخلة في التبادل

تُستخدم هذه السياسات غالبًا في ظل سياسة الحماية التجارية، لكنها تشهد تراجعًا تدريجيًا مع الاتجاه العالمي نحو **تحرير التجارة الدولية**.

2-3-3أدوات سياسة الحرية التجارية

تسير معظم دول العالم نحو **تبني سياسة التجارة الحرة**، خاصة مع تطور النظام التجاري العالمي تحت مظلة "الجات" سابقًا و"منظمة التجارة العالمية" حاليًا. وضمن برامج الإصلاح الاقتصادي، يُعد تحرير التجارة أحد المحاور الأساسية، ويُستخدم لذلك أدوات معاكسة تمامًا لتلك المعتمدة في السياسات الحمائية، ومن أهم هذه الأدوات:

.1التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية

منذ تأسيس الجات عام 1947 وحتى إنشاء منظمة التجارة العالمية عام 1995، تركزت جهود تحرير التجارة على تقليص التعريفات الجمركية المرتفعة. بل أصبحت الرسوم الجمركية أداة لتشجيع التجارة بدلاً من تقييدها، باستثناء الحالات الخاصة بمكافحة **سياسة الإغراق**

.2حوافز التصدير

تُستخدم بدلًا من إعانات التصدير، وتشمل:

- إعفاءات ضريبية مؤقتة
- تحرير واستقرار سعر الصرف
- تخفيض أو إلغاء الرسوم على مدخلات الإنتاج
- تقليل تكاليف تمويل الصادرات
- إلغاء الحصص التصديرية
- تقديم ضمانات وتأمين على الصادرات

.3تحرير التعامل في الصرف الأجنبي

يُقصد به ترك تحديد سعر العملة الوطنية لقوى السوق (العرض والطلب) دون تدخل الدولة. يتطلب ذلك:

- إلغاء احتكار الدولة لتداول النقد الأجنبي
- إزالة الرقابة على الصرف

- إلغاء القيود الكمية المباشرة على المعاملات

4.إزالة القيود الكمية المباشرة

من أهم أهداف سياسة التجارة الحرة إزالة القيود الكمية مثل **نظام الحصص**، مع الإبقاء فقط على **تراخيص الاستيراد** كأداة تنظيمية لا تعيق حرية التجارة.

5.التكامل الاقتصادي الدولي

يُعرّف بأنه عملية إزالة كافة العوائق أمام التجارة بين مجموعة من الدول. يأخذ التكامل أشكالاً متعددة:

أ- مناطق التجارة الحرة

يُسمح بحرية تبادل المنتجات الوطنية بين الدول الأعضاء مع احتفاظ كل دولة بتعريفاتها الجمركية تجاه الدول غير الأعضاء. يبرز هنا تحدي **تحديد منشأ السلع** لتمييزها عن السلع الأجنبية.

ب- الاتحاد الجمركي

يُضيف إلى منطقة التجارة الحرة **تعريفة جمركية موحدة** تجاه العالم الخارجي، ويشمل:

- إزالة كافة القيود بين الدول الأعضاء
- إنشاء سياج جمركي موحد
- تنسيق الاتفاقيات التجارية الخارجية
- حظر الاتفاقات الجمركية المنفردة مع الدول غير الأعضاء

ج- السوق المشتركة

تتوسع عن الاتحاد الجمركي لتشمل:

- حرية انتقال عناصر الإنتاج (العمالة، رؤوس الأموال)
- إزالة القيود على حركة الأفراد والأموال داخل السوق

د- الاتحاد الاقتصادي

يمثل مستوى أعمق من التكامل، ويشمل:

- السوق المشتركة
- تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، بما يُزيل التباينات المؤثرة في المنافسة التجارية

هـ- التكامل النقدي

يتضمن تبني **عملة مشتركة** بين الدول الأعضاء، مما يحقق:

- إدارة مركزية للعملة من خلال سلطة نقدية أو بنك مركزي مشترك
- إلغاء جميع أشكال الرقابة على الصرف
- تحقيق أعلى مستويات التكامل النقدي بين الدول الأعضاء

بهذا الشكل، يمكن القول إن سياسات تحرير التجارة تمثل تحولًا استراتيجيًا نحو إزالة العوائق وتسهيل التبادل التجاري، مقابل السياسات الحمائية التي تركز على حماية الأسواق المحلية باستخدام أدوات تنظيمية متنوعة.

## المبحث الثالث: اثر الانفتاح التجاري على التجارة الخارجية

لطالما أثار جدل حول اختيار السياسات التجارية الملائمة لتحقيق التنمية الاقتصادية : هل تتحقق التنمية بالتوجه نحو الخارج من خلال تبني إستراتيجية إحلال الصادرات ، أما التوجه نحو الداخل من خلال تبني إستراتيجية إحلال الواردات ، وقد دار نقاش وجدل كبيرين في خمسينات القرن الماضي بين مؤيدي الانفتاح التجاري الذين يؤيدون التوجه نحو الخارج بإتباع إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير ، وبين الداعيين للحماية الذي يؤيدون إستراتيجية التصنيع من أجل الاستيراد ، وقد سيطر التوجه للإستراتيجية الأولى ابتدء من سنوات السبعينات لدى مفكرين الغرب والبنك الدولي.

### المطلب الاول: اثر الانفتاح التجاري على الصادرات (إحلال الصادرات)

تُعد التجارة الخارجية، وخصوصًا جانب التصدير منها، من أبرز التحديات التي تواجه دول العالم، وعلى وجه الخصوص دول العالم الثالث. فالتجارة الخارجية ليست مجرد عملية تبادل للسلع والخدمات واستيراد وتصدير،

بل تُعد مؤشرًا على مدى التطور الاقتصادي للدولة ومستوى انفتاحها على الأسواق العالمية. من هذا المنطلق، أولت معظم دول العالم اهتمامًا كبيرًا بتطوير سياساتها التجارية من خلال تعزيز انفتاحها على الأسواق الدولية وتحديث التشريعات ذات الصلة.

ويُعتبر التصدير أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي، حيث يسهم بشكل مباشر في دعم عجلة التنمية الاقتصادية. فعملية تصدير السلع والمنتجات الوطنية تُعد ضرورة لتعزيز ميزان المدفوعات وتوفير الموارد اللازمة لتلبية احتياجات الدولة من السلع المستوردة. وتبرز أهمية قطاع التصدير في قدرته على زيادة إيرادات الدولة من العملات الأجنبية، وهي حاجة تزداد إلحاحًا في الدول النامية. كما يساهم التصدير في خلق فرص عمل جديدة، والحفاظ على الوظائف القائمة، وتحسين مستويات الدخل، مما يدفع الدول إلى تقديم مختلف أشكال الدعم لهذا القطاع الحيوي.

يرى مؤيدو استراتيجية إحلال الصادرات – سواء للسلع الأولية أو المصنعة – أن هذه السياسة تتيح العديد من المزايا التي تعزز النمو الاقتصادي. ويؤكدون على أهمية الانفتاح التجاري وتعزيز المنافسة، والاستفادة من الأسواق الدولية الواسعة بدلاً من الاعتماد على الأسواق المحلية الصغيرة، بالإضافة إلى تجنب التقلبات الناتجة عن تشوهات الأسعار. ويستشهدون في ذلك بتجربة دول جنوب آسيا الناجحة، التي حققت تقدمًا كبيرًا من خلال تصدير سلع كثيفة العمالة ورأس المال، مقرونة بالتطور التقني في قطاعي التصنيع والاستيراد.

وبخلاف استراتيجية إحلال الواردات، يتزايد الاهتمام بإستراتيجية "التصنيع من أجل التصدير"، والتي تقوم على إحلال الصادرات الحديثة وغير التقليدية مكان الصادرات التقليدية من المواد الأولية، من خلال تصنيع هذه المواد قبل تصديرها. وتتمثل أبرز مزايا هذه الاستراتيجية مقارنة بإحلال الواردات فيما يلي:

- أن تكلفة استخدام الموارد المحلية للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية عبر التصدير تميل إلى أن تكون أقل من تكلفتها عند توفير العملة الأجنبية من خلال تقليص الواردات.
- أن التصنيع القائم على التصدير لا يتأثر بضيق السوق المحلية، وبالتالي فهو أكثر ملاءمة لتحقيق وفورات الحجم.
- أن هذه الاستراتيجية تسهم بفاعلية أكبر في تحقيق أهداف تنموية مثل توسيع فرص التوظيف وتحسين توزيع الدخل، مقارنة بإستراتيجية إحلال الواردات.

## المطلب الثاني: اثر الانفتاح التجاري على الواردات (إحلال الواردات)

مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، اتجهت العديد من الدول النامية إلى تبني استراتيجية تصنيع تهدف إلى إحلال الواردات، وذلك نتيجة لتراجع حصتها من تصدير المواد الأولية في الأسواق العالمية وازدياد العجز في موازين مدفوعاتها. أصبحت هذه الاستراتيجية تحظى بشعبية متزايدة، وبرزت كموضوع أساسي في النقاشات الاقتصادية، حيث ارتبطت غالبًا بمفهوم "حماية الصناعات الناشئة."

يشير مصطلح "إحلال الواردات" إلى قيام الدولة بإنتاج السلع محليًا بدلاً من استيرادها من الخارج، أي العمل على تصنيع ما تحتاجه داخليًا. ويتحقق ذلك من خلال تنمية سوق محلية تدعم الصناعات التي يمكنها تعويض السلع المستوردة، مع توفير الحماية اللازمة لهذه الصناعات. وتشمل هذه الحماية فرض قيود على الاستيراد، سواء عبر التعريفات الجمركية أو من خلال أدوات أخرى مثل الحصص الكمية.

أما "استراتيجية إحلال الواردات" فهي سياسة تصنيع موجهة داخليًا، تعتمد على مزيج من الأدوات الجمركية وغير الجمركية التي تحد من قدرة السلع الأجنبية على منافسة المنتجات المحلية. وبهذا، يتحسن الموقف التنافسي للمنتج المحلي، إذ إن الرسوم المفروضة على السلع المستوردة ترفع من أسعارها، مما يجعلها أقل قدرة على منافسة السلع المحلية. تلي هذه الخطوة، عادةً، محاولات لتأسيس صناعات محلية تنتج هذه السلع بدلاً من استيرادها.

لتطبيق هذه الاستراتيجية بفعالية، لا بد من توفر عدد من الشروط، أبرزها:

- وجود أسواق محلية تتميز بحجم كبير من الواردات.
- قدرة القطاع الصناعي المحلي على استيعاب التكنولوجيا المتقدمة.
- توفير حماية للصناعة المحلية من خلال فرض ضرائب جمركية أو تحديد حصص للاستيراد.

ومن الطبيعي أن يترتب على فرض الحماية الجمركية وغير الجمركية بعض الآثار، منها:

.1من ناحية الإنتاج:

يساهم فرض الحماية في تحسين موقع المنتج المحلي، إذ ترتفع أسعاره داخل السوق، ما يمنحه ميزة تنافسية مقارنة بالمنتجات المستوردة. لكن في المقابل، قد تتأثر بعض الصناعات سلبًا، خصوصًا تلك التي تعتمد على مدخلات مستوردة، كما أن هذه السياسة قد تؤدي إلى تقليص درجة التخصص وتقسيم العمل، ما قد يحد من كفاءة الإنتاج، لا سيما في الأجل القصير.

.2من ناحية الاستهلاك:

يُتوقع أن ينعكس فرض الرسوم الجمركية سلبًا على المستهلك، حيث يؤدي إلى ارتفاع الأسعار في السوق المحلي، مما يقلل من حجم الاستهلاك ويؤثر على مستوى الرفاهية الاقتصادية للمواطنين.

## المطلب الثالث: الانفتاح التجاري ومؤشرات التجارة والحصة من السوق.

يُستخدم الميزان التجاري وحصة السوق كمؤشرين رئيسيين لقياس تنافسية قطاع اقتصادي معين. وتُفقد هذه التنافسية عندما تتراجع حصة القطاع من إجمالي الصادرات الوطنية، أو عندما ترتفع حصته من الواردات بالنسبة لسلعة معينة، مع الأخذ في الاعتبار موقع هذه السلعة في الإنتاج أو الاستهلاك الوطني العام.

وقد طور "بورتر (PORTER, 1990) "مؤشرًا لقياس التنافسية بناءً على مفهوم "الميزة التنافسية الظاهرة " (RCA: Revealed Comparative Advantage).ويمكن حساب هذا المؤشر لبلد معين (j) ولمجموعة منتجات أو قطاع نشاط (i) كما يلي:

$$RCA_{ij} = \frac{[\text{الصادرات الكلية للبلدj}]/[\text{صادرات المنتج i للبلد j}]}{[\text{ الصادرات الدولية الكلية }]/[\text{الصادرات الدولية للمنتج i}]}$$

**إذا كانت قيمة RCAij أكبر من 1، فهذا يشير إلى أن البلد (j) يتمتع بميزة تنافسية نسبية ظاهرة في المنتج أو القطاع.(i)**

مع ذلك، فإن الاعتماد فقط على مؤشرات التجارة الخارجية لا يكفي للحكم على تنافسية قطاع صناعي. على سبيل المثال، قطاع يحتل 6% من إجمالي الصادرات الدولية لكنه يستورد 7% من نفس المنتج لا يُعد تنافسيًا، لأن الميزان التجاري لديه غير متوازن.

خلاصة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر السياسات التجارية على حجم واتجاه التجارة الخارجية في سياق الانفتاح التجاري، وذلك من خلال استعراض أبرز مراحل تحرير التجارة الخارجية في الجزائر والإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها منذ الاستقلال وحتى بداية الانفتاح في التسعينيات. فقد انتقلت الجزائر من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق، ثم إلى تحرير شبه كامل لقطاع التجارة الخارجية، في محاولة لمواكبة التحولات الاقتصادية العالمية.

وقد تم اعتماد المنهج الوصفي لتوضيح المفاهيم العامة المتعلقة بالسياسات التجارية والانفتاح، إلى جانب المنهج التاريخي لاستعراض السياسات والإصلاحات الاقتصادية، بالإضافة إلى المنهج التحليلي لتطبيق المفاهيم النظرية على الحالة الجزائرية خلال الفترة (2000–2023) .

خلصت الدراسة إلى أن تحرير التجارة الخارجية لم يحقق الأهداف المرجوة، وعلى رأسها تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات وتطوير التجارة الخارجية، رغم الجهود المبذولة لترقية الصادرات غير النفطية.

وأوصت الدراسة بضرورة الاستمرار في عملية التحرير التجاري لتعزيز المنتج المحلي وتحسين جودته وتنوعه، بالإضافة إلى مراجعة اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي نظرًا لعدم تكافؤها، حيث تؤدي إلى زيادة الواردات وانخفاض الصادرات. كما أوصت بتنمية القطاعات التي تملك فيها الجزائر ميزات نسبية مثل الزراعة، الصناعات الاستخراجية، وقطاع السياحة، من أجل تعزيز وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

# الفصل الثاني

# الدراسات السابقة

## تمهيد

تشير الدراسات السابقة إلى الأبحاث والأعمال العلمية التي تناولت موضوعاً معيناً، وأسهمت من خلال نتائجها ومناقشاتها في إثراء المعرفة وتطوير البحث العلمي في ذلك المجال.حيث إن الغرض الأساسي من التعرض للدراسات السابقة هو الوقوف على أهم الدراسات النظرية والتطبيقية ذات العلاقة بالموضوع البحث ومعرفة أهم النتائج التي توصلت إليها، والتي يمكن الاستفادة منها لمعالجة موضوع الدراسة من جوانب مختلفة، ومن خلال الدراسات نستطيع المقارنة بين الدراسات السابقة ودراستنا الحالية كما تهدف كذلك إلى إعطاء نتائج مختلفة وكذلك متشابهة مع دراستنا الحالية.

## المبحث الاول: الدراسات السابقة المتعلقة بالانفتاح التجاري

### المطلب الاول: الدراسات المحلية

**– دراسة عدة, محمد 2023 ، بعنوان :أثر الإنفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر :دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990–2022، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل م د تخصص: مالية وتجارة دولية، جامعةمستغانم.**[1]

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر سياسة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2023. وقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي من خلال استعراض أبرز المفاهيم والنظريات المتعلقة بالانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، إلى جانب تحليل تطور المبادلات التجارية خلال الفترة المدروسة.

ولبناء نموذج اقتصادي قياسي، تم استخدام مجموعة من المتغيرات المستقلة تمثلت في: نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر التجارة الخارجية الكلية، مؤشر الانفتاح التجاري، وسعر الصرف. في حين تم اعتماد الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع يعبر عن النمو الاقتصادي. وقد تم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) على بيانات سنوية زمنية.

ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن كلًّا من الانفتاح التجاري ومؤشر الصادرات يرتبطان بعلاقة عكسية ذات دلالة إحصائية مع النمو الاقتصادي، أي أن لهما تأثيرًا سلبيًا عليه. في المقابل، أظهر كل من مؤشر الواردات وسعر الصرف تأثيرًا إيجابيًا على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

**– دراسة زكريا جرفي، الناصر بوطيب ، شهرزاد إسماعيل (2021) بعنوان "قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2019/2000–ستخدام نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة والمتباطئة"، مجلة البحوث والدراسات التجارية،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد:05 ،العدد:02 ،الجزائر، 2.2021**

---

[1]عدة محمد، أثر الإنفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر :دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990-2022، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل م د تخصص: مالية وتجارة دولية، جامعةمستغانم. 2023.

[2]زكريا جرفي، الناصر بوطيب ، شهرزاد إسماعيل ، قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2019/2000–ستخدام نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة والمتباطئة"، مجلة البحوث والدراسات التجارية،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد:05 ،العدد:02 ،الجزائر، 2021.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000–2019، وذلك من خلال التمييز بين الأثرين قصير وطويل الأجل. تم اعتماد المنهج الوصفي في بناء الإطار النظري لكل من مفهومي الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، في حين استُخدم المنهج الكمي لتحليل البيانات التطبيقية، من خلال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطئة(ARDL) ، باستخدام برنامج EViews12. أظهرت النتائج القياسية وجود علاقة توازنية قصيرة الأجل بين المتغيرين، مع غياب مشكلة الارتباط الذاتي في سلسلة الأخطاء، وثبات المقدرات على امتداد فترة الدراسة.

## المطلب الثاني: الدراسات الاجنبية

**– دراسة أحمد الموافي البهلول الموافي،2021 بعنوان الانفتاح التجاري والتبعية الاقتصادية للخارج دراسة تحليلية مع التركيز على القطاع الزراعي المصري، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد السادس والعشرون، العدد الاول، مارس 2021.**[1]

قد تبنت مصر سياسة التحرير الاقتصادي، واتخذت الوسائل والإجراءات اللازمة لتنمية الصادرات الزراعية، وترشيد الواردات الزراعية والغذائية، ضمن استراتيجيات التنمية الزراعية، منذ أواخر القرن الماضي. فهل أدت هذه السياسات إلى زيادة الانفتاح التجاري على العالم، وتقليص اعتمادية الاقتصاد المصري وتبعيته في مجال التجارة في السلع الزراعية والغذائية خلال العقدين الماضيين؟ وعليه، كانت أهداف هذا البحث قياس درجة انفتاح واعتمادية واعتمادية الاقتصاد المصري في مجال التجارة في السلع الزراعية والغذائية. وكذلك دراسة اتجاهات معظم المتغيرات الاقتصادية الزراعية المصرية المتعلقة بموضوع هذا البحث، وكذلك دراسة التأثيرات المتبادلة لهذه المتغيرات خلال الفترة (1995–2020). ومن خلال البيانات والإحصاءات الثانوية – المتاحة على موقع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – تم إجراء الحسابات والتحليلات باستخدام برامج Excel وSPSS وE.Views.

وقد أظهرت نتائج البحث أن زيادة انفتاح التجارة الزراعية المصرية على العالم أدى إلى زيادة اعتماد الاقتصاد المصري واعتماده في مجال التجارة في السلع الزراعية والغذائية في الفترة (1995–2020). كما أوضحت أن الزيادة في إجمالي الصادرات الزراعية استنفدت في إجمالي مدفوعات الواردات الزراعية، ولم تؤد إلى زيادة الدخل الزراعي. وبالتالي فإن العنصر الرئيسي الذي يمكن الاعتماد عليه في تصحيح العجز في الميزان التجاري الزراعي المصري هو في الواقع ترشيد وتخفيض إجمالي الواردات الزراعية. كما يعتبر الاستثمار طويل الأجل في القطاع

[1] أحمد الموافي البهلول الموافي،الانفتاح التجاري والتبعية الاقتصادية للخارج دراسة تحليلية مع التركيز على القطاع الزراعي المصري، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد السادس والعشرون، العدد الاول، مارس 2021.

الزراعي حجر الزاوية الذي يمكن الاعتماد عليه في تطوير القطاع الزراعي المصري وزيادة الدخل الزراعي. وعليه، أوصى هذا البحث بسياسات أكثر فعالية لترشيد وتخفيض إجمالي الواردات؛ وخاصة الزراعية والغذائية من خلال إجراءات رفع الاكتفاء الذاتي من استيراد المحاصيل الغذائية والأعلاف. بالإضافة إلى وقف دعم الصادرات للسلع الزراعية الخام؛ في حين تشجيع ودعم صادرات السلع الزراعية المصنعة فقط. وأخيراً تسهيل ودعم الاستثمارات الزراعية، وخاصة الاستثمارات طويلة الأجل والمتعلقة بالتصنيع الزراعي.

**-Gilles-B., UMBA (2015) "Ouverture commercial et croissanceéconomique en RépubliqueDémocratique du Congo :Uneanalyse en équilibregénéral calculable".1**

تحلل هذه الدراسة آثار الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في جمهورية الكونغوالديمقراطية ، أجرت الدراسة تحليلات تجريبية متباينة بشأن الآثار الفعلية للانفتاح التجاري علىسلوك المتغيرات الاقتصادية الكلية للبلد حيث يرى البعض أن مثل هذه السياسات محفزة للنمو ، فيحين يرى البعض الآخر أن آثارها سلبية على القدرة الإنتاجية والتنافسية ومن أجل التقاط التأثيرتالمختلفة للانفتاح التجاري ، يعرض هذا العمل تحلي لا بسيط ا باستخدام نموذج التوازن العام الديناميكيالب محاكاة عن طريق التخفيض التدريجي للحواجز الجمركية من سنة 2015 إلى سنة 2029 حيثبينت نتائج المحاكاة أن عملية الانفتاح التجاري تؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي فيجمهورية الكونغو الديمقراطية .

في الواقع إن المكاسب بعد الانفتاح التجاري لا يكون لها تأثير كبير لتغطية جميع الخسائرالكامنة بسبب البنية الاقتصادية للبلاد وبالتالي هناك حاجة لزيادة كفاءة الإنتاج لتمكين إنتاجية عملأفضل.

1Gilles-B., UMBA "Ouverture commercial et croissance économique en République Démocratique du Congo : Une analyse en équilibre général calculable".2015

## المبحث الثاني: الدراسات السابقة المتعلقة بالتجارة الخارجية

### المطلب الاول: الدراسات المحلية

**–دراسة ناصر الدين قريبي، بوحفص حاكمي، فيصل بشرول (2020) بعنوان "أثر التجارة الخارجية على النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1970–2016)"، مجلة ايعاد الاقتصادية، المجلد10،العدد 01، الجزائر، 2020.**[1]

هدفت إلى دراسة أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2016)، تم الاعتماد على المنهج التجريبي باستخدام تقنية نماذج تصحيح (VECM)، ببرنامج EViews10، توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، بالتالي وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي وكل من المتغيرات التفسيرية التالية الصادرات الواردات، وإجمالي تكوين رأس المال ممثلا للاستثمار الكلي، وجود علاقة طردية بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي علاقة التكامل المشترك)، وجود أثر سالب لمتغير الصادرات باللوغاريتم والفروقات (الأولى) على النمو الاقتصادي.

**–دراسة مولودي عبد المجيد،طلحة محمد لمين (2021) بعنوان دراسة قياسية للعلاقة بين النمو الإقتصادي والصادرات في الجزائر خلال الفترة2020/1995 ، جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي، 2020 /2021.**[2]

هدفت إلى توضيح العلاقة بين النمو الاقتصادي والصادرات في الاقتصاد الجزائري خلال ( 1995/2020)، تم الاعتماد على المنهج التاريخي من خلال الحديث عن تطور الصادرات والنمو الاقتصادي عامة والجزائري خاصة وإبراز أهم المؤشرات عبر سنوات مختلفة، بالإضافة إلى المنهج الوصفي والتجريبي لتشخيص وتحليل وتفسير العلاقة القائمة بين الصادرات والنمو الاقتصادي، باستخدام دراسة علاقة السببية بين المتغيرين، ببرنامج EViews10 توصلت نتائج الدراسة إلى : عدم وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرين دلالة نتائج اختبار السببية على أن المتغيرين كلاهما لا يرتبطان على المدى الطويل في الاقتصاد أي أن أي أحد منهما لا

1ناصر الدين قريبي، بوحفص حاكمي، فيصل بشرولأثر التجارة الخارجية على النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1970-2016)"، مجلة ايعاد الاقتصادية، المجلد10،العدد 01، الجزائر، 2020.

2مولودي عبد المجيد،طلحة محمد لمين دراسة قياسية للعلاقة بين النمو الإقتصادي والصادرات في الجزائر خلال الفترة2020/1995 ، جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي، 2020 /2021.

يسبب في الآخر وهذا مالا يتوافق مع النتائج المتحصل عليها في الواقع الاقتصادي، عدم استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى وبالتالي فإن جميع المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول.

**المطلب الثاني: الدراسات الاجنبية**

- دراسة Redouane Salim, CheridiRiadh 2019 بعنوان:

"**L'impact de l'importation des biens d'investissements Sur la croissance économique en Algérie**" , Mémoire Du Master, Universite Abderrahmane – Bejaia , 2018/ 2019[1]

هدفت إلى دراسة تأثير استيراد السلع الرأسمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)، بالاعتماد على المنهج الوصفي عند دراسة الإطار النظري للتجارة الدولية والنمو الاقتصادي والعلاقة بينهما، والمنهج الوصفي التاريخي بسرد مراحل تطور التجارة الخارجية الجزائرية وتنظيم الانفتاح التجاري، إضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي لتحليل وتفسير العلاقة القائمة بين استيراد السلع الاستثمارية والنمو الاقتصادي في الجزائر، وكذا المنهج التجريبي باستخدام نموذج VAR ببرنامج Eviews 10 توصلت نتائج الدراسة إلى: استيراد السلع الاستثمارية في الجزائر يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي على المدى القصير.

- دراسة CHENNOUFSadok2022،DJAMANE-SEGUNI Nadjat بعنوان

"**Impact of Export Diversification on Economic Growth in Algeria**", University of Oran2, Volume: 05, N°: 01, Lame or(Algeria), 2022.[2]

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير تنويع الصادرات على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري، حيث تم الاعتماد على المنهج التجريبي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL المطبقة على البيانات السنوية خلال الفترة (1974-2020)، ببرنامج Eviews12،.

1CheridiRiadh ,Redouane SalimL'impact de l'importation des biens d'investissements Sur la croissance économique en Algérie" , Mémoire Du Master, Universite Abderrahmane – Bejaia , 2018/ 2019.

2CHENNOUF SadokDJAMANE-SEGUNI NadjatImpact of Export Diversification on Economic Growth in Algeria", University of Oran2, Volume: 05, N°: 01, Lame or(Algeria), 2022

توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية كبيرة على المدى القصير بين تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي ، مع هذه العلاقة سلبية على المدى الطويل.

**– دراسة BENARBA Farid2023،AKROUF Taklit**بعنوان

"**Effect of trade openness on economic growth in Algeria (econometric study 1990/2021)**", Applique's Enssea, Volume: 07, N°: 01, Aria, 2023.1

هدفت إلى دراسة تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، بالاعتماد على المنهج التجريبي باستخدام طريقة التكامل المشترك على بيانات سنوية خلال الفترة(1990- 2021)، ببرنامج EViews10، حيث توصلت نتائج الدراسة إلى : أن للانفتاح التجاري تأثير ضعيف على النمو الاقتصادي في الجزائر، أي أن درجة الانفتاح ليست محددا مهما للنمو الاقتصادي في هذه الحالة.

1AKROUF Taklit،BENARBA FaridEffect of trade openness on economic growth in Algeria (econometric study 1990/2021)", Applique's Enssea, Volume: 07, N°: 01, Aria, 2023

## خلاصة

من خلال مراجعة الدراسات السابقة، يتبين أن الدراسة الحالية تتقاطع مع عدد من الدراسات السابقة في موضوعها الأساسي وهدفها العام، غير أنها تتميز عنها في بعض الجوانب التي تمثل الفجوة العلمية التي تسعى هذه الدراسة إلى معالجتها. ولا شك أن الدراسة الحالية استفادت بشكل كبير من الدراسات السابقة، سواء من حيث بلورة الإطار النظري أو من خلال تحديد المنهجية الملائمة. وتتمثل أبرز أوجه الاستفادة العلمية من الدراسات السابقة فيما يلي: صياغة عنوان الدراسة بشكل دقيق تحت عنوان "أثر الانفتاح التجاري على تنافسية التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2000–2023"، وتحديد المناهج المناسبة لتنفيذ هذه الدراسة، والمتمثلة في المنهج الوصفي، المنهج التاريخي، والمنهج التحليلي.

# الفصل الثالث

## تحليل مؤشرات الانفتاح التجاري

## وبيانات التجارة الخارجية

## 2023-2000

## تمهيد

تميزت فترة تنظيم التجارة الخارجية بمرورها عبر مراحل مرتبطة بنظام الاقتصاد الجزائري، إذ كانت الدولة تسعى دائما إلىوضع خطة تجارية متوازنة ضد الأزمات التي تؤثر على الاقتصاد، مثل تراجع المؤشرات الاقتصادية، من خلال الاعتماد على إستراتيجية تطوير الصادرات وترشيد الواردات المحلية. ينطلق فهم العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، مثل الناتج المحلي الإجمالي،الصادرات، الواردات، وسعر الصرف، من معرفة ثير التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000- 2023، نظرا للدور المهم الذيتلعبه التجارة الخارجية تسعى هذه الدراسة إلى تحليل مؤشرات الأداء الاقتصادي وعلاقتها بالتجارة الخارجية.

## المبحث الأول: سياسة الانفتاح التجاري في ظل المخططات التنموية2000-2023

### المطلب الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 2001-2004

#### 1-1/ تعريف برنامج الإنعاش الاقتصادي2001-2004

يمتد برنامج الإنعاش الاقتصادي بين سنتي 2001 و2004، ويرتكز على جملة من الأنشطة الهادفة إلى دعم المؤسسات والقطاعات الإنتاجية، خاصة في المجال الفلاحي وغيره. كما يشمل البرنامج مشاريع موجهة لتعزيز المصلحة العامة، لاسيما في مجالات الري، النقل، البنية التحتية، بالإضافة إلى تحسين المستوى المعيشي، دعم التنمية المحلية، وتنمية الموارد البشرية.

وفي إطار تنفيذ برنامج الحكومة، يسعى هذا البرنامج إلى تنشيط الاقتصاد الوطني عبر كافة أرجاء البلاد، مع تركيز خاص على المناطق الأكثر تهميشًا. وتهدف هذه الأنشطة إلى خلق فرص عمل جديدة، تعزيز القدرة الشرائية، والمساهمة في محاربة الفقر. كما تندرج ضمن سياسة التخطيط العمراني التي تهدف إلى تقليص الفوارق الداخلية والفوارق الجهوية.

#### 1-2/ اهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي2001-2004

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق جملة من الغايات يمكن تلخيصها كما يلي:

- استكمال العمليات التي هي قيد الإنجاز؛
- تأهيل وصيانة البنى التحتية؛
- تقييم مستوى نضج المشاريع القائمة؛
- توفير الوسائل والقدرات الضرورية لإنجاز المشاريع، خاصة تلك المتوفرة على المستوى الوطني؛
- إطلاق عمليات جديدة تتماشى مع أهداف البرنامج، والتي تم إعدادها للانطلاق الفوري.

تمت المصادقة على هذا المخطط في شهر أفريل من سنة 2001، بقيمة إجمالية بلغت 525 مليار دينار جزائري، ما يعادل نحو 7 مليار دولار. وقد اعتُبر آنذاك برنامجًا استثنائيًا، بالنظر إلى الرصيد الكبير من احتياطي الصرف الذي بلغ 11.9 مليار دولار قبل إطلاقه.

وكانت الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج تتمثل في:

- الحد من الفقر وتحسين ظروف المعيشة؛
- خلق فرص عمل وتقليص نسبة البطالة؛

- تعزيز التوازن الجهوي وتنشيط المناطق الريفية.

وقد تم تخصيص الموارد المالية لهذا المخطط وفق أربع محاور رئيسية، كما هو موضح في الجدول التالي:

**الجدول رقم 01: مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004** ( الوحدة: مليار دج)

| السنوات / القطاعات | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | المجموع (مبالغ) | المجموع(نسب) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| أشغال كبرى و هياكل قاعدية | 100.7 | 70.2 | 37.6 | 2.0 | 210.5 | 40.1 |
| تنمية محلية و بشرية | 71.8 | 72.8 | 53.1 | 6.5 | 204.2 | 38.8 |
| دعم قطاع الفلاحة و الصيدالبحري | 10.6 | 20.3 | 22.5 | 12.0 | 65.4 | 12.4 |
| دعم الإصلاحات | 30.0 | 15.0 | / | / | 45.0 | 8.6 |
| **المجموع** | **205.4** | **185.9** | **113.9** | **20.5** | **525.0** | **100** |

**المصدر**: عباس فرحات ووسيلة مسعود، عرض عام لبرنامج التنمية الاقتصادية خلال الفترة 2001-2014، مجلة الاتصال والقانون العدد 1، 2018، ص 63

**شكل رقم 01: مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004**

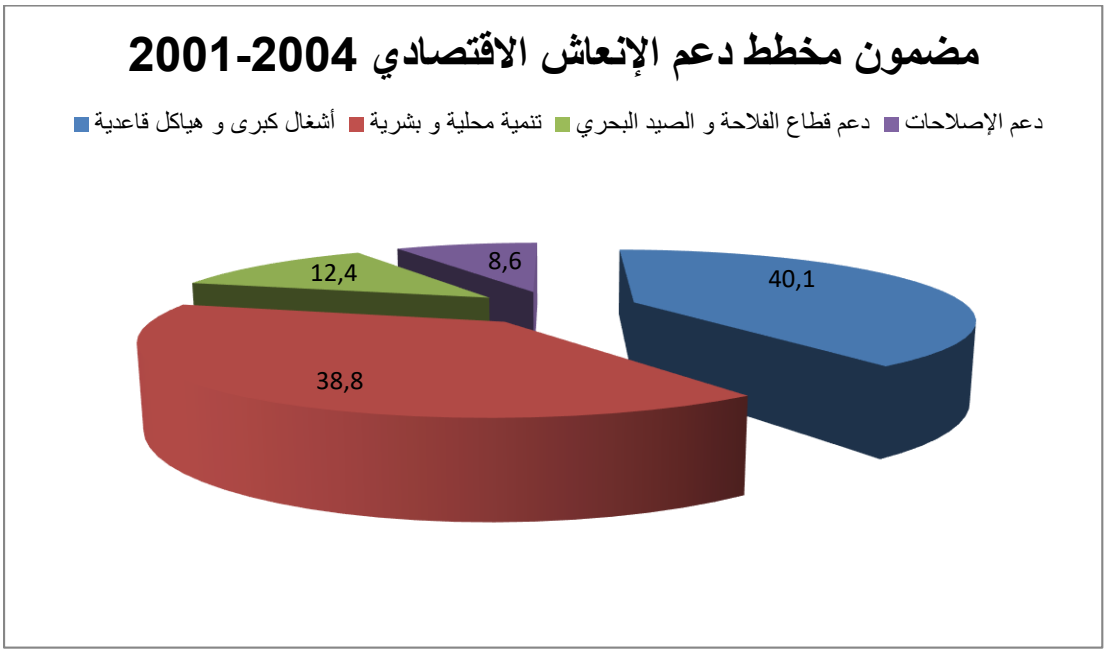


المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على الجدول

يعتبر المخطط الذي تم تنفيذه في الجزائر في بداية الألفية الجديدة بمثابة نقطة تحول هامة في مسار الاقتصاد الوطني. فقد تمحورت قيمة هذا المخطط بشكل أساسي حول قطاع البناء والهياكل القاعدية، وذلك بسبب الظروف

الاقتصادية الصعبة التي كانت تمر بها البلاد آنذاك، والتي شهدت تدهوراً كبيراً في البنية التحتية الأساسية. حيث كان هذا القطاع من أهم الأولويات في المخطط، نظراً لدوره الحيوي في دعم النشاط الاقتصادي وتنميته، والذي كان الهدف الرئيسي من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي.

كما خصص المخطط جزءاً كبيراً من اهتمامه لمجالات التنمية المحلية والبشرية، نظراً للأهمية الكبيرة لهذه المجالات في تحسين الظروف الاجتماعية وتعزيز سبل التنمية الاقتصادية. ويعد تحسين البنية التحتية والموارد البشرية ركيزة أساسية في بناء بيئة اقتصادية مواتية للنمو والتطور.

وفيما يتعلق بالتمويل، فقد تم تخصيص أكبر جزء من قيمة المخطط للسنوات 2001 و 2002، حيث بلغ المبلغ الإجمالي 205,4 مليار دج و 185,9 مليار دج على التوالي. وكان الهدف من هذا التركيز على هذه السنوات هو استغلال التحسن المالي الذي شهدته الدولة في تلك الفترة، مما أتاح لها تسريع وتيرة الإنفاق على مشاريع هامة تساهم في تحقيق قفزة اقتصادية كبيرة.

وفي هذا السياق، سنعرض الأهداف التي تم تحديدها في البرنامج على مختلف القطاعات :

**أ/ دعم النشاطات الانتاجية**

-الفلاحة :

هذا البرنامج يُعد جزءًا من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(PNDA) ، ويتضمن عدة مجالات رئيسية لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وتحقيق تنمية مستدامة في مختلف القطاعات. ويتوزع البرنامج على القطاعات التالية:

.1القطاع الفلاحي:

- تكثيف الإنتاج الفلاحي :يتم التركيز على تحسين إنتاج المواد واسعة الاستهلاك وزيادة صادرات المنتجات الزراعية.
- إعادة تحويل أنظمة الإنتاج :الهدف هو تحسين التكيف مع ظاهرة الجفاف من خلال إجراءات خاصة.
- حماية الأحواض المنحدرة والمصبات :يتضمن أيضًا تحسين فرص العمل في المناطق الريفية.
- حماية النظام البيئي الرعوي :يشمل تحسين العرض العلفي.
- مكافحة الفقر والتهميش :يتم من خلال مشاريع تجريبية تهدف إلى تحسين ظروف التنمية الجماعية ومعالجة ديون الفلاحين.

**تكلفة البرنامج** 65 :مليار دج.

**.2قطاع الصيد والموارد المائية:**

- رغم الإمكانيات الكبيرة التي يوفرها، إلا أن قطاع الصيد لا يحظى بالاهتمام الكافي. مع طول الساحل الجزائري، يعتبر الصيد مصدر ثروة غير مستغلة بشكل كافٍ.
- يتضمن البرنامج تحسينات هيكلية في الأنشطة الإنتاجية من خلال:
  - بناء، صيانة، وتحسين المعدات البحرية.
  - إدخال تعديلات على الإجراءات الجمركية والجبائية لدعم العاملين في هذا القطاع.
  - دعم الصندوق الوطني المساعد في الصيد التقليدي والصيد البحري (FNAPAA) وتنفيذ مشاريع أخرى.

**تكلفة البرنامج** 9.5 :مليار دج.

**.3التنمية المحلية والبشرية:**

- **التنمية المحلية** :يتمثل البرنامج في تحسين الظروف المعيشية على المستوى المحلي من خلال تحسين البنى التحتية مثل الطرق، شبكات المياه، والمحافظة على البيئة.
- **التشغيل والحماية الاجتماعية** :يركز على البرامج ذات الكثافة العالية لليد العاملة في الولايات المحرومة، مع توفير فرص عمل دائمة، وتعزيز النشاطات التضامنية من أجل دعم الفئات الأكثر ضعفًا.

**تكلفة البرنامج** 113 :مليار دج، مع تخصيص 16 مليار دج لبرامج الشغل والحماية الاجتماعية.

**.4تعزيز الخدمات العامة وتحسين إطار المعيشة:**

- **التجهيزات الهيكلية للعمران** :يتضمن تحسين البنى التحتية في المناطق الحضرية الكبرى، خاصة في المناطق التي تعاني من الفقر والعزلة.
  - تخصيص 31.3 مليار دج للموراد المائية.
  - تخصيص 54.6 مليار دج للسكك الحديدية.
  - تخصيص 45.3 مليار دج للأشغال العمومية.
- **إحياء الفضاءات الريفية** :يشمل حماية الفضاءات الساحلية، وتحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية والجبال والهضاب العليا، مع توفير فرص عمل جديدة.

**تكلفة البرنامج** 210.5 :مليار دج.

**.5تحسين الأمن ووسائل الكشف والمراقبة:**

- تهدف إلى تعزيز الأمن على الموانئ والمطارات والطرق باستخدام وسائل متطورة للكشف والمراقبة، بهدف حماية الاقتصاد الوطني.

**تكلفة البرنامج** 1.7 :مليار دج.

**.6الاتصالات والتكنولوجيا:**

- يشمل البرنامج إنشاء حظيرة تكنولوجية في المدينة الجديدة لسيدي عبد الله، لتعزيز قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

**تكلفة المشروع** 10 :ملايير دج.

الخلاصة:

تعد هذه البرامج خطوة هامة نحو تعزيز الاستدامة في مختلف المجالات الفلاحية، الاجتماعية، والاقتصادية في الجزائر. تساهم في تحسين البنية التحتية، توفير فرص عمل، وتنمية القطاعات الإنتاجية.

. هذا البرنامج يتوزع على الشكل التالي1 :

المحيط..... 6,1 مليار دج؛

الطاقة..... 16,8 مليار دج؛

الفلاحة (حماية الأحواض المنحدرة)..... 9,1 مليار دج؛

السكن..... 35,6 مليار دج.

**د/ تنمية الموارد البشرية**

تقدر تكلفة البرنامج بـ 90,3 ملياردج. تم اختيار المشاريع وفقا لانعكاسها المباشر على حاجيات السكان، و كذلك لتقييم الإمكانيات و القدرات الموجودة (منشآت الصحة و التربية). كما احتفظ أيضا بالبرامج التي تقدر الإمكانيات العلمية و التقنية و التي تقلص من ضغط تدفق الطلبة عند الدخول الجامعي.

يتوزع هذا البرنامج على الشكل التالي:

1عباس فرحات ووسيلة مسعود، مرجع سبق ذكره ،ص 68.

التربية الوطنية..... 27 مليار دج؛
التكوين المهني..... 9,5 مليار دج؛
التعليم العالي..... 18,9 مليار دج؛
البحث العلمي..... 12,38 مليار دج؛
الصحة و السكان..... 14,7 مليار دج؛
شباب و رياضة..... 04ملايير دج؛
الثقافة و الإتصال..... 2,3 مليار دج؛
الشؤون الدينية..... 1,5 مليار دج.

قد يتطلب تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي استقطاب موارد هامة، ولتحقيق هذا الهدف بأقل تكلفة ممكنة والحصول على نتائج فعّالة، يجب تنفيذ مجموعة من التعديلات المؤسسية والهيكلية التي تساهم في خلق بيئة تسهم في تطبيق قوى السوق بكفاءة. في هذا السياق، تم اتخاذ عدة تدابير جبائية وأحكام مالية يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

**جدول رقم :02 السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004الوحدة مليار دج**

| القطاعات | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| **عصرنة إدارة الضرائب** | 0,2 | 2,5 | 7,5 | 9,8 | **20** |
| **صندوق المساهمة و الشراكة** | 5,5 | 7 | 5 | 5 | **22,5** |
| **تهيئة المناطق الصناعية** | 0,3 | 0,8 | 0,5 | 0,4 | **2** |
| **صندوق ترقية المنافسة الصناعية** | 0,3 | 1 | 0,7 | | **2** |
| **نموذج التنبأ على المدى المتوسط و الطويل** | 0,03 | 0,05 | | | **0,08** |
| **المجموع** | 6,33 | 11,35 | 13,7 | 15,2 | 46,58 |

المصدر: عباس فرحات ووسيلة مسعود، مرجع سبق ذكره ،ص 69.

**شكل رقم :02 السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004**

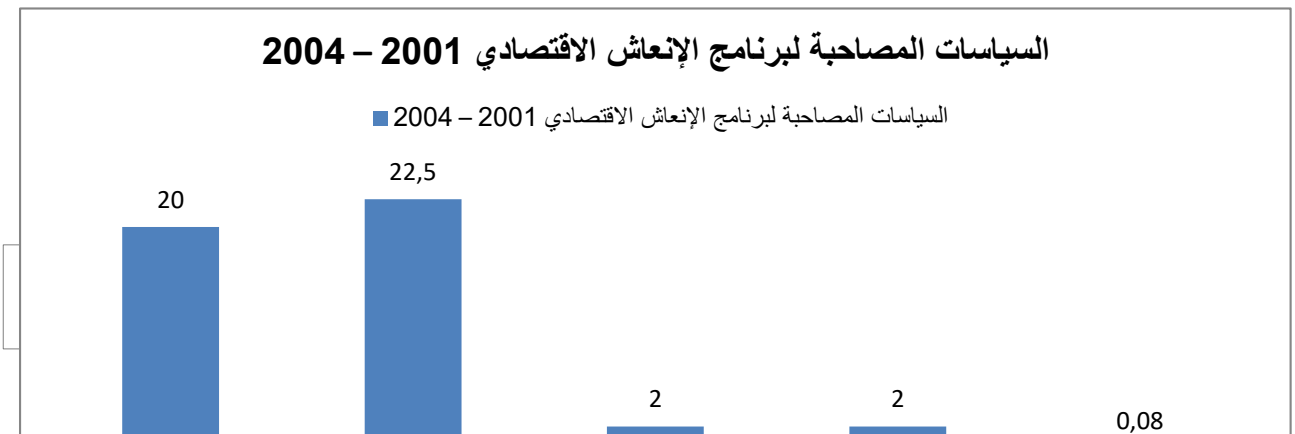

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على الجدول

يتضح من الجدول أعلاه أنه لتحقيق الأهداف المحددة في البرنامج، هناك العديد من التغيرات التي يجب مراعاتها لضمان توافق البيئة الاقتصادية مع الاقتصاد العالمي. في هذا السياق، اعتمدت الحكومة مجموعة من السياسات الموازية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، والتي تشمل تخصيص موارد مالية تهدف إلى تشجيع الاستثمار، تحسين أداء المؤسسات، تسريع إجراءات الشراكة، وفتح رأس المال. كما عملت الحكومة على التحضير للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتعزيز الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

## 1-3/ نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي1998-2004

### 1-3-1/ النتائج الإقتصادية لبرنامج الإنعاش الإقتصادي

تميزت هذه السنوات بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية رفقة استعادة الأمن عبر ربوع الوطن،و تجسد هذا الإنعاش من خلال نتائج عديدة هامة نذكر منها على الخصوص:

- استثمار حوالي 46 مليار دولار(3700مليار دج) 30مليار دولار كإنفاق عمومي.
- نمو مستمر و متذبذب يساوي في المتوسط 3,8% (6% سنة 2004)،وتراجع في البطالة حيث انخفضت من 30% سنة 2000 إلى 17% سنة 2004 بفضل استحداث أزيد من مليون منصب شغل في الإدارات و المؤسسات و الأنشطة ذات الكثافة العالية من اليد العاملة،و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

**الجدول رقم03** : معدل النمو و معدل البطالة

| السنوات | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **معدل النمو** | %3.8 | %3.2 | %2.4 | %1.9 | %2.3 | %6.8 | %6 |
| **معدل البطالة** | %28 | %29.9 | %30 | %27.3 | % 25 | %23.7 | %17 |

**المصدر** : حبارك سمير، مرجع سبق ذكره ،ص 238.

**شكل رقم03**: معدل النمو و معدل البطالة

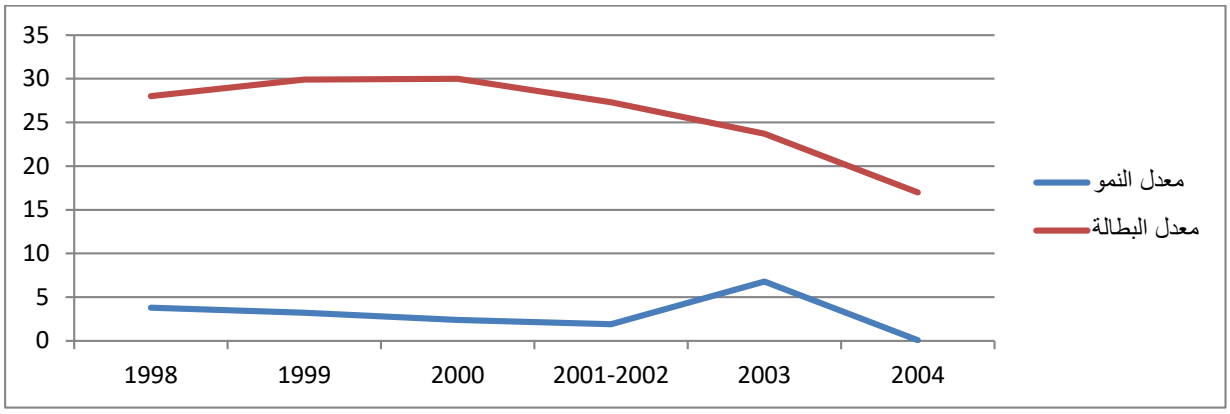


المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على الجدول

- انجاز آلاف المنشئات القاعدية وبناء وتسليم 700ألف مسكن.

ويمكن أن نلخص الوضع السائد أثناء تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي في مجموعة من النقاط:[1]

- **تطور احتياطي الصرف**: قد عرف إحتياطي الصرف الجزائري منذ1999 تطورات ملحوظة،حيث بلغ مع نهاية(2004) 35 مليار دولار.هذا ما جعل الجزائر تتوقع أثار إيجابية على الاقتصاد الوطني.
- **ارتفاع مدا خيل أسعار النفط**: لقد عرفت الجزائر تتحسنا كبيرا في مداخيل المحروقات بفضل ارتفاع أسعار البترول ما بين 2003-2004 بأكثر من 30%، وهو الوضع الذي عاشه الاقتصاد الوطني خلال و نهاية السبعينات.
- **واقع الناتج المحلي**:قدر مؤشر الثروة عام 2001 بـ54 مليار دولار و أكثر من 56 مليار دولار عام 2002، ثم 60مليار دولار عام 2004، إلا أن الناتج المحلي الخام حسب الفرد لم يعرف زيادة كبيرة بل كان سلبيا إلى غاية سنة 2000 بنسبة 0.2% ليتحول عدها إلى زيادة رمزية قدرت بـ0.1% .
- **بلغ التضخم أدنى** مستوياته حيث أصح سنة 2003 حوالي 2.8%. أما أسعار الفائدة فأصبحت تتراوح ما بين 7 و 9% سنة 2003، بينما كانت 12% سنة 1998.
- **تقليص المديونية** حيث انتقلت من 28.1مليار دولار عام 1999 إلى 21 مليار دولار سنة 2003، أما خدمة الدين فانتقلت من 47.5%من مدا خيل الصادرات سنة 1999 إلى 17.1% سنة 2003.
- **ارتفاع استهلاك الفرد** بنسبة 5.4%سنويا ودلك راجع إلى ارتفاع المخصصات الاجتماعية التي كانت 220 مليار دينار سنة 1998 إلى 430 مليار دج سنة 2003 و 475.5 مليار دج سنة 2004.
- **الوضع الاجتماعي**: رغم كل هذه النتائج الإيجابية، إلا أن المجتمع مازال يتخبط في عدة مشاكل أبرزها البطالة حيث بلغت نسبة الفقر 21% سنة 2000، 15% من الفقراء يعيشون بأقل من 2 دولار ، حيث أن

1حبارك سمير، مرجع سبق ذكره ،ص 238.

الأوضاع الاجتماعية بالجزائر وصلت إلى حد لا يطاق من التدهور، فكلما ذكرنا الفقر طال حس الإحصائيات الرسمية 12 مليون جزائري ،ناهيك عن الواقع الحقيقي الذي يؤكد أن العدد أكبر بكثير.

إن الجزائر أخذت على عاتقها استعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي كشرط لانطلاق التقييم الاقتصادي للبلاد،و عليه فقد حققت نتائج لا بأس بها في هذه الفترة الولية بفضل الإنعاش الاقتصادي و ارتفاع أسعار النفط، والتي تتجلى من خلال التحكم في التضخم، تحسن المالية العمومية و الخفض من المديونية.

- **عملت على تسديد المديونية** حتى تبعد خطر السقوط من جديد،حيث انخفضت قيمة الديون الخارجية مع نهاية جوان 2006 إلى 9.45 مليار دولار مقابل 16.4 مليار دولار مع نهاية ديسمبر 2005 بفصل التعجيل بعملية التسديد المسبق للديون الخارجية.
- **لقد بلغ احتياطي الصرف** سنة 2005 حوالي 46 مليار منها 50% بالعملة الأوربية ، وتملك الجزائر بفصل هذه القيمة أكثر من ثلاث سنوات من الواردات، كما أبرز تقرير بن الجزائر أن احتياطات الصرف الرسمية المحققة بنهاية جوان 2006 قريبة من الناتج الخام لسنة 2003(68 مليار دولار).
- **إن التحكم في التضخم** يؤكد في سنة 2005 بما لا يزيد عن 1.6% مقابل 3.6%سنة 2004 ومقبولا إذا ما قارناه ب1995الذي كان في حدود 30%

**أما الناتج المحلي** الخام فأصبح سنة 2006 حوالي 6% بفضل توسع قطاعات المحروقات والبناء والأشغال العمومية والخدمات والزراعة، أشار البنك المركزي الجزائري إلى إنشاء هيئة الضرائب للمؤسسات البرية، وهي هيئة تابعة لوزارة المالية الجزائرية، والتي تتولى مراقبة الإيرادات والمصروفات. تهدف هذه الهيئة إلى تسهيل عمليات الجباية والضرائب للشركات التي يتجاوز رأس مالها عشرة ملايين دولار، بالإضافة إلى الإشراف على 2300 شركة، منها 300 شركة تعمل في قطاع المحروقات، والتي تمثل أكثر من 70% من إجمالي عائدات الضرائب في الجزائر.

كما شهدت الجزائر انخفاضاً في معدل البطالة من 30% في عام 2000 إلى 15.3% في عام 2005، ليصل إلى حوالي 12.3% في عام 2006. لم يقتصر التطور الإيجابي على الإصلاحات المستمرة فقط، بل شمل أيضاً مختلف المجالات، خصوصاً في قطاع الاستثمارات الأجنبية، التي شهدت زيادة كبيرة لم يسبق لها مثيل، حيث تخطت المليار دولار أمريكي منذ بداية عام 2005 وحتى مايو من نفس العام. تم استقطاب الاستثمارات الأجنبية في عدة قطاعات خارج قطاع المحروقات، بما في ذلك تحلية مياه البحر والسياحة. وتم تمويل إنشاء مصنعين لتحلية مياه البحر في الجزائر العاصمة ووهران بمبلغ يتجاوز 186 مليون دولار أمريكي من قبل الوكالة الدولية الأمريكية للاستثمارات بالخارج.

وفيما يخص قطاع السياحة، أوضح التقرير أن الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمارات سجلت مشاريع لإنجاز 36 فندقاً في عدة مناطق بالجزائر بالتعاون مع شركة جزائرية خاصة ومجموعة "أكور" الفرنسية المتخصصة في بناء

الفنادق حول العالم، بقيمة إجمالية بلغت 180 مليون دولار أمريكي. كما أكدت الوكالة أن الجزائر استقطبت أكثر من 6 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عام 2004، خصوصاً في مجالات المحروقات والاتصالات والسياحة. وتوقع التقرير أن تحتل الجزائر المرتبة الأولى في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط بحلول عام 2010.

على صعيد آخر، شهدت قيمة الصادرات الصناعية والغذائية الجزائرية زيادة ملحوظة، حيث بلغت في عام 2004 حوالي 750 مليون دولار، ما يعادل 3% من إجمالي صادرات الجزائر. أظهرت الإحصاءات الرسمية أن صادرات الجزائر غير النفطية والغازية شهدت نمواً بنسبة 20% في عام 2004 مقارنةً بعام 2003. وجاءت صادرات الزيوت والأسمدة الكيماوية والمواد الحديدية والنحاس في مقدمة هذه الصادرات. ورغم هذه الزيادة، بقيت صادرات الجزائر غير النفطية دون حاجز المليار دولار في عام 2005، بينما ارتفعت واردات الجزائر أكثر من الضعف، حيث انتقلت من 9.5 مليار دولار في 1999 إلى أكثر من 20 مليار دولار في 2005.

- **1-3-2/ أثر مخطط الإنعاش الإقتصادي على معدلات البطالة 2001-2004**

شهدت معدلات البطالة خلال الفترة 2001-2004 قفزة كبيرة قدرت في حدود 10% ما بين سنة 2001 و 2004 نتيجة استفادة أهم القطاعات الإقتصادية من هذا المخطط فيما يخص تطور حجم العمالة ولو بشكل نسبي[1]، وذلك كما يوضحه الجدول التالي:

**الجدول رقم04 : تطور حجم العمالة و معدلات البطالة في الجزائر 2001-2004**( الوحدة: ألف عامل)

| السنوات / المؤشرات | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 |
|---|---|---|---|---|
| حجم العمالة النشطة | 9075 | 9305 | 9540 | 9780 |
| حجم العمالة المشغلة | 5199 | 5462 | 5741 | 5976 |
| الفلاحة | 1328 | 1438 | 1565 | 1617 |
| الصناعة | 503 | 504 | 510 | 523 |
| بناء و أشغال عمومية | 803 | 860 | 907 | 977 |
| إدارة | 1456 | 1503 | 1490 | 1510 |
| نقل ، مواصلات و تجارة | 1109 | 1157 | 1269 | 1349 |
| أعمال منزلية، خدمة وطنية و قطاعات أخرى | 1398 | 1455 | 1537 | 2070 |
| معدل البطالة | %27.3 | %25.7 | %23.7 | %17.7 |

1حبارك سمير، مرجع سبق ذكره ،ص 238.

**المصدر**: حبارك سمير، مرجع سبق ذكره ،ص 238.

**شكل رقم04 : تطور حجم العمالة و معدلات البطالة في الجزائر 2001-2004**

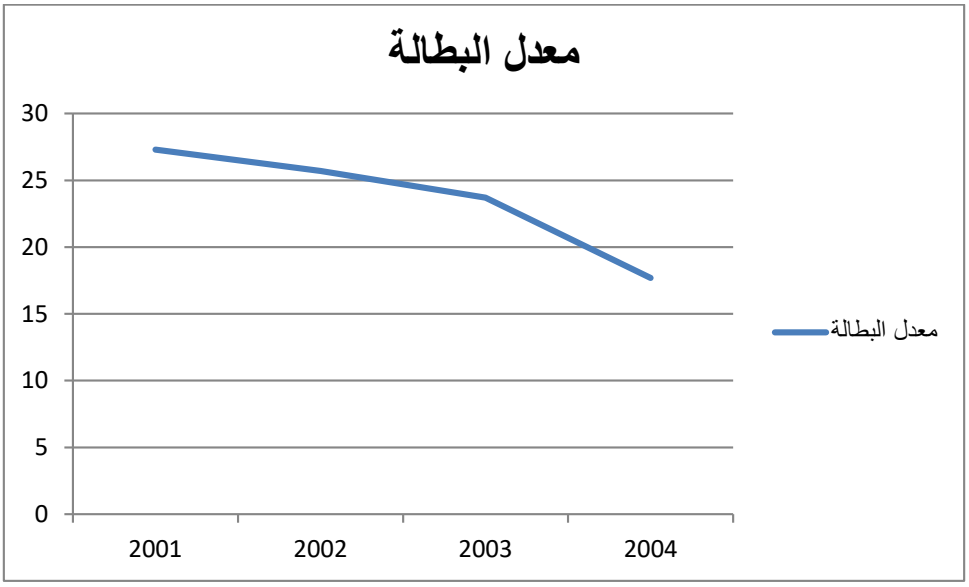


**المصدر**: من اعداد الطالب اعتمادا على الجدول

يوضح الجدول السابق التأثير الإيجابي لمخطط الإنعاش الاقتصادي على معظم القطاعات، حيث شهد القطاع الفلاحي تطورات ملحوظة، وكان من أكبر القطاعات التي ساهمت في تقليص معدلات البطالة خلال الفترة من 2001 إلى 2004، حيث بلغ متوسط معدل نمو حجم العمالة فيه 8%. أما قطاع الخدمات، فقد ساهم بدوره في زيادة حجم العمالة بمعدل نمو سنوي متوسط قدره 3.1%، مستفيدًا من التطور الذي شهده قطاع النقل نتيجة لتحسين البنية التحتية من طرق وسكك حديدية، إضافة إلى تطور قطاع التجارة بسبب تحسن مستوى معيشة السكان وزيادة الطلب.

كما استفاد قطاع البناء والأشغال العمومية من المخطط بفضل المخصصات المالية التي وُجهت له، ما أدى إلى زيادة معدل نمو حجم العمالة فيه بنسبة 5.1% سنويًا. في المقابل، كان القطاع الصناعي استثناءً حيث شهد ضعفًا في نمو حجم العمالة بسبب ضعف الأداء وعدم القدرة على المنافسة، خاصة مع التراجع في عدد الوحدات الصناعية خلال فترة التسعينات.

وعند مقارنة المخصصات المالية التي تم رصدها في إطار مخطط الإنعاش الاقتصادي مع الزيادة الملحوظة في قيمة الواردات بين 2001 و2004، يمكن القول إنه كان من الممكن تحقيق معدلات بطالة أقل مما تحقق لو تميز الجهاز الإنتاجي للاقتصاد الجزائري بالمرونة والحركية اللازمة في الأداء، خصوصًا مع الزيادة في الطلب الكلي الناتجة عن هذا المخطط. فقد أظهرت الأرقام أن الزيادة في حجم العمالة لا تعكس الزيادة الكبيرة في الطلب الكلي

الناتج عن المخطط، وذلك لأن جزءًا كبيرًا من هذا الطلب تم تلبيته عبر الطلب الخارجي بدلاً من الطلب المحلي. حيث ارتفعت قيمة الواردات من 9 مليارات دولار في 2001 إلى 17 مليار دولار في 2004، ما يعني فقدان آلاف فرص العمل التي كان يمكن أن تُستغل لو تم تلبية الزيادة في الطلب عن طريق الإنتاج المحلي بدلاً من استيراده.

## المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)

### 2-1/ تعريف البرنامج التكميلي2005-2009

يتواصل البرنامج التنموي لدعم الإنعاش الاقتصادي الذي بدأ في الجزائر في إطار جهود الحكومة لتحقيق النمو المستدام من خلال استثمارات عمومية هامة. وقد رصد له مبلغ مالي يقدر بـ 55 مليار دولار كقيمة أولية وذلك من أجل مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها في البرنامج السابق، أعلن على البرنامج من طرف رئيس الجمهورية يوم07أفريل2005 بمخصصات قدرها 4203مليار دج، ووصلت القيمة النهائية للبرنامج 114 مليار دولار[1].

وفي عام 2005، تم إطلاق برنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي، الذي يهدف إلى تعزيز الخطط التنموية السابقة وتوسيع نطاق المشاريع التنموية في البلاد.

2-2/أهداف البرنامج التكميلي 2005-2009

1. استكمال الإطار التحفيزي والاستثماري:
   - العمل على إصدار النصوص التنظيمية التي تدعم قانون الاستثمار، وتطوير التدابير التي تسهم في تسهيل الاستثمار الخاص، سواء الوطني أو الأجنبي.
2. تكييف الأداة الاقتصادية والمالية مع الانفتاح العالمي:
   - تعزيز وتحديث آليات الإنتاج والإصلاحات المالية والبنكية لمواكبة التغيرات العالمية.
3. ترقية الشراكة والخصخصة:
   - تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، مع التركيز على تطوير القدرات الوطنية في خلق الثروات وخلق فرص العمل وتحفيز التنافسية.
4. مراقبة وضبط النشاطات الاقتصادية:

1عرض وزيرالمالية لمشروع الأمر المتضمن قانون الماليةالتكميلي لسنة 2005، الجريدةالرسمية لمداولات المجلس الشعبي الوطني، السنة الرابعة رقم 169، 19 أكتوبر 2005، ص 7.

- التصدي للغش والممارسات غير القانونية التي تهدد قواعد السوق والمنافسة، وذلك لحماية المؤسسات الوطنية وتحقيق بيئة اقتصادية شفافة.

5. تحديث وتوسيع الخدمات العامة:

- إصلاح وتحديث قطاع الخدمات العامة التي تأثرت سلباً بسبب الأوضاع الاقتصادية والسياسية في فترة التسعينات، بما يساهم في تحسين مستوى المعيشة.

6. تحسين مستوى معيشة الأفراد:

- العمل على رفع مستوى التعليم، الصحة، والأمن الاجتماعي في الجزائر لتحسين الحياة اليومية للمواطنين.

7. تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية:

- تطوير الموارد البشرية عبر رفع المستوى التعليمي والاستفادة من التكنولوجيا، إلى جانب تحسين البنية التحتية التي تدعم الإنتاجية والنقل واللوجستيات.

8. رفع معدلات النمو الاقتصادي:

- الهدف النهائي هو زيادة معدلات النمو الاقتصادي الوطني من خلال تنفيذ الأهداف السابقة، مما يعزز الاقتصاد ويحقق تطورًا مستدامًا.

## 2-3/نتائج البرنامج التكميلي 2005-2009

- من حيث النتائج المالية، شهد البرنامج التكميلي تطورًا ملحوظًا عبر عدة محاور رئيسية تم تحديدها لضمان تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي وتحقيق الأهداف التي تم وضعها.

**الجدول 05: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005- 2009)**

| القطاعات | المبالغ المخصصة (مليار دج) | النسبة(%) |
|---|---|---|
| تحسين ظروف معيشة السكان | 1908,5 | 45,5 |
| تطوير المنشآت الأساسية | 1703,1 | 40,5 |
| دعم التنمية الاقتصادية | 337,2 | 08 |
| تطوير الخدمات العمومية | 203,9 | 04,8 |
| تطوير تكنولوجيا الاتصال | 50 | 01,1 |

| | | |
|---|---|---|
| **المجموع** | 4202,7 | 100 |

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص 02، من على الموقع www.premier-ministre.gov.dz

**الشكل 05: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005- 2009)**

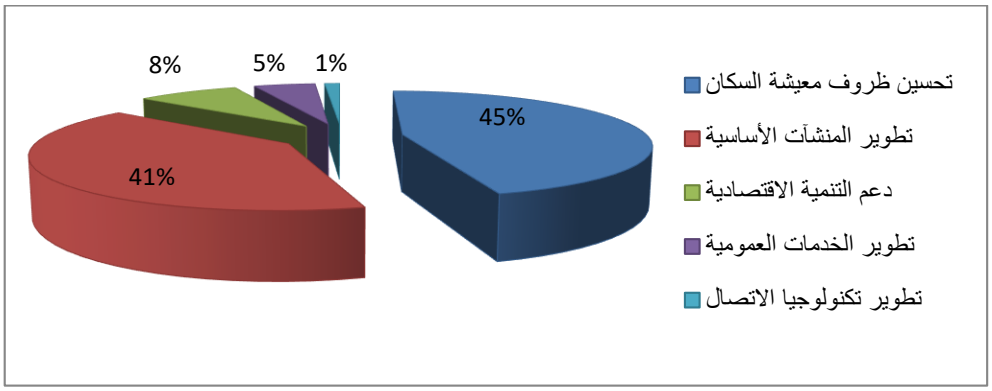


**المصدر**: من اعداد الطالب اعتمادا على الجدول

من الشكل نلاحظ أن نسبة كبيرة من البرنامج موجهة إلى تحسين الإطار المعيشي للسكان وتحسين التنمية البشرية، خلال تمويل هياكل و تجهيزات متعلقة بقطاع التربية الوطنية و التعليم العالي والبحث العلمي، القطاع الصحي و قطاع الإسكان و التهيئة الحضرية، كذلك دعم التنمية الاقتصادية متمثلا بالخصوص في دعم قطاع الفلاحة والتنمية الريفية.نستنتج أن البرنامج التكميلي لدعم النمو قد سار على نفس منحى برنامج الإنعاش الاقتصادي، وذلك لاستكمال المشاريع المقترحة في البرنامج السابق

## المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014

### 3-1/ تعريف برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014

خصصت الجزائر خلال الخمس سنوات غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى ألآن والمقدر بحوالي 286 مليار دولار أي ما يعادل 21214 مليار دج وتمت دراسة هذا البرنامج والموافقة عليه يوم 24 ماي 2010 بعد مجلس الوزراء.

### 3-2/ أهداف برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014

يهدف البرنامج الخماسي للتنمية إلى تحقيق جملة من الأهداف الاستراتيجية، من أبرزها:

- خفض معدلات البطالة من خلال استحداث ثلاثة ملايين منصب شغل جديد؛
- دعم التنمية البشرية باعتبارها الركيزة الأساسية للبرنامج، عبر تزويد الاقتصاد الوطني بموارد بشرية مؤهلة؛
- فك العزلة عن المناطق النائية وتحسين مستوى معيشة سكانها؛
- الارتقاء بالمنظومة الصحية وتعزيز قطاع الصحة بدفعة قوية؛
- دعم الجماعات المحلية وتعزيز الأمن والحماية المدنية؛
- مواصلة تحسين التزود بالمياه واستكمال المشاريع قيد الإنجاز؛
- توسيع قاعدة السكن وإعادة تأهيل النسيج العمراني؛
- تحسين نوعية الخدمات العمومية المقدمة للمواطنين؛
- تطوير الاقتصاد المعرفي من خلال تسخير منظومة التعليم الوطني وتعبئة تكنولوجيا الإعلام والاتصال، إلى جانب دعم البحث العلمي وتطويره؛
- تعزيز التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال؛
- تهيئة مناخ ملائم للاستثمار عبر تحسين الإطار التنظيمي والبيئي للمؤسسات؛
- إصلاح المنظومة الإدارية والقانونية والقضائية لدعم المؤسسات الاقتصادية؛
- تحسين المحيط المالي للمؤسسات الاقتصادية.

### 3-3/نتائج برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

خصص لهذا البرنامج مبلغ مالي معتبر تم توزيعه على محورين رئيسيين:

1. استكمال المشاريع الكبرى الجارية، خصوصاً في قطاعات السكك الحديدية، الطرقات، والمياه، بميزانية قدرها 9,700 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 130 مليار دولار؛
2. إطلاق مشاريع جديدة بقيمة 11,534 مليار دينار جزائري، ما يقارب 156 مليار دولار، مع تركيز خاص على الجانب الاجتماعي، من خلال تحسين ظروف المعيشة اليومية للمواطنين، تقليص الفوارق الجهوية في التنمية، وتعزيز القاعدة الاقتصادية الوطنية بمشاريع تولّد مناصب شغل وتخلق قيمة مضافة للمؤسسات.

**الجدول رقم 06: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2000- 2023)**

| القطاعات | المبالغ مليار دج | % |
|---|---|---|
| **1-التنمية البشرية:**<br>-التربية الوطنية والتعليم العالي.<br>- السكن والصحة والمياه.التضامن والشؤون الدينية.<br>- الرياضة والمجاهدين والتجارة. | 10122 | 49.5 |
| **2- المنشآت القاعدية الأساسية:**<br>- الأشغال العمومية: الطرقات، الموانئ، المطارات.<br>- النقل: السكك الحديدية، المحطات، المطارات.<br>- تهيئة الإقليم: المدن الجديدة. | 6448 | 31.5 |
| **3- تحسين وتطوير الخدمات العمومية:**<br>-العدالة، المالية، التجارة، العمل. | 1666 | 8.16 |
| **4- التنمية الاقتصادية**<br>-الملاحة والصيد البحري.<br>-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. | 1566 | 7.7 |
| **5- الحد من البطالة (توفير مناصب شغل)** | 360 | 1.8 |
| **6- البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال** | 250 | 1.2 |
| **المجموع** | **21214** | **100** |

**المصدر**: برنامج توطيد النمو الاقتصادي ، بوابة الوزير الأول، ص 02، من على الموقع www.premier-ministre.gov.dz

**الشكل رقم 06: مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2000- 2023)**

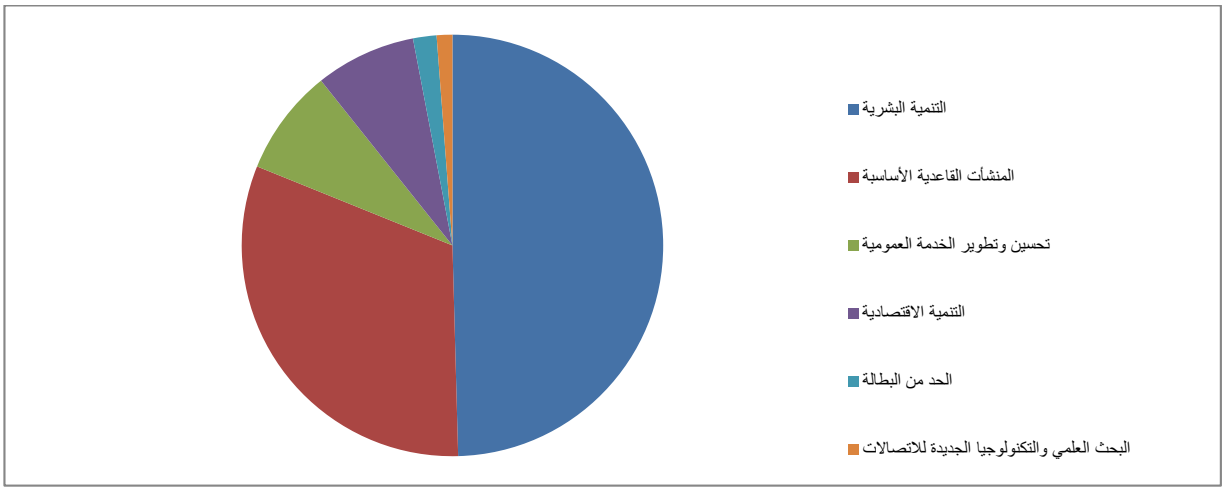


**المصدر**: من اعداد الطالب اعتمادا على الجدول

يتضح من خلال الجدول أن هناك أولوية واضحة مُنحت لقطاع الموارد البشرية، حيث استحوذ على نسبة 49.5% من إجمالي مخصصات البرنامج الخماسي، بما يعادل غلافًا ماليًا يُقدر بـ 10,122 مليار دينار جزائري. ويأتي في المرتبة الثانية قطاع البنية التحتية، الذي نال حصة قدرها 31.5%، ما يعادل 6,448 مليار دينار جزائري.

وبذلك يكون القطاعان معًا قد استحوذا على حوالي 81% من إجمالي مخصصات البرنامج، بينما وُزعت النسبة المتبقية على قطاعات أخرى بنسب متفاوتة، شملت تحسين وتطوير الخدمات العمومية، والتنمية الاقتصادية، وتقليص البطالة، وكذا البحث العلمي والتكنولوجيات.

ويُستشف من هذه المعطيات أن الحكومة لم تُهمل قطاع البنية التحتية، بل واصلت دعمه بالنظر إلى دوره المحوري في تحفيز التنمية الاقتصادية ودفع عجلة النمو.

وتكتسي هذه المؤشرات أهمية خاصة، كونها تُبرز القطاعات الاقتصادية ذات التأثير الأكبر في تكوين القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي. ويوضح الجدول التالي نسب مساهمة مختلف القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي، بناءً على تصنيفات بنك الجزائر.

**الجدول 07: نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي**

| القطاعات | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **المحروقات** | 46.3 | 47.9 | 33 | 33.5 | 37.0 | 38.3 | 29.8 | 27.1 |
| **الفلاحة** | 8.0 | 7.0 | 10.0 | 9.0 | 8.6 | 0.9 | 9.9 | 10.6 |
| **الصناعة** | 5.4 | 5.0 | 6.2 | 5.5 | 4.9 | 6.4 | 4.6 | 5 |
| **أشغال عمومية** | 9.3 | 9.2 | 11.8 | 11.1 | 9.8 | 3.9 | 9.8 | 10.8 |
| **الخدمات السوقية** | 21.9 | 20.6 | 25.6 | 23.3 | 21.1 | 1.20 | 23.1 | 25.2 |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **الخدمات غير سوقية** | 9.0 | 10.3 | 12.9 | 14.1 | 17.3 | 9.16 | 15.3 | 16.3 |

المصدر: **التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، بنك الجزائر، 2001 - 2014

**الشكل 07: تطور نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي سنويا**

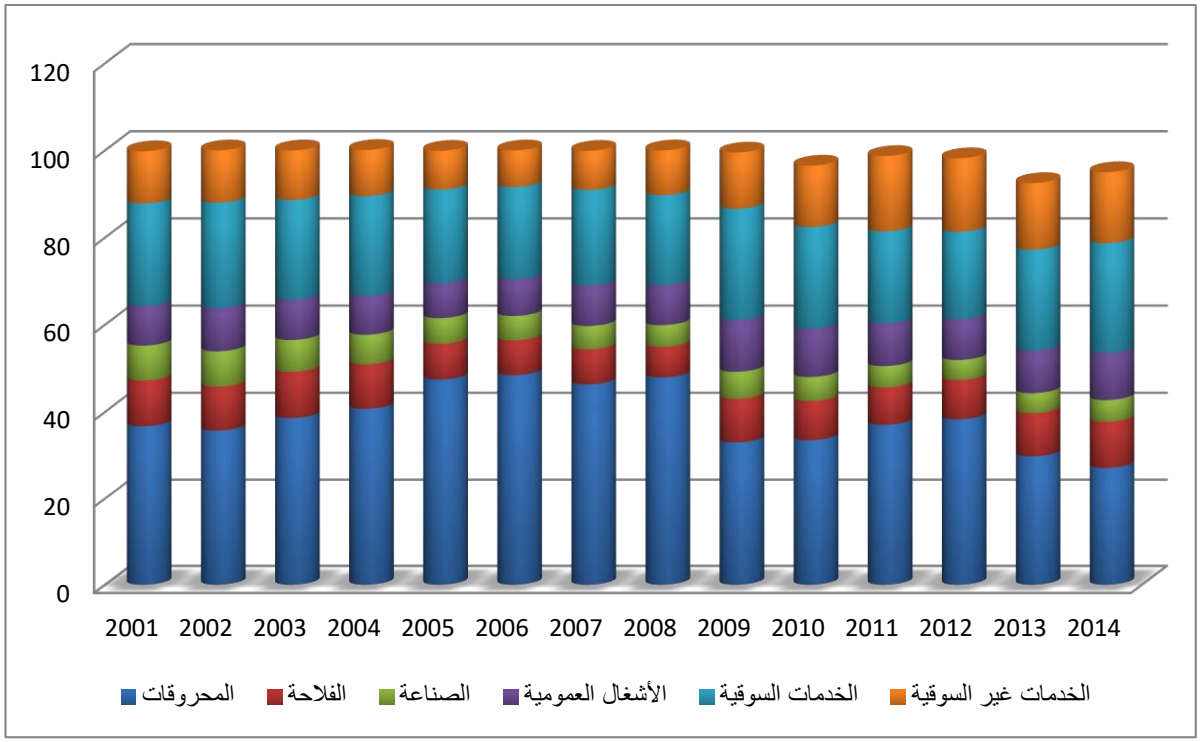


**المصدر**: من اعداد الطالب اعتمادا على الجدول

خلال فترة تنفيذ برامج الاستثمارات العمومية في الجزائر، برزت عدة قطاعات ساهمت بشكل ملموس في الناتج المحلي الإجمالي، ومن أبرزها: قطاع المحروقات، الفلاحة، الصناعة، البناء والأشغال العمومية، إلى جانب قطاعات الاتصالات، النقل، التجارة والخدمات. ويُلاحظ أن الاقتصاد الجزائري يتميز عن اقتصادات دول الجوار باعتماده الكبير على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للناتج المحلي.

انعكاسات برنامج الإنعاش الاقتصادي على قطاع المحروقات:

شهد قطاع المحروقات تطورًا ملحوظًا منذ عام 2001، متأثرًا بارتفاع كبير في أسعار النفط العالمية، حيث ارتفع السعر من حوالي 29 دولارًا للبرميل ليصل إلى ذروته عند 147 دولارًا في عام 2008. إلا أن هذه الأسعار شهدت تراجعًا ملحوظًا في عام 2009 نتيجة الركود الاقتصادي العالمي الذي أعقب الأزمة المالية لسنة 2008، قبل أن تعاود الارتفاع مجددًا في الفترة الممتدة من 2009 إلى 2014، حيث بلغ السعر في تلك السنة حوالي 112 دولارًا للبرميل.

أما من حيث الكميات، فقد تميزت صادرات النفط بفترتين رئيسيتين:

- الفترة الأولى، الممتدة من بداية الألفية إلى عام 2006، عرفت تزايدًا في حجم الصادرات، حيث بلغت ذروتها بمعدل 1.2 مليون برميل يوميًا.
- الفترة الثانية، من 2006 إلى 2014، تميزت بانخفاض تدريجي في الصادرات نتيجة تراجع الإنتاج في بعض الآبار القديمة.

سجلت مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي أعلى نسبة لها عام 2008 بنسبة 45.3%، وذلك قبيل الأزمة المالية العالمية. كما ساهمت صادرات الغاز الطبيعي بشكل ملحوظ في دعم النمو الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة.

بهذه الأرقام يصبح هذا القطاع المحدد الرئيسي للأداء الاقتصادي الكلي و أرقام النمو الاقتصادي على وجه الخصوص، غير أن المفارقات الصعبة لهذا القطاع تتمثل في أن مستويات الإنتاج وسياسات تحددها السوق الدولية، حيث الجزائر تحترم حصتها السوقية المحددة من طرف OPEC كما أن الأسعار جد متقلبة؛ وبذلك يتحدد نمو اقتصادنا بعوامل خارجية، كما أن المشكل الرئيسي لهذا القطاع أنه لا يولد وفوارت خارجية إيجابية أو آثار تحريضية لبقية القطاعات الأخرى.

*** انعكاس برنامج الانعاش الاقتصادي على قطاع الفلاحة**

هذاالقطاعلايمثلسوى9% من الناتج المحلي وهو رقم ضعيف لدولة بحجم الجزائر التي تعد اكبر دولة في افريقيا من حيث المساحة ولها مؤهلات طبيعية بحجم قارة وتعدد المناخات، وكان انعكاس هذا الضعف على التبعية الغذائية التي تعاني منها الجزائر لحد الأن مما يخلق صعوبات على مستوى فاتورة الاستيراد.

يعرف قطاع الفلاحة أداء متذبذب على طول فترة البرامج الاستثمارية رغم البرامج التي خصصت للقطاع كما ساهمت فترة الجفاف في انخفاض النسبة كون القطاع الفلاحي في الجزائر مازال يشتغل بطرق بدائية غير مواكبة للتكنولوجيا الموجودة في القطاع، طبقت الدولة من خلال البرامج برنامج تطوير الفلاحة PNDA بهدف ضمان الأمن الغذائي و ترقية المداخيل والشغيل و القضاءعلى الفقر المنتشر في الأرياف خاصة، وأيضا تسيير الموارد الطبيعية من تربة ومياه، أهم ما يحسب لهذا البرنامج مايلي:

- تعد الجزائر من أكبر الدول المستوردة للقمح في العالم لذلك حاول البرنامج زيادة زراعة القمح بأنواعه وتحقق ذلك من خلال حصد 43 مليون قنطار سنة 2010 مقابل 23 مليون قنطار سنة 2007.
- تضاعفت قدرات زارعة الأشجار من 517000 هكتار إلى مليون هكتار خلال الفترة (2001 2006)،وذلك ضمن استراتيجية لاستبدال الأراضي المخصصة لزارعة الحبوب ذات المردود الضعيف بزارعة الأشجار المثمرة.

على أساس ما تقدم يظهر أن الفلاحة الجزائرية تتجه نحو تنمية الزراعات التي تمتلك فيها قدرات معتبرة كالحبوب والزيتون والتمور والحمضيات، بالإضافة إلى الزراعات الصناعية مثل الطماطم الصناعية والتبغ...الخ، التطبيق الفعلي للبرنامج أكيد سيساهم في زيادة حصة الفلاحة في الناتج المحلي الاجمالي.

***انعكاس برنامج الانعاش الاقتصادي على قطاع الصناعة**

تبقى الصناعة تسجل أدنى مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي في فترة الدراسة بمتوسط قدر ب 1.6% ويرجع ذلك إلى ضعف معدل الاستثمار في هذا القطاع إضافة إلى عوامل أخرى تسييري هو تنظيمية، فعلى الرغم من الإرادة القوية من قبل السلطات العمومية لأجل إعادة تنشيط هذا القطاع، من خلال إزالة العراقيل المالية وتأهيل عناصر هو جعله على قدر من التنافسية، إلا أن الاعتماد على أنماط تسييريه بمختلف مطلقاتها و تطبيقاتها، لم تكن كافية لتحقيق الأهداف المرسومة، حتى إن شركات التسيير والمساهمة والتي أنشئت خلال سنة2003،حاولت أن تكون مرافقا للمؤسسات في البحث عن شركاء،و مساعدتها في إدارة مشكلاتها المالية و التسييرية، إلا أن صلاحيتها كانت محدودة، أما الفترة الأخيرة أي منذ سنة 2011 حاولت الحكومة زيادة القروض الموجهة للاستثمار الصناعي لاكن لا تظهر نتائجه في الوقت القصير ربما في سنوات قادمة.

ويبين فحص تطور الإنتاج الصناعي، أن قطاع الصناعة العمومية يظل يميزه بشكل كبيرا لضعف في بعض الفروع مثل الصناعات الحديدية والإلكترونية والكهربائية والجلد والنسيج والنشاطات المتنوعة،وفي المقابل لا يحظى القطاع الخاص بحصة أفضل بالرغم من أن ويواجه بدرجة أقل مشكل الجمود.

وفي الأخير يعد قطاع الصناعة المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي في مختلف دول العالم المتقدم، وبسبب ضعف المنظومة المالية وعدم فعالية السوق المالي كوسيط سريع لتمويل استثمارات هذا القطاع، وقانون الاستثمار الذي يحدد حصة المستثمر الأجنبي أمام المستثمر المحلي او ما يعرف بقانون (51% + 49 %) من أهم الأسباب التي تجعل مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي ضعيفة

## المطلب الرابع: برنامج الاستثمارات العمومية في الجزائر خلال فترة 2015-2020

### 4-1/ تعريف برنامج الاستثمارات العمومية 2015-2020

يعتبر هذا البرنامج تكملة للبرامج التنموية السابقة حيث يغطي هذا البرنامج عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة خلال سنة 2015 و 2019، حيث تم إنشاء صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019.

وقد خصص مبلغ قدر ب 4079.6 مليار دج في 2015، مقابل مبلغ ب 1894.2 مليار دج في 2016، حيث نالت فيه المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية الحصة الأكبر[1].

1اشراف عقون، وسام ،بوقجان خديجة بوفنغور، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية، مجلة النماء للاقتصاد والتجارة، المجلدرقم 2، أفريل 2018، ص 207.

### 4-2/ أهداف برنامج الاستثمارات العمومية 2015-2020

**4-2-1/ تطوير الاقتصاد الوطني:** وهذا بانتهاج سياسة ترقية الاستثمار وتنويع الاقتصاد وتوسيع النسيج الصناعي، وتطوير القطاع الفلاحي وترقية قطاع السياحة، ويكون ذلك من خلال عمليات الدعم التي تقدمها الحكومة كما يلي:

-العمل على احداث نمو قوي للناتج الداخلي الخام.

-تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات. استحداث مناصب شغل.

-استهداف بلوغ نسبة نمو 7% مع مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد تحويلات اجتماعية ودعم الطبقات المحرومة.

-تشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة.

**4-2-2/ ترقية وتحسين الخدمة العمومية** بمواصلة جهود انجاز البرنامج السكني، مما يساهم في تحسين مستوى معيشة السكان، وتحقيق التنمية المتوازنة بين مختلف مناطق البلاد.

**4-2-3/ تحسين الحكامة وترقية الديمقراطية التشاركية:** وفي هذا المجال يهدف إلى ترسيخ ديمقراطية تشاركية بما يشجع على ترقية قنوات الحوار والاتصال، تحسين نوعية الحكامة ومحاربة البيروقراطية.

-عصرنة المنظومة المصرفية والمالية: في هذا الإطار فإن أهم العمليات التي يجب تجسيدها هي:

-تكييف الاطار التشريعي والتنظيمي الذي يحم النشاط المالي تحديث منظومة الدفع في البنوك، تحديث وتدعيم المنظومة الإعلامية.

**4-2-4/ توسيع وعصرنة القطاع الصناعي** : لتحقيق هذا الهدف فهذا يتطلب ما يلي:

ترقية الإنتاج الوطني وحمايته وتحسين تنافسية المؤسسات وتطبيق معايير الجودة تعزيز النشاطات الصناعية المزودة لقطاعات الطاقة والري والفلاحة دعم نشاطات تثمين الموارد الطبيعية... إلخ.

-تطوير النشاطات الفلاحية لمواصلة الجهود التي بذلت في هذا المجال فقد تم رسم استراتيجية لتطوير هذا القطاع:

- توسيع المساحات المسقية إلى أكثر من مليون هكتار.

-الاستغلال الأمثل للثروة الغابية ووضع برامج طموحة بتشجير أزيد من 400000 هكتار من الأشجار المثمرة وغير المثمرة.

**4-2-5/ تسيير المنشآت القاعدية وتوسيعها** كانت الحكومة تستهدف في هذا المجال ما يلي:

-توسيع شبكة الطرق من خلال انجاز الطريق السيار للهضاب العليا واستكمال المنافذ الخاصة بالطرق السيارة بطول اجمالي قدره 663 كلم.

-تجسيد الخيارات الأخرى لتهيئة الإقليم من خلال انجاز 2000 كلم من الطرق الجديدة من مناطق الجنوب والهضاب. مواصلة توسيع شبكة السكك الحديدية وعصرنتها، وإنجاز الموانئ.

### 4-3/ نتائج برنامج الاستثمارات العمومية 2015-2019

قسم برنامج توطيد النمو الاقتصادي على تسعة قطاعات رئيسية نبينها من خلال الجدول الموالي:

**جدول رقم08 : مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة 2015-2019 مليار دينار**

| القطاعات | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | المجموع | النسبة% |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الصناعة | 0.5 | 0.6 | 1.4 | 2.5 | 2 | 7 | 0.2 |
| الفلاحة والري | 30.5 | 60.4 | 100.2 | 110.9 | 100.1 | 402.1 | 6.8 |
| دعم الخدمات المنتجة | 10.3 | 11.2 | 13.5 | 14.0 | 11.5 | 60.5 | 0.8 |
| المنشآت القاعدية الاقتصادية والادارية | 600.30 | 800.25 | 1000.5 | 1200 | 700 | 4301.05 | 38.4 |
| التربية والتكوين | 227.8 | 300.60 | 500 | 1000 | 78.6 | 2107 | 5.1 |
| المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية | 151.3 | 200 | 200.50 | 400 | 32.7 | 984.5 | 3.1 |
| دعم الحصول على سكن | 234.3 | 300 | 320.8 | 400.1 | 100 | 1355.2 | 4.3 |
| مخططات البلدية للتنمية | 900 | 1000.3 | 1200.8 | 1400.5 | 200 | 4701.6 | 29.5 |
| عمليات براس المال | 464.6 | 500.1 | 600 | 4528 | 1224.9 | 13918.95 | 11.8 |
| المجموع | 2619.6 | 3173.45 | 4138.2 | 9056 | 2449.8 | 27777.4 | 100 |

**المصدر** : هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2015 - 2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 05، جانفي 2020، ص 52.

**شكل رقم08: مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة 2015-2019**

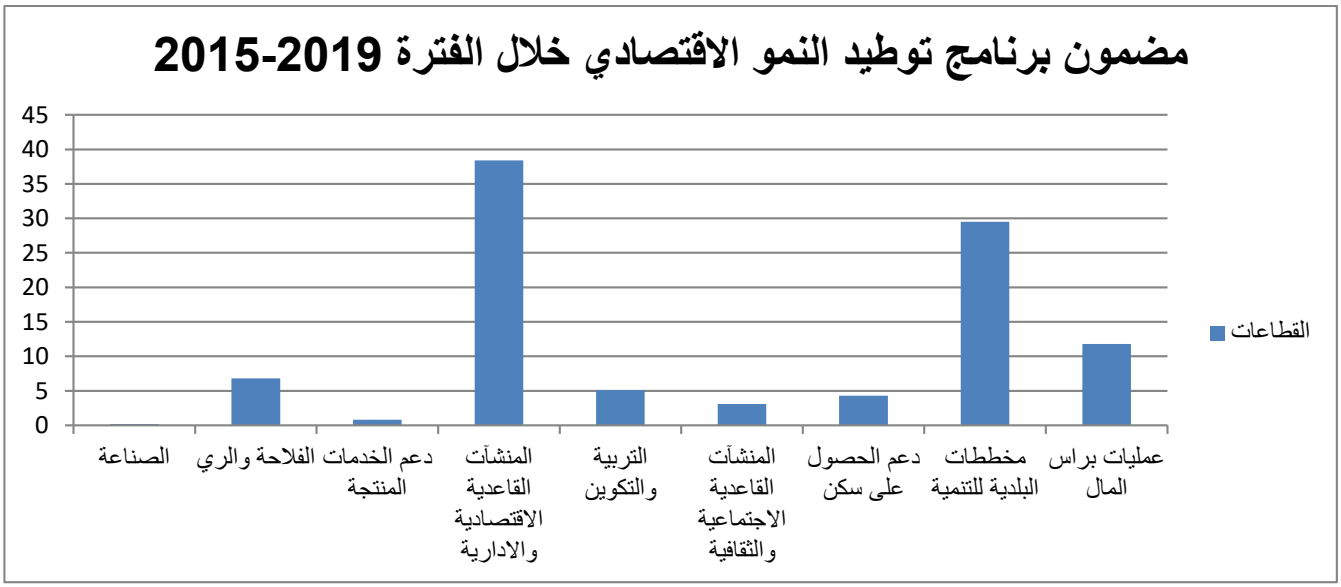


**المصدر**: من اعداد الطالب اعتمادا على الجدول

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن قطاع المنشآت القاعدية، الاقتصادية والإدارية أخذ الحصة الأكبر من برنامج الاستثمارات العموميةخلال الفترة 2015 - 2019 وذلك بنسبة 38.4% من مبلغ البرنامج، ويعود ذلك إلى توجيه أكبر قدر من المبالغ لإتمام المشاريع السابقة المبرمجة سابقا خاصة مع اتجاه موارد الدولة نحو الانخفاض، أما مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى الموجهة لتوفير الحاجات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية مثل التجهيزات الفلاحية والقاعدية وتجهيزات الانجاز والتجهيزات التجارية فقد أخذت حصة تقدر ب 29.5% من مبلغ البرنامج، ثم عمليات برأس مال مبالغ إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، تخفيض الفوائد.. الخ) ب 11.8 % من مبلغ البرنامج، ثم الفلاحة والري بحصة تقدر ب 6.8% من مبلغ البرنامج، ثم التربية والتكوين بحصة تقدر ب 5.1% من مبلغ البرنامج، ثم باقي القطاعات الأخرى مجتمعة بحصة تقدر ب 8.4% من مبلغ البرنامج.

وما يلاحظ أن حجم المبالغ الموجهة للتجهيز خلال سنة 2019 قد انخفض كثيرا بالمقارنة مع حجم المبالغ الموجهة للتجهيز خلال سنة 2015 وذلك بنسبة تقدر ب 45 ، وهذا راجع لانخفاض مداخيل البلاد وللتدابير المتخذة من قبل السلطات العامة الرامية إلى التقليل من الإنفاق لمواجهة الأزمة المالية بما يعرف بسياسة التقشف.

انخفض معدل نمو الناتج الداخلي الخام من 3.7% سنة 2015 إلى 3.3% سنة 2019، كما انخفضت معدلات البطالة من 11.2% في سبتمبر 2015 إلى 10.5% في سبتمبر 2019، وارتفع معدل التضخم من 4.78% سنة 2015 إلى 5.04% في جانفي 2019، أما ميزان المدفوعات فقد سجل عجزا حادا للسنة الثانية على التوالي بمبلغ قدره 27.54 مليار دولار سنة 2015 وهذا ما يعكس انهيار أسعار النفط باعتبار أن النفط يمثل أكثر من 95% من صادرات البلاد، لينخفض هذا العجز إلى 26.03 مليار دولار سنة 2016 نتيجة استمرارية من أسعار النفط في الانخفاض بالنسبة للدين الخارجي فقد بقي في مستويات مستقرة في حدود 3 مليار دولار وهي مستويات ضعيفة جدا.

أما احتياطيات الصرف الأجنبي فقد وصلت سنة 2019 إلى 114.14 مليار دولار، وبالرغم من الانخفاض المسجل تبقى هذه الاحتياطات معتبرة وتبقي الوضعية المالية الخارجية للجزائر صلبة ومريحة نسبيا[1].

إن انخفاض أسعار المحروقات خلال سنة 2014 واستمراره خلال السنوات اللاحقة أدى إلى انخفاض عائدات الدولة المحلية والخارجية وبالتالي سوف تستمر المديونية العامة الداخلية في الارتفاع، ويزداد اللجوء التدريجي للمديونية الخارجية في المدى المتوسط والطويل في حالة استمرار الأزمة ويزداد السحب من صندوق ضبط

1مداخلة محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الأمة حول التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية، أفريل 2017

الايرادات الذي بدأت إيراداته تتناقص، الأمر الذي يؤثر حتما في تمويل البرامج التنموية والاستثمارية العامة في المخطط الخماسي 2015 - 2019 وعلى تحقيق أهدافها[1].

وعليه فإن تنفيذ هذا البرنامج جاء في ظروف مالية صعبة، مما تطلب تجميد كل العمليات التي لم تنطلق والتي ليست من الضروريات إلا تلك العمليات ذات الأهمية القصوى، وقد قررت الحكومة غلق كافة صناديق التخصيص التي وجدت قصد تسيير وتأطير مشاريع الاستثمارات العمومية، وجعلها ضمن صندوق واحد، يضمن للحكومة التخلي عن تعدد الصناديق، وذلك في سياق سياسات ترشيد الإنفاق العمومي التي تبنتها الحكومة كاستراتيجية بسبب تراجع مداخيل الدولة ومن ثم تم قفل حساب هذا البرنامج بتاريخ 31 ديسمبر 2019 وفتح حساب باسم الاستثمارات العمومية والمتضمن مبلغ قدره 300 مليار دج.

لقد كانت نسبة نمو الناتج الداخلي الخام باستثناء المحروقات بلغ 2.4% عام 2019 مقابل 3% في 2018. وأوضح الديوان الوطني للإحصائيات في هذا السياق بأن هذا المعدل يشكل أداءً ملموسا، لافتا إلى أنه رغم ظرف العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، وانخفاض احتياطيات النقد الأجنبي، وتراجع النمو بقطاع المحروقات، فإن النمو إيجابي في 2019، وأكد الديوان بأن معدل النمو كان مدفوعا بشكل أساسي بقطاعات الفلاحة والبناء والأشغال العمومية والري، والخدمات والأشغال العمومية البترولية والصناعة والخدمات، حيث سجل قطاع البناء والأشغال العمومية والري، بما فيها الخدمات والأشغال العمومية البترولية نموا بنسبة 8.3 بالمئة، وهو معدل ثابت مقارنة بالعام السابق، وعرف قطاع الصناعة نموا بنسبة 3.8% في 2019، ما يماثل تقريبا نمو عام 2018 ، 3.9% بينما شهدت الخدمات نموا بنسبة 3.%

-أما قيمة الصادرات فقد بلغت 33.2 مليار دولار مقابل 39 مليار دولار في 2018 بانخفاض قدره 14.9%. كما تراجع متوسط سعر الخام الجزائري من 70.9 دولار في 2018 إلى 64.7 دولار العام الماضي، أي بتراجع سعر البرميل 8.7%.

-كان هناك تحسن مستمر في معدل التضخم خلال 2017 و 2018 و 2019 حيث سجل 5.59%، 5.5%، و1.9% على التوالي.

-انخفضت الاحتياطات الخارجية الرسمية من 96053.7 مليون دولار في 2017 إلى غاية 55614.7 مليون دولار في 2019. بينما بقي حجم الدين العام الخارجي عند مستويات متدنية ومتناقصة من 3989..0 مليون دولار في 2017 إلى 3832.0 مليون دولار في 2019.

-لكن كان هناك تراجع لسعر صرف الدينار مقابل الدولار من 110.97 دينار في 2017 إلى 119.35 دينار للدولار في 2019.

1جمال سويح، عطاء الله بن طيرش تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد 01 العدد 01، 2017 ، ص 214.

وعليه فقد تم تطوير هيكل الاقتصاد الكلي والمالي المتوسط الأجل للفترة 2017-2019 في وضعية صعبة، التي تتسم بتضاؤل الموارد المالية للبلاد وفي هذا السياق، فقد تم اتخاذ إجراءات استباقية من جانب السلطات العامة لتنفيذ مجموعة من التدابير الاقتصادية، والتي تم إدخال سلسلة أولى منها في قانون المالية التكميلي لعام 2015 وقانون المالية لسنة 2016.

وفي خضم نفاذ الموارد المالية للدولة حيث حقق الميزان التجاري وميزان المدفوعات عجزا خلال السنوات 2014، 2015 و 2016 والسداسي الأول لسنة 2017، وبعد أن استنفذت ودائع صندوق ضبط الإيرادات بالكامل في فيفري 2017 بعد أن غطى 8800 مليار دينار من عجز الخزينة في 2015 و2016، وبغية استبعاد اللجوء إلى الاستدانة الخارجية وما ينجم عنها، لجأت الحكومة إلى التمويل غير التقليدي في 2017 الذي سيسمح لبنك الجزائر بشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات، بشراء مباشرة عن الخزينة، السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة، من أجل المساهمة على وجه الخصوص في[1]:

-تغطية احتياجات تمويل الخزينة. -تمويل الدين العمومي الداخلي. -تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

وتنفذ هذه الآلية لمرافقة تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية والتي ينبغي أن تفضي في نهاية الفترة المذكورة كأقصى تقدير إلى توازنات خزينة الدولة وتوازن ميزان المدفوعا

## المبحث الثاني: تحليل مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي في الجزائر خلال الفترة 2000-2023

إن تحليل المؤشرات الاقتصادية في الجزائر يعتمد على مجموعة من الإحصائيات في فترة الدراسة وسيتممن خلال هذا المبحث عرض هذه الإحصائيات وتحليل المؤشرات الاقتصادية الداخلة والتي تتمثل في كل منمعدل الناتج المحلي الإجمالي، معدل النمو الاقتصادي، معدلات التضخم والحد من ظاهرة البطالة.

### المطلب الاول: تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

يستعمل الناتج المحلي لقياس الإنتاج المحلي في دولة معينة خلال فترة زمنية معينة، ومن خلال دراسة وتحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي تمكننا من مدى معرفة القوة الاقتصادية لتلك الدولة، والجدول التالي يوضحذلك.

**الجدول رقم 09: تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)**

| السنة | معدل النمو الناتج المحلي% |
|---|---|
| 2000 | 3.80 |
| 2001 | 3.00 |
| 2002 | 5.60 |
| 2003 | 7.20 |
| 2004 | 4.30 |
| 2005 | 5.90 |

1قانون رقم 10 - 17 مؤرخ في 20 محرم 1439 الموافق 11 أكتوبر 2017 ، يتمم الأمر رقم 11 - 03 المؤرخ في 27 جمادى الثانية 1424 الموافق26 اغسطس 2003 والمتعلق بالنقد والقرض .الجريدةالرسمية العدد 57 الصادرة في 21 محرم 1439 الموافق 12 أكتوبر. 2017.

| | |
|---|---|
| 2006 | 1.70 |
| 2007 | 3.40 |
| 2008 | 2.40 |
| 2009 | 1.60 |
| 2010 | 3.60 |
| 2011 | 2.90 |
| 2012 | 3.40 |
| 2013 | 2.80 |
| 2014 | 3.80 |
| 2015 | 3.70 |
| 2016 | 3.20 |
| 2017 | 1.30 |
| 2018 | 1.10 |
| 2019 | 1.00 |
| 2020 | 1.30 |

**المصدر** :بالاعتماد على البنك الدولي www.albankaldawli.org/country/algeria

**الشكل رقم09 : منحنى تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة 2000-2020**

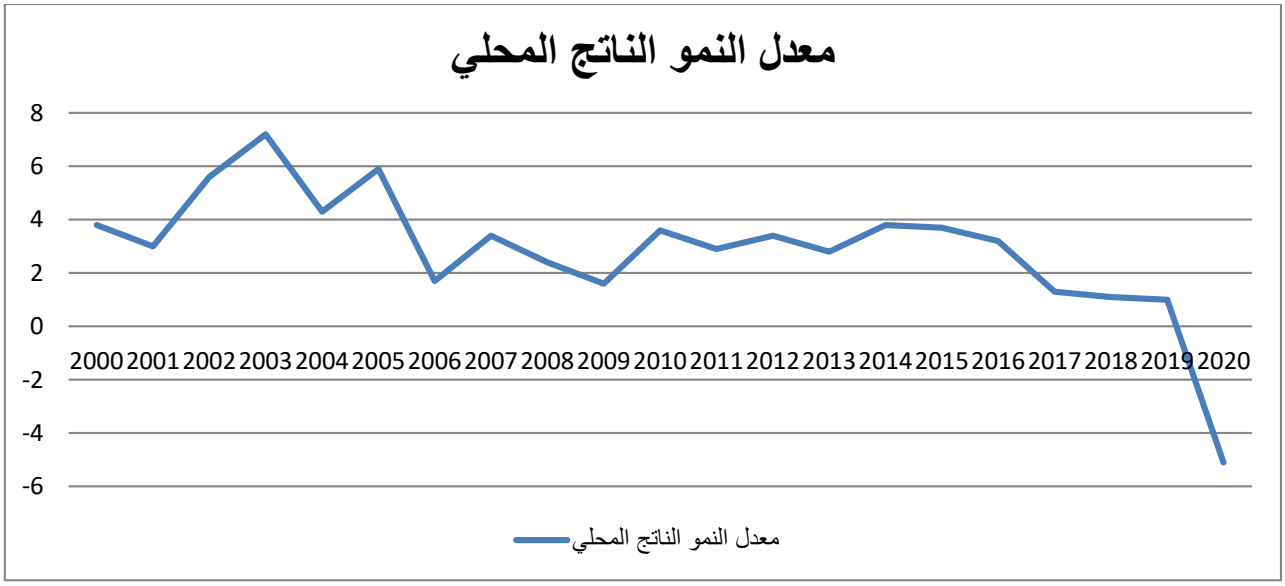


**المصدر** :بالاعتماد على الجدول

من خلال الجدول نلاحظ أن النمو في الجزائر خلال فترة 2000-2023 أن هناك تذبذب واضح في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، فمنذ سنة 2001 ارتفعت معدلات النمو بمستويات بسيطة نسبيا، وتزامنت مع تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية، وشهدت أقصي معدل لها سنة 2003بنسبة قدرها 7.2% تم بدأت بالتراجع التدريجي لتبلغ في سنة 2009 نسبة 1.6%، وكذلك نلاحظ أن عرفت نمطا متذبذب في قيم

الناتج المحلى الإجمالي حتى سنة 2017 إلى 2020 فقط 2010 حتى 2016 شهد الناتج المحلي الإجمالي تراجع ملحوظ حيث أنه 2019 بلغت نسبة 1%% وفي 2023 تصل إلى 5.10- % وذلك بسبب أزمة كورونا التي أدت إلى تراجع الاقتصاد الجزائري.

## المطلب الثاني: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر

يعتبر النمو الاقتصادي هدف تسعي جميع الدول للعمل على تحقيقه والبحث عن الوسائل والعوامل البلد التي من شأنها رفع معدل النمو الاقتصادي، نظرا لكونه مقياسا يعبر عن مدى الزيادة المحققة في إنتاج ا السلع والخدمات المختلفة عبر الزمن، كما أنه يعتبر من أهم المؤشرات الكلية الدالة على مدى النشاط الاقتصادي للدولة، والذي ينعكس على مستوى دخل الفرد ولرفاهيته ولذلك فإن تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وقابلة للاستمرار يمثل هدفا مركزيا وأساسيا في خطط التنمية الاقتصادية لمختلف الدول وبشكل خاص للدول النامية، لهذا سوف نقوم في هذا المطلب بدراسة معدل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 2000-2023.

**الجدول رقم 10: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة (2000-2020)**

| السنة | معدل النمو الاقتصادي |
|---|---|
| 2000 | 2.4 |
| 2001 | 1.9 |
| 2002 | 3.1 |
| 2003 | 6.8 |
| 2004 | 5.1 |
| 2005 | 5.2 |
| 2006 | 5.5 |
| 2007 | 5.8 |
| 2008 | 4.6 |
| 2009 | 5 |
| 2010 | 4.5 |
| 2011 | 2.82 |
| 2012 | 3.3 |
| 2013 | 2.81 |
| 2014 | 3.84 |
| 2015 | 3.9 |

| | |
|---|---|
| 2016 | 3.4 |
| 2017 | 1.4 |
| 2018 | 1.2 |
| 2019 | 0.8 |
| 2020 | 0.7 |

**المصدر** :بالاعتماد على البنك الدولي ww.albankaldawli.org/country/algeria

**الشكل رقم10: منحنى تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة (2000-2020)**

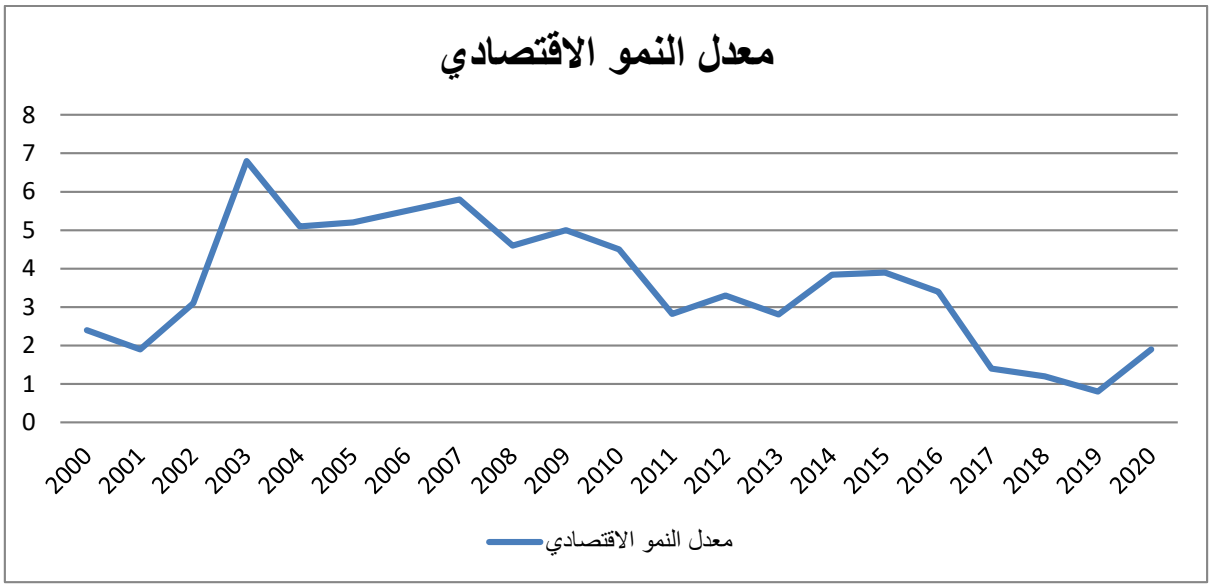


**المصدر** :بالاعتماد على الجدول

يتضح من الجدول أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 2000-2023 عرف تذبذبا بين الانخفاض والارتفاع بحيث سجل نسبة 2.4% سنة 2000 لينخفض إلى 1.9% سنة 2001، وهذا راجع إلى انخفاض أسعار البترول إلى 24.9% للبرميل بعدما كان 28 دولار للبرميل، ومن سنة 2002 إلى غاية 2010 يعود معدل النمو للارتفاع مجددا، حيث سجل أكبر ارتفاع له سنة 2003 بمعدل 6.8 %، ويرجع

ذلك إلى تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية ما أدى إلى القيام بتنفيذ برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي 2001-2004 سنة 2011 إلى غاية 2016 ، استقر معدل النمو الاقتصادي طيلة ومن هذه الفترة ما بين 3% و 3.9%، سنة ومن 2017 إلى غاية 2023، استقر معدل النمو الاقتصادي في هذه الفترة بين 1.4% و1.9%.

## المطلب الثالث: تطور معدلات البطالة والتضخم في الجزائر

### 3-1/ تطور معدلات البطالة في الجزائر

تعتبر البطالة ظاهرة عالمية تشهدها اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لهذا انتهجت الجزائر مجموعة من السياسات التنموية وذلك من أجل الحد من هذه الظاهرة ويمكن معرفة تطور البطالة في الجزائر من خلال تقديم الإحصائيات التالية:

**جدول رقم11: معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)**

| السنة | معدل البطالة |
|---|---|
| 2000 | 29.70 |
| 2001 | 27.30 |
| 2002 | 25.90 |
| 2003 | 23.72 |
| 2004 | 17.65 |
| 2005 | 15.27 |
| 2006 | 12.27 |
| 2007 | 13.79 |
| 2008 | 11.33 |

| | |
|---|---|
| 2009 | 10.16 |
| 2010 | 9.96 |
| 2011 | 9.96 |
| 2012 | 10.97 |
| 2013 | 9.82 |
| 2014 | 10.21 |
| 2015 | 11.21 |
| 2016 | 10.20 |
| 2017 | 10.33 |
| 2018 | 10.42 |
| 2019 | 10.51 |
| 2020 | 10.63 |

**المصدر** :بالاعتماد على البنك الدولي www.albankaldawli.org/country/algeria

**جدول رقم11 : منحنى تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)**

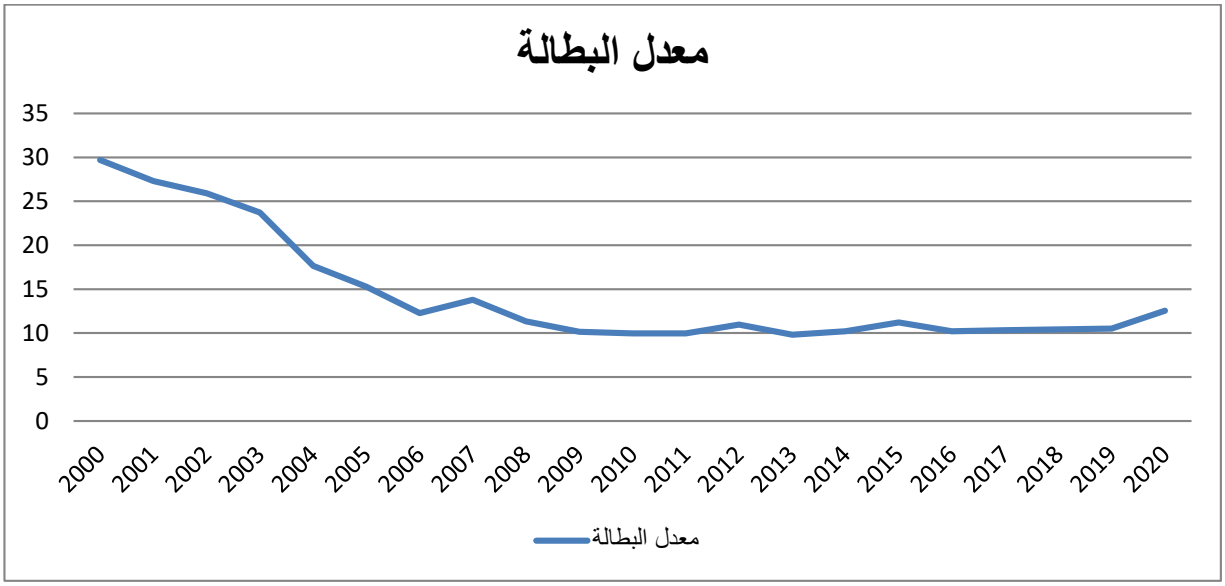


**المصدر** :بالاعتماد على الجدول

من خلال الجدول أنه من عام 2000 هناك انخفاض وتراجع كبير في معدلات البطالة وذلك راجع لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2000-2004، حيث يهدف هذا المخطط إلى إنشاء 713150 منصب عمل. وفي 2005 تم دعم البرامج السابقة (الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشبابANEM ، والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ ، والوكالة الوطنية لتسيير القرضANGEM حيث ساهمت هذه المشاريع في الحد من البطالة ، كما أعلنت رئاسة الحكومة برنامج تكميلي خماسي ضخم يمتد إلى غاية 2009 يهدف إلى إنشاء 2

مليون منصب شغل وذلك من أجل تخفيض معدل البطالة وتوفير مناصب شغل حيث أنه كان لهذا البرنامج دور كبير في تخفيض نسبة البطالة حيث بلغت سنة 2011 نسبة 9.96% كما نجد أن سنة 2012 حتى عرفت نمطا متذبذب في معدل البطالة وفي سنة 2023 ارتفعت بنسبة 12.55% وذلك بسبب أزمة كورونا التي أدت إلى خسارة 51 ألف منصب عمل نتيجة القيود التي فرضتها جائحة كورونا لاسيما في مجال التجارة الخارجية.

### 3-2/ تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

إن مؤشرات التضخم في الجزائر فانه ومن خلالها يمكن القول أنه لا يوجد استقرار نقدي كامل فيالاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة وبالتالي نستطيع أن نقول أن السياسة النقدية غير متحكمة في الوضع من أجل تحقيق الاستقرار النقدي.

**الجدول رقم12 : تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة (2000-2020)**

| السنة | معدل التضخم |
|---|---|
| 2000 | 0.34 |
| 2001 | 4.23 |
| 2002 | 1.42 |
| 2003 | 4.27 |
| 2004 | 3.96 |
| 2005 | 1.38 |
| 2006 | 2.31 |
| 2007 | 3.68 |
| 2008 | 4.86 |
| 2009 | 5.74 |
| 2010 | 3.91 |
| 2011 | 4.52 |
| 2012 | 8.89 |
| 2013 | 3.25 |
| 2014 | 2.92 |
| 2015 | 4.78 |
| 2016 | 6.40 |

| | |
|---|---|
| 2017 | 5.59 |
| 2018 | 4.27 |
| 2019 | 1.95 |
| 2020 | 2.01 |

**المصدر**: بالاعتماد على البنك الدولي www.albankaldawli.org/country/algeria

**الشكل رقم12 : منحنى تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة (2000-2023)**

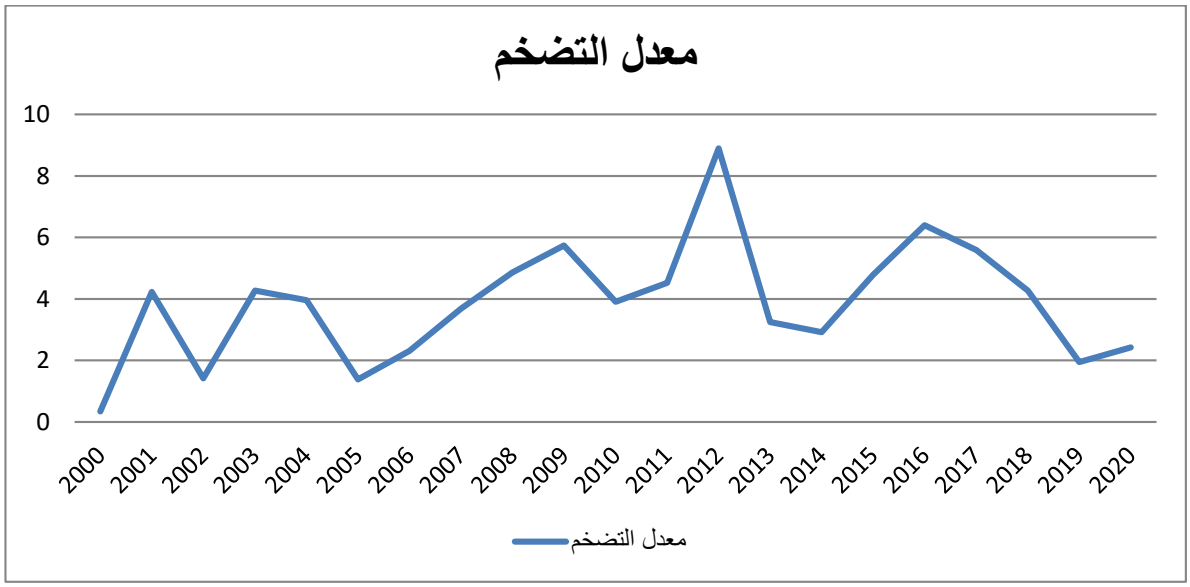


**المصدر** :بالاعتماد على الجدول

يعكس معدل التضخم الارتفاع المستمر للأسعار خلال الفترة 2000-2023، ومن خلال البيانات الموضحة في الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل التضخم سنة 2000 يقدر بـ 0.34% وارتفعت نسبيا سنة 2001 إلى 4.23%، و1.38% سنة 2005 وخلال هذه الفترة 2005-2010 عرف بمعدل وسطي 3.7%، وتراوحت معدلات التضخم ما بين 2.31 سنة 2006 وبلغ أعلى معدل خلال هذه الفترة سنة 2008بـ 4.86% وكان هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع أسعار مجموعة المواد الغذائية بـ8.23 ومواد أخرى بـ7.88%، وأسعار مجموعة التربية والثقافة بـ 6.03%، وسجلت معدلات التضخم ارتفاع من3.91% سنة 2010 إلى 5.59% سنة 2017، حيث سجل أعلى نسبة سنة 2012 بـ8.89% الارتفاع بالدرجة الأولى

إلى ارتفاع أسعار كل من المواد الغذائية 12.22 ومجموعة مواد أخرى 13.42% وكذلك الملابس والأحذية بـ5.77%، أما سنة 2017 فبلغ معدل التضخم 5.59% وكان هذا تراجع ناتج من انخفاض أسعار مجموعة التربية والثقافة والنشاطات (الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم جوان 2018)، دل هذا على أن فترة 2000-2017 عرفت تذبذبا كبيرا في معدلات التضخم تميز بارتفاع نسبي خاصة بعد 2014 نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية وهذا ما يسبب عجز كبير أثر على القدرة الشرائية وارتفاع الأسعار مما يفسر ارتفاع في الفجوة التضخمية، وبلغ معدل التضخم سنة 2020 بـ2.42% فمقارنة بسنة 2019 باستثناء قطاع الخدمات الذي سجل تراجعا قد شهدت ارتفاع في أسعار المواد الغذائية (0.2%) والمواد المصنعة بـ (5.35%) مما أثر على الوتيرة الإجمالية للتضخم التي انتقلت نسبتها من 1.95% سنة 2019 إلى 2.42% في سنة 2023

## المبحث الثالث: تحليل مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي في الجزائر 2000-2023

من خلال هذا المبحث سيتم عرض إحصائيات حول المؤشرات الاقتصادية الخارجية وتحليلها والتي تتمثل في تطور قيمة الصادرات والواردات الجزائرية ووضعية الميزان التجاري، احتياط الصرف الأجنبي وتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

### المطلب الاول: تطور الميزان التجاري في الجزائر

#### 1-1/ تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2020

للتصدير أهمية قصوى في اقتصاد أي دولة ويعتبرها البعض قضية مجتمعية تفرض نفسها على المسارات الاقتصادية لتلك المجتمعات، وهو أحد الآليات الهامة معدلات نمو الناتج المحلي من خلال توسيع نطاق السوق، فالتوسع في التصدير عموما يساعد على إزالة العوائق أمام التنمية الاقتصادية.

**الجدول رقم 13: تطور قيمة الصادرات في الجزائر خلال فترة (2000-2020)**

| السنة | معدل الصادرات | صادرات المحروقات | صادرات اخرى |
|---|---|---|---|
| 2000 | 22.03 | 21.06 | 0.59 |
| 2001 | 19.09 | 18.53 | 0.56 |
| 2002 | 18.71 | 18.11 | 0.61 |
| 2003 | 24.46 | 23.99 | 0.47 |
| 2004 | 32.22 | 31.55 | 0.66 |
| 2005 | 46.33 | 45.59 | 0.74 |
| 2006 | 54.74 | 53.61 | 1.13 |
| 2007 | 60.59 | 59.61 | 0.98 |
| 2008 | 78.59 | 77.19 | 1.40 |

| 0.77 | 44.41 | 45.18 | 2009 |
|---|---|---|---|
| 0.97 | 56.12 | 57.09 | 2010 |
| 1.23 | 71.66 | 78.89 | 2011 |
| 1.15 | 70.58 | 71.74 | 2012 |
| 1.05 | 63.33 | 60.48 | 2013 |
| 1.69 | 58.34 | 60.04 | 2014 |
| 1.48 | 33.08 | 34.57 | 2015 |
| 1.39 | 27.92 | 29.31 | 2016 |
| 1.37 | 33.20 | 34.57 | 2017 |
| 2.22 | 38.90 | 41.15 | 2018 |
| 2.07 | 33.24 | 35.31 | 2019 |
| 2.22 | 38.90 | 41.15 | 2020 |

**المصدر**: بالاعتماد على بنك الجزائر النشرة الإحصائيةwww.bank-of-algeria.dz

**شكل رقم13: تطور قيمة الصادرات في الجزائر خلال فترة (2000-2023)**

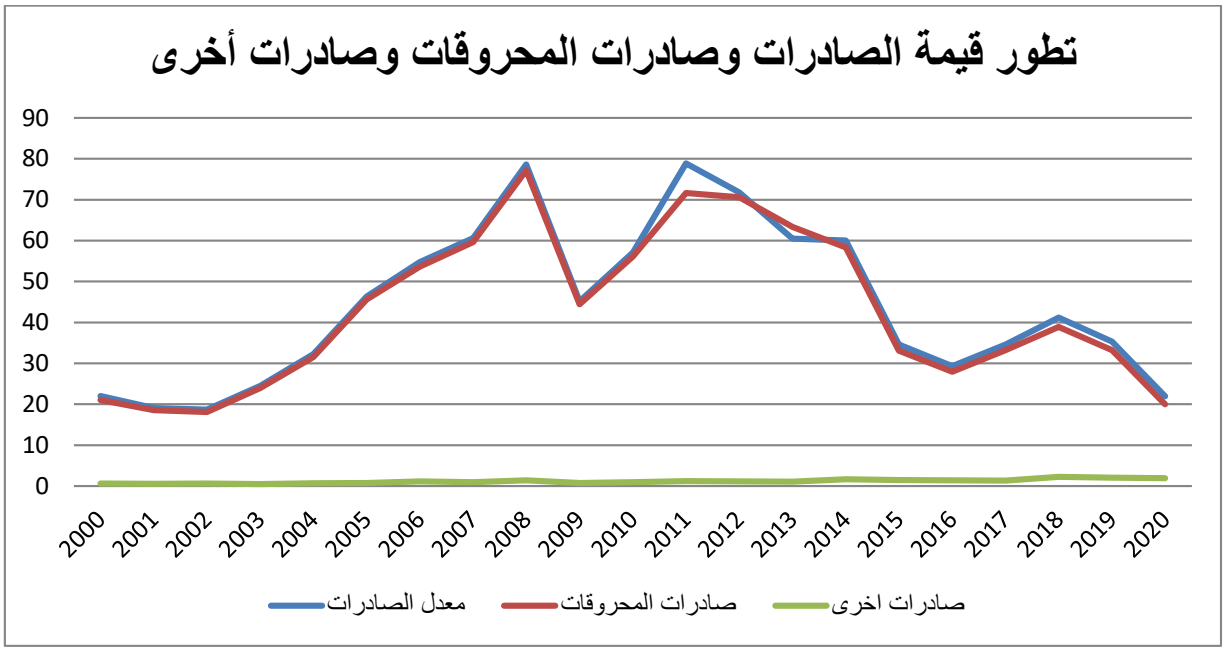


**المصدر** :بالاعتماد على الجدول

خلال الجدول أن الصادرات الجزائرية عرفت فائضا وارتفاعا طوال فترة من الدراسة حيث عرفت الصادرات رصيد ايجابيا خلال سنة 2000، أين كان أسعار البترول تقدر بـ28.5 دولار للبرميل الذي كان سببا في تحقيق الرصيد الإيجابي حيث كانت قيمة صادرات المحروقات تقدر بـ 210006 مليار دولار بينما الصادرات خارج المحروقات كانت نسبة مساهمتها في الصادرات الإجمالية ضعيفة قدرت نسبتها بـ 73.2% أي قيمة الصادرات الأخرى قيمتها تقدر بـ0.59 مليار دولار.

كما أن هذا الرصيد انخفض خلال السنتين التاليتين ليصل إلى 19.09 مليار دولار في 2001 و 18.7 مليار دولار خلال 2002، وهذا راجع للتذبذبات المسجلة في أسواق النفط وانخفاض أسعارها بعد إحداث 11 سبتمبر، وانطلاقا من سنة 2003 إلى غاية سنة 2008 سجلت الصادرات الجزائرية فائضا متزايدا حيث وصل إلى 78.599 مليار دولار سنة 2008 ، حيث وصلت صادرات المحروقات إلى 77.19 مليار دولار، أين وصل سعر البرميل الى 98.96 دولار للبرميل، في هذه السنة عرفت الصادرات الجزائرية أعلى قيمة لها وهذا لأول مرة في تاريخ الجزائر.

كما عرفت الصادرات انخفاض وصل إلى 45.18 مليار دولار في سنة 2009 وذلك نتيجة انخفاض صادرات المحروقات حيث كانت قيمتها 44.41 مليار دولار أين عرفت سعر البرميل 62.35 دولار، وعاودت الصادرات الأخرى ارتفاعها من جديد، حيث وصلت الصادرات الى 57.09 مليار دولار سنة 2010 و 72.89 مليار دولار سنة 2011، حيث كانت قيمة أسعار البترول تقدر بـ8035 دولار للبرميل و112.92 دولار للبرميل على الترتيب، حيث عرفت الصادرات الجزائرية خلال السنوات 2013 إلى 2023، وكذلك بلغت الصادرات الأخرى سنة 2018 و 2019 أكثر ارتفاعا مقارنة بالسنوات الأخرى حيث قدرت بـ2.22 و2.07 مليار دولار، ففي سنة 2023 عرفت انخفاضا حيث وصلت الصادرات إلى 21.93 مليار دولار سبب هذا الانخفاض هو تراجع أسعار النفط والجزائر تعرضت لضغوط مالية . فيروس كورونا التي تسببت في انخفاض الطلب العالمي على النفط وهبوط الأسعار، كذلك بلغت صادرات المحروقات بـ20.02 مليار دولار كما يمكن القول أن الصادرات الأخرى تتواصل في تسجيل نسب ضعيفة من صادرات المحروقات.

### 1-2/ تطور قيمة الواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2020

**الجدول رقم14: تطور قيمة الواردات في الجزائر خلال فترة (2000-2020)**

| السنة | الواردات |
|---|---|
| 2000 | 9.35 |
| 2001 | 0.56 |
| 2002 | 12.01 |
| 2003 | 13.32 |
| 2004 | 17.95 |
| 2005 | 19.86 |
| 2006 | 20.68 |
| 2007 | 26.35 |
| 2008 | 38.07 |
| 2009 | 37.40 |
| 2010 | 38.9 |
| 2011 | 46.93 |

| | |
|---|---|
| 2012 | 51.57 |
| 2013 | 55.02 |
| 2014 | 59.44 |
| 2015 | 52.65 |
| 2016 | 49.44 |
| 2017 | 48.98 |
| 2018 | 48.57 |
| 2019 | 44.63 |
| 2020 | 48.98 |

**المصدر**: بالاعتماد على بنك الجزائر النشرة الإحصائيةwww.bank-of-algeria.dz

**شكل رقم14: منحنى تطور قيمة الواردات في الجزائر خلال فترة (2000-2020)**

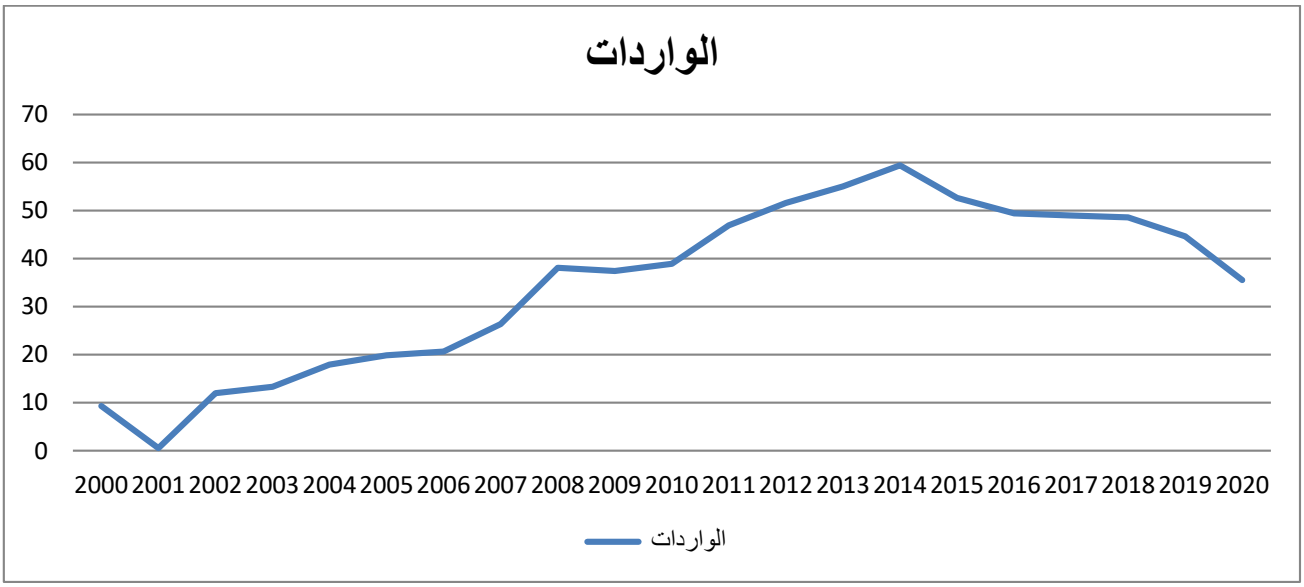


**المصدر** :بالاعتماد على الجدول

من خلال الجدول نلاحظ أن الواردات الجزائرية في سنة 2000 قدرة بـ9.35 مليار دولار وفي سنة 2001 إلى غاية 2014 عرفت الواردات تزايد وارتفاعا مستمرا حيث بلغت سنة 2014 أقصى قيمة قدرت بـ 59.44 مليار دولار، وهذا نظر لانتعاش الاقتصاد من خلال ارتفاع سعر البترول والغاز الذي سمح للجزائر بتوسيع القاعدة الاقتصادية من خلال استيراد مختلف السلع والموارد الأولية التي تدخل في تركيب بعض الصناعات التي أدخلت حديثا في الاقتصاد مثل تركيب السيارات، ومنذ سنة 2015 بدأت الواردات الجزائرية في الانخفاض وهذا يرجع إلى السياسة الدول في تقليل الاستيراد والتقشف، وكذلك الإجراءات المتخذة بهدف ترشيد الإنفاق العام والمحافظة على التوازن الخارجي ومنها تقليص فاتورة الاستيراد، وفي سنة 2023 قدرت قيمة الواردات بنسبة 35.55 مليار دولار وهذا الانخفاض كان على أثر الأزمة الصحية التي أعلنت في البلاد

منذ مارس من نفس السنة والتي اضطرت الحكومة إلى اتخاذ عدة إجراءات للحفاظ على المخزون من المواد الأساسية، من خلال قائمة تضمنت 30 منتجا منعت تصديره لمدة 6 أشهر قابلة للتجديد.

### 1-3/ تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2020

يعتبر الميزان التجاري من المؤشرات الاقتصادية الهامة فهو يمثل الأداء المساعدة على معرفة درجة تطور الاقتصاد الوطني من حيث حجم المبادلات التجارية وكذلك درجة تنوع النشاط الإنتاجي للدولة، كما يعتبر المؤشر الاقتصادي الهام والمعيار الأساسي لوضعية التجارة الخارجية للدولة.

**جدول رقم15: تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2020**

| السنة | رصيد الميزان التجاري |
|---|---|
| 2000 | 12.30 |
| 2001 | 9.61 |
| 2002 | 6.70 |
| 2003 | 11.14 |
| 2004 | 14.27 |
| 2005 | 26.47 |
| 2006 | 34.06 |
| 2007 | 34.23 |
| 2008 | 40.52 |
| 2009 | 7.78 |
| 2010 | 18.20 |
| 2011 | 25.96 |
| 2012 | 20.17 |
| 2013 | 9.38 |
| 2014 | 0.59 |
| 2015 | 18.08- |
| 2016 | 20.13- |
| 2017 | 14.41- |

| | |
|---|---|
| 2018 | 7.46- |
| 2019 | 9.32- |
| 2020 | 9.44- |

**المصدر**: بالاعتماد على بنك الجزائر النشرة الإحصائيةwww.bank-of-algeria.dz

**شكل رقم15: تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2020**

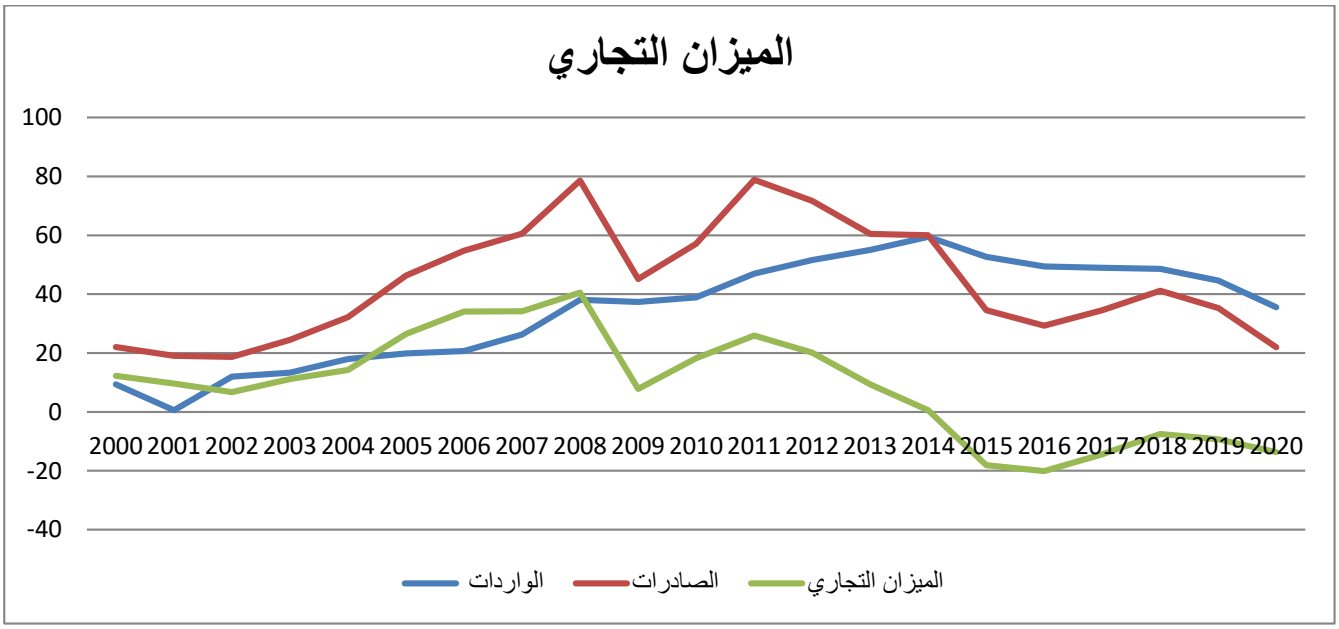


**المصدر** :بالاعتماد على الجدول

من خلال الجدول نجد أن الميزان التجاري عرف عدة تغيرات خلال الفترة الممتدة من 2000-2023، لقد عرفت كل من سنة 2000-2003 انخفاض حيث بلغت قيمته على التوالي 12.3 مليار دولار 9.61 مليار دولار 6.70 مليار دولار، وذلك بسبب انخفاض في الصادرات الجزائرية الناتجة عن نقص إنتاج النفط وكذلك انخفاض أسعاره في الأسواق الدولية، وقد تميزت الفترة الممتدة من برصيد موجب في الميزان التجاري وتحقيق فائض مستمر بلغ على التوالي 11.14 مليار دولار، 14.27 مليار دولار، 26.47 مليار دولار 34.06 مليار دولار، 34.23 مليار دولار لتبلغ في 2008 حوالي 40.52 مليار دولار وهي قيمة كبير مقارنة بما كان يحقق في السنوات الماضية، ويرجع الارتفاع إلى زيادة إنتاج النفط إذ وصل استخراج النفط في الجزائر خلال هذه السنوات حوالي 2 مليون برميل يوميا بالإضافة إلى ارتفاع أسعاره في الأسواق الدولية، إلا

إنه نلاحظ انخفاض وتراجع خلال سنة 2009 حيث بلغت قيمته 7.78 مليار دولار وهذا بسبب الأزمة المالية العالمية وانخفاض الطلب على البترول في السوق العالمية بسبب تخوف الدول من الأزمة وأخذ الحذر منها، ثم عاد إلى الارتفاع خلال سنتين 2010 و 2011 و2012 وذلك بسبب ارتفاع الصادرات الجزائرية، ثم تعود في التراجع سنة 2013 حيث بلغت 9.38 مليار دولار، وفي سنة 2014 قدرة بـ0.59 مليار دولار، وهذا بسبب تراجع صادرات النفط الجزائرية، لذلك قامت الجزائر بمجموعة من التعديلات والتي منها خفض قيمة الدينار وإلغاء القروض الاستهلاكية، إلا أنه من سنة 2015 إلى غاية 2023 والميزان التجاري يعاني من حالة العجز ويرجع السبب في هذا إلى ارتفاع الواردات مقارنة بالصادرات وكذلك تراجع الصادرات الجزائرية نتيجة انخفاض أسعار البترول.

كما أن وفي 2023 سجل الميزان التجاري عجز كبير حيث بلغ حوالي 13.62 مليار دولار مقارنة بسنة 2019 حيث بلغ حوالي 9.32 مليار دولار وهذا التراجع بسبب فيروس كورونا ونتيجة الغلق العالمي.

## المطلب الثاني: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أكدت تجربة الجزائر في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بأن الجزائر خطت خطوات مهمة وقطعت أشواط كبيرة في طريق تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

**الجدول رقم 16: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)**

| السنة | تطور الاستثمار الأجنبي المباشر |
|---|---|
| 2000 | 0.51 |
| 2001 | 2.03 |
| 2002 | 1.88 |
| 2003 | 0.94 |
| 2004 | 1.04 |
| 2005 | 1.12 |
| 2006 | 1.57 |
| 2007 | 1.25 |
| 2008 | 1.54 |
| 2009 | 2.00 |
| 2010 | 1.43 |
| 2011 | 1.29 |
| 2012 | 0.72 |
| 2013 | 0.81 |
| 2014 | 0.70 |
| 2015 | 0.32- |

| | |
|---|---|
| 2016 | 1.02 |
| 2017 | 0.72 |
| 2018 | 0.84 |
| 2019 | 0.80 |
| 2020 | 1.10 |

**المصدر**: بالاعتماد على بنك الجزائر النشرة الإحصائيةwww.bank-of-algeria.dz

**الشكل رقم 16: منحنى تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)**

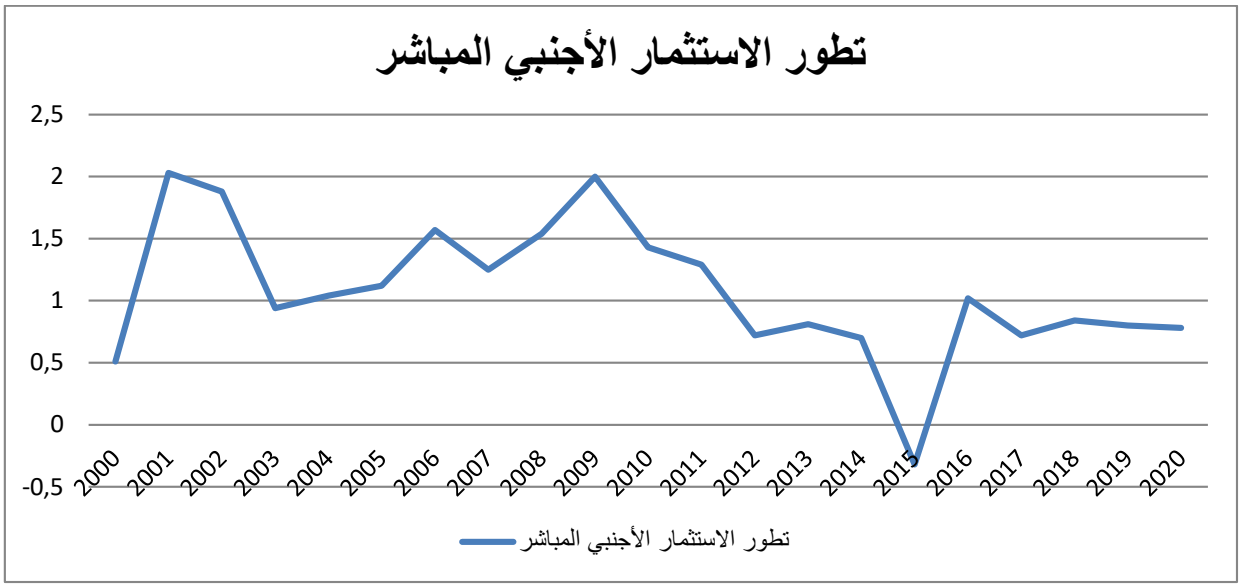


**المصدر** :بالاعتماد على الجدول

كما هو موضح في الجدول أعلاه ، شهدت الجزائر تقلبات في الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة من 1990 الى 2016 ، بحيث كان دخول الاستثمار الأجنبي المباشر مسموحا به فقط في قطاع المحروقات قبل عام 1999، إذ سجل الاقتصاد الجزائري خلال التسعينات مستويات منخفضة الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب ضعف وضعه السياسي الذي يميز بالعنف وعدم الاستقرار، وحال هذا الوضع دون وصول المستثمرين الأجانب إلى جميع القطاعات الاقتصادية، خلال سنة 2000 سجل الاستثمار الأجنبي المباشر 0.51 مليار دولار وخلال سنة 2001 سجلت تدفقات كبيرة تقدر 2.03 مليار دولار، لاسيما مع إصدار قانون جديد للاستثمار يشمل مجموعة من الحوافز والامتيازات والضمانات للمستثمرين الأجانب، وأجرت الجزائر إصلاحات لتسهيل إنشاء الأعمال التجارية وتحسين الإطار الذي تعمل ضمنه، وفي سنة 2002 و 2003 سجل الاستثمار الأجنبي المباشر على التوالي بـ0.94 مليار دولار 1.88 مليار دولار، وترجع الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، أما في سنة 2009 أدى الارتفاع الكبير في أسعار النفط إلى

تحسين البيئة الاستثمارية مما أدى إلى جلب المستثمرين الذي ساهم بقسط كبير في الانتعاش الاقتصادي، في سنة 2010 انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر حيث قدر بمليار دولار 1.43 وسنة 2011 بـ1.29 مليار دولار، ثم دخلت الاستثمارات الأجنبية في حالة عجز سنة 2015 بمقدار 0.83 مليار دولار، ويتضح ذلك أن تأثر قطاع الطاقة والمحروقات تأثرا إجماليا عن حجم وقيمة لاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، وارتفع سنة 2016 بمقدار 1.02 مليار دولار ثم بدأت بالانخفاض من سنة 2017 إلى سنة 2023 وصل مقدار الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 0.78 مليار دولار، حيث وعلى الرغم من أن الاقتصاد الجزائري قد تميز ببعض الاستقرار السياسي والاقتصادي إلا أنه لا يزال يفتقر إلى إمكاناته الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر حيث لا يزال المستثمرون الأجانب مترددين في اتخاذ قرار نقل أصولهم إلى السوق الجزائرية.

## المطلب الثالث: تطور ميزان المدفوعات في الجزائر

يُعد ميزان المدفوعات بمثابة النافذة التي يُطل من خلالها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي، إذ يتضمن جميع المعاملات الاقتصادية التي تربط الدولة بالعالم الخارجي، سواء كانت معاملات دائنة أو مدينة. وتشمل هذه المعاملات انتقال السلع والخدمات وتدفقات رؤوس الأموال. وتكمن الأهمية الكبيرة لميزان المدفوعات في كونه أداة تحليلية أساسية لفهم طبيعة العلاقة بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد الدولي، إذ يُظهر مدى اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي. كما أن ما يتضمنه من بيانات يعكس بنية الإنتاج المحلي، وقوة الاقتصاد الوطني، ومدى قدرته على المنافسة، إضافة إلى مدى تأثره بالتغيرات في قوى الإنتاج العالمية.

**الجدول رقم 17: تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة 2000-2020.**

| السنة | تطور ميزان المدفوعات |
|---|---|
| 2000 | 7.57 |
| 2001 | 6.19 |
| 2002 | 3.66 |
| 2003 | 7.47 |
| 2004 | 9.25 |
| 2005 | 16.94 |
| 2006 | 17.73 |
| 2007 | 29.53 |
| 2008 | 39.99 |
| 2009 | 3.86 |
| 2010 | 15.58 |

| | |
|---|---|
| 2011 | 20.14 |
| 2012 | 12.06 |
| 2013 | 0.13 |
| 2014 | 5.88- |
| 2015 | 27.57- |
| 2016 | 26.03- |
| 2017 | 21.76- |
| 2018 | 15.82- |
| 2019 | 16.93- |
| 2020 | 15.76- |
| 2021 | 14.82- |
| 2022 | 16.95- |
| 2023 | 16.37- |

**المصدر**: بالاعتماد على بنك الجزائر النشرة الإحصائية www.bank-of-algeria.dz

**الشكل رقم 17: منحنى تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة 2000-2020.**

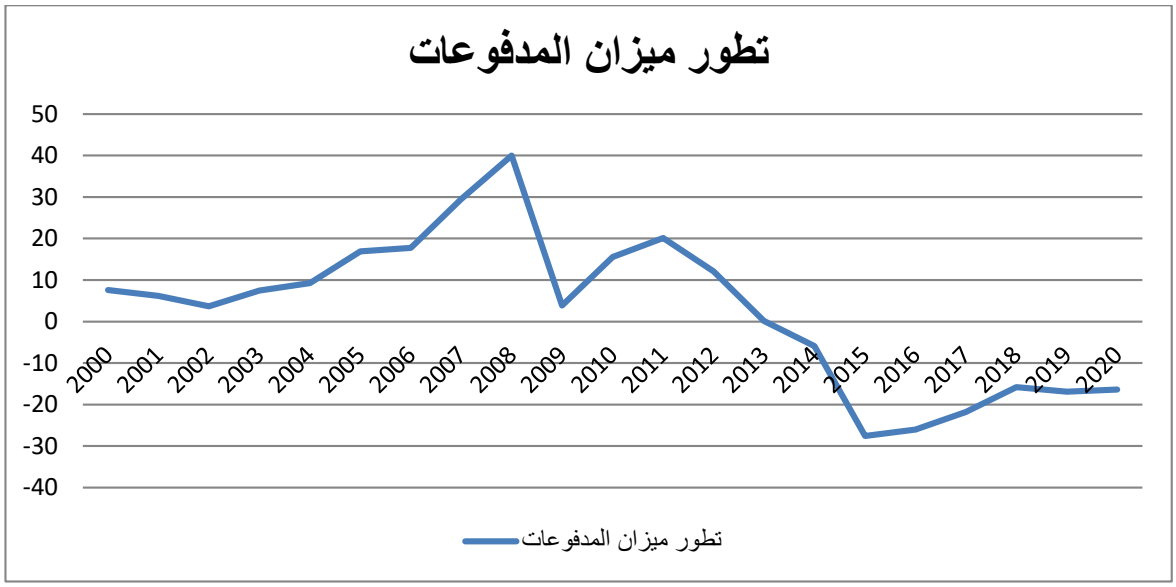


**المصدر**: بالاعتماد على الجدول

نلاحظ من خلال الجدول رقم أن الميزان المدفوعات سجل فائضا مستمر منذ بداية سنة 2000 إلى غاية 2008 رغم أن خلال السنتين 2001 و 2002 سجل تناقصا في حصيلة الصادرات الجزائرية وذلك بسبب تراجع الصادرات النفطية في الجزائر، نتيجة انخفاض سعر البرميل من النفط، ثم في سنة 2003 أرتفع من جديد ليبلغ 7.47 مليار دولار وفي سنة 2004 بلغ حوالي 9.25 مليار دولار وهذه الزيادة كانت بسبب برنامج الانتعاش الاقتصادي الذي يمتد من 2001 إلى غاية 2004، الذي تمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم

المؤسسات والأنشطة الإنتاجية والفلاحية، كما نلاحظ أن من رصيد ميزان المدفوعات قد حقق فائض بنسبة أكبر من سنة 2005 إلى غاية 2008 حيث سجل أكبر قيمة له في سنة 2008 حيث بلغت 36.99 مليار دولار وهذا بسبب ارتفاع الصادرات الجزائرية، وارتفاع سعر برميل النفط، ثم انخفض سنة 2009 ليبلغ 3.86 مليار دولار وهذا بسبب أزمة العالمية، لكن لم يدم طويلا هذا الانخفاض، ليعود رصيد ميزان المدفوعات إلى الارتفاع التدريجي بداية من سنة 2010 حيث بلغ 15.58 مليار دولار وذلك إلى غاية 2012 حيث بلغت قيمته 12.06 مليار دولار، وفي سنة 2013 انخفض رصيد ميزان المدفوعات بشكل كبير حيث بلغت نسبته 0.13 مليار دولار، ومن سنة 2014 إلى غاية 2023 سجل عجزا كبير في ميزان المدفوعات حيث بلغت 2023 قيمته 16.37 مليار دولار وذلك نتيجة لسقوط الحر لأسعار البترول وارتفاع قيمة الواردات.

## خلاصة

تميزت فترة تنظيم التجارة الخارجية بمرورها عبر مراحل مرتبطة بنظام الاقتصاد الجزائري، إذ كانت الدولة تسعى دائما إلى وضع خطة تجارية متوازنة ضد الأزمات التي تؤثر على الاقتصاد، مثل تراجع المؤشرات الاقتصادية، من خلال الاعتماد على إستراتيجية تطوير الصادرات وترشيد الواردات المحلية. ينطلق فهم العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، مثل الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الوارداتمن معرفة تأثير الانفتاح التجاري وإستراتجياته على تنافسية التجارة الخارجية خلال الفترة الممتدة من 2000 الى 2023 نظرا للدور المهم الذي تلعبه التجارة الخارجية سعت الدراسة إلى تحليل مؤشرات الانفتاح التجاري وبيانات التجارة الخارجية .

.

**الخاتمة العامة**

ففي ظل التطورات الاقتصادية العالمية التي نعيشها، نجد أن سياسة الانفتاح التجاري تحظى باهتمام كبير، من قبل المفكرين الاقتصاديين، وحكومات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، حيث حدث تعزيز وتقوية سياسة الانفتاح التجاري فيما بين الدول وكذا توحيد هذه السياسات على المستوى العالمي، وخاصة في منتصف العقد الأخير من القرن الماضي، بعد ميلاد المنظمة العالمية للتجارة، حيث اكتملت الأضلاع الثلاثة للنظام الاقتصادي العالمي، إلى جانب كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وأصبحت سياسة الانفتاح التجاري ضرورة حتمية لاقتصاديات الدول النامية التي تسعي لمسايرة الاندماج في الاقتصاد العالمي، فعملت على تحرير التجارة الخارجية وفتح المجال أمام المنافسة الحرة وميكانيزمات السوق .

توصلت معظم الدراسات التطبيقية وأثبتت أن تحرير التجارة يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية؛ ولكن لا ننسى لكل دولة خصوصياتها الاقتصادية وبالتالي لا بد من مراعاة درجة الانفتاح التجاري، وخاصة فيما يتعلق بحماية الصناعات الناشئة، فمن الدول النامية التي جنت ثمارها وحققت معدلات نمو مرتفعة، وبدأت تحذو حذو الدول المتقدمة، وخصوصا تلك الدول التي انضمت في تكتلات تجارية قوية، ومنها تجربة النمور الآسيوية، وعلى عكس النقيض من الدول النامية التي أغرق كاهلها الأزمات الاقتصادية، والديون الخارجية بسبب البرامج والإصلاحات الهيكلية لاقتصادياتها المفروضة من المؤسسات والهيات الدولية، مما أدى إلى استمرار واتساع الفجوة بين الاقتصاديات النامية والاقتصاديات المتقدمة.

أما بالنسبة للجزائر فقد قامت بالعديد من الإصلاحات الهيكلية التي مست الاقتصاد الوطني، وذلك بغرض تحسين معدل نموها الاقتصادي، وتسهيل اندماجها في الاقتصاد العالمي، فكان على الجزائر سوى السعي نحو التعامل مع هذه المؤسسات الدولية والرضوخ لشروطها حتميا وليس اختياريا منها، وذلك نظرا للأحداث والآثار البالغة التي شهدها العالم في أواخر الثمانينات، من خلال الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1986 وما انجر عنها من انخفاض الأسعار النفط، وانخفاض عائدات الجزائر من العملة الصعبة، وبذلك تم التخلي عن احتكار الدول للقطاع الاقتصادي وانتهاج اقتصاد السوق كخيار استراتيجي نتيجة للظروف المحلية، وكذا شروط كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وبذلك تم تحرير قطاع التجارة الخارجية بشكل تدريجي مع بداية تسعينيات القرن الماضي، وتم إصدار العديد من المراسيم والتي تجسد تحرير التجارة الخارجية، والذي تم تحريره بشكل تام بداية من سنة 1994 ، وبذلك تم تخفيض الحواجز الجمركية والتخلي على نظام الحصص، وإنشاء العديد من الهيئات

بغرض تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات وابرام اتفاقيات الشراكة، والسعي نحو الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

**نتائج الدراسة**

ومن خلال الدراسة النظرية توصلنا إلى مجموعة من النتائج :

- هناك اتجاهان لتنظيم التجارة الخارجية ،الاتجاه الاول يدعو الى ضرورة تقييد القطاع بحجة حماية الاقتصاد ،و الثاني يدعو الى تحرير التجارة الخارجية بحجة تحقيق الاهداف المرغوبة من اشباع الحاجيات و تطوير الاقتصاد الوطني.
- الهدف من تحرير التجارة الخارجية هو الاستفادة من مزايا الاندماج في الاقتصاد الدولي عن طريق التخصص في السلع التي تملك كل دولة فيها ميزة،وتصريف الفائض من الانتاج ،الحصول على العملة الاجنبية و الاستفادة من مزايا الاسواق العالمية الكبيرة لتحقيق الرفاه للدولة و الافراد و دفع عجلة التنمية الاقتصادية.
- عملية تحرير التجارة الخارجية يجب ان تتم باسلوب او منهجية ،لتجنب اصابة الاقتصاد بصدمة و بما ان قطاعات الاقتصاد تتميز بالترابطوالتاثير فيما بينها ،فانه يجب ترافق عملية التحرير التجاري و اجراءات تتمثل في تاهيل المؤسسات لمنافسة نظيراتها الاجنبية.
- قامت الجزائر باجراء اصلاحات في قطاع التجارة الخارجية قصد تحريره تدريجيا ، وذلك من خلال عقدها اتفاق شراكة مع الاتحاد الاوروبي و انعاش مفاوضات انضمامها الى المنظمة العالمية للتجارة بعد الصعوبات الكبيرة التي واجهتها.
- الميزان التجاري الجزائري صار يحقق فائض مستمر في رصيده ،الا ان ذلك لا يعود الى تمكن السلع الجزائرية من اختراق الاسواق الدولية ،و انما الى ارتفاع اسعار البترول و ارتفاع قدرات الجزائر الاستخراجية و التصديرية له.

ومن خلال الدراسة التطبيقية توصلنا إلى مجموعة من النتائج :

- سجل عجز الميزان التجاري للجزائر انخفاضا بنسبة 68 بالمائة خلال الأشهر الخمسة (05) الأولى من سنة 2021، حيث انتقل الى -1,3 مليار دولار في نهاية مايو 2021، مقابل 3,9 مليار دولار امريكي في نهاية مايو 2023.
- انخفضت الواردات إلى 15,2 مليار دولار في الأشهر الخمسة الأولى من سنة 2021 ، مقابل 18,9 مليار دولار خلال نفس الفترة من عام 2019 ، اي بانخفاض يقارب 20 بالمائة.

- ومن جانبها ارتفعت الصادرات من المحروقات بنسبة " 32,7 بالمائة خلال الأشهر الخمسة الأولى من السنة الحالية، بينما زادت الصادرات خارج المحروقات بنسبة "81,71 بالمائة.
- وبالتالي، تحسن معدل التغطية التجارية (للواردات حسب الصادرات) بشكل ملحوظ ليصل إلى 92 بالمائة في نهاية عام 2021 مقابل 72 بالمائة في نهاية مايو 2023.
- أن "هذا الانخفاض (في العجز التجاري) هو نتيجة للزيادة الحادة في الصادرات العالمية للسلع من ناحية، ومن ناحية أخرى للإجراءات التي اتخذتها السلطات العمومية لتأطير التجارة الخارجية."
- ولاحظت الوزارة في هذا الصدد أن مستوى احتياطيات الصرف "اتخذ خلال شهر مايو 2021 اتجاهًا تصاعديًا"، وهو وضع تعتبره "غير مسبوق" و "لم يتم ملاحظته منذ عدة أشهر".

**اختبار صحة الفرضيات**

من خلال الدراسة تم التأكد من انهيوجد أثر ايجابيللانفتاح التجاري وإستراتجياته على تنافسية التجارة الخارجية خلال الفترة الممتدة من 2000 الى 2023".بالرغم من ان :

الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي من خلال مؤشر المساهمة الكبيرة للطاقة في الناتج المحلي ومن خلاللاختلالات في هيكل الميزان التجاري بشقيه الاستيرادات والصادرات.

ترقية الصادرات في الجزائر مرتبط فقط بزيادة صادرات المحروقات، وتبقى الصادرات خارج المحروقات ضعيفة جدا ، وفي ظل ارتفاع فاتورة الواردات، يبقى وضع الميزان التجاري هشا أمام أي صدمة في أسعار البترول.